

تطوّر المجتمع المصري من الإنفِطاح

إلى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م

الدكتور محمد محمد العبدان

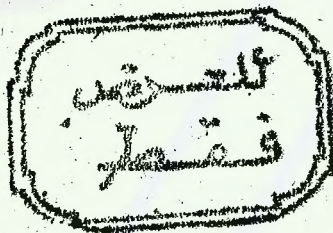
أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة

١٩٧٧

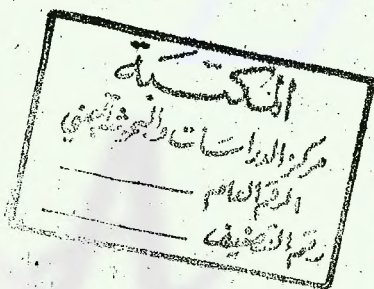
مطبعة الجبل اوى
٢٠٢ شارع النهضة الهرم - شبرا

نظرة الجامعة المصرية على الإنفطاح

إلى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م



الدكتور محمد محمد أنيس
أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة



١٩٧٧

مطبعة الجلاء
٢٩ شارع النزهة الجديدة - شبرا



المجتمع المصري في ظل الاقطاع



ASR

المجتمع المصرى فى ظل الإقطاع

الهدف الأساسى لهذه المجموعة من المحاضرات عن «تطور المجتمع المصرى» هو التعرف على الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التى جعلت اختيار مصر للنظام الاشتراكى حتمية تاريخية - ويتطلب ذلك دراسة تاريخية لتطور الرأسمالية المصرية فى خلال الفترة منذ بدء انميال النظام الإقطاعى فى مصر بعد الحملة الفرنسية وطبيعة الطبقات والقوى الاجتماعية المختلفة التى أدى صراعها وحركتها إلى إحداث التحول التاريخى العظيم الذى تمارسه أمتنا فى وقتنا الحالى .

وستكون دراستنا لهذا التطور التاريخى بطبيعة الظروف دراسة مختصرة تبين أهم المعالم الأساسية لحركة المجتمع دون التعمق فى تفاصيل هذه الحركة . وسوف نبدأ هذه الدراسة باستعراض لطبيعة الإقطاع فى المجتمع المصرى والقوى الاجتماعية الأساسية التى تشكل هذا المجتمع .

وحين نتحدث عن المجتمع المصرى فى ظل أوضاعه الإقطاعية فنحن لا نعنى بذلك الحديث عن المجتمع المصرى منذ أن ظهر الإقطاع فى مصر كنظام اقتصادى له دلالته السياسية والاجتماعية ولكننا نقصد فى الحقيقة أن نعطى صورة للمجتمع المصرى الإقطاعى فى مراحل الأخيرة قبل أن يدخل فى مرحلة التحول إلى المجتمع الرأسمالى - ولما كانت عملية التحول هذه قد بدأت منذ مطلع القرن التاسع عشر واستمرت طوال ذلك القرن حتى بدأت معالم التحول تتضح فإن الصورة التى نعطيها الآن لذلك المجتمع الإقطاعى تشغل القرن التاسع عشر - غير أنه يجدر بنا قبل أن نستعرض الموقف فى المجتمع المصرى الإقطاعى فى

مراحله الأخيرة أن نلم للمأماً سريعاً بالسمات الرئيسية للمجتمع الإقطاعي بصفة عامة .

أولاً : السمات الرئيسية للإقطاع :

(أ) المجتمع الإقطاعي مجتمع زراعي في المحل الأول أى أنه يعيش على إنتاجه الزراعي وليس على الصناعة .

(ب) والإقطاع من زاوية الترتيب التاريخي يأتي بعد مرحلة العبودية حين كان الفلاحون عبيداً لصاحب الأرض الذي يملك العبيد وأدوات الإنتاج .

ولكن فنيل النظام العبودي عندما أصبح نمو القوى الإنتاجية غير ممكن إلا بفضل جماهير الفلاحين الذين يملكون أدوات عملهم والذين لهم مصلحة مباشرة في العمل الزراعي .

(ج) والنظام الإقطاعي في الزراعة يعنى تقسيم الأرض الداخلة في وحدة اقتصادية إلى حيازات يقوم الفلاحون بزراعتها بقوة عملهم وأدواتهم ويحصلون منها على حاجات معيشتهم ، ولذلك فإن عمل الفلاحين هذا يمثل الإنتاج الضروري بالنسبة للفلاح لأنه يزوده بوسائل معيشته ، وضروري كذلك بالنسبة للإقطاعي إذ هو يزوده بالأيدي العاملة لزراعة أرضه وهو الشرط الذي يلتزم به الفلاح تجاه المالك في النظام الإقطاعي مقابل حصوله على الأرض التي يزرعها لنفسه ، وبالإضافة إلى هذا العمل الضروري الذي يؤديه الفلاح في النظام الإقطاعي فإنه يؤدي عملاً فائضاً . ويتألف هذا العمل الفائض في قيام الفلاح بزراعة أرض المالك بأدواته هو الزراعية ويعود نتاج هذا العمل إلى المالك .

وقد ارتبط بهذا النظام الاقتصادي للإنتاج الزراعي وجود ظروف

ضرورية ناتجة عنه ، هي التي تكون المظاهر العامة للنظام الإقطاعي - وهذه المظاهر هي :

١ - الكفاية الذاتية للإنتاج - أى أن الوحدة الاقتصادية تكون وحدة ذات كفاية ذاتية لها صلة ضعيفة بما هو خارجها ، ولهذا فقد كان الغالب على الإنتاج الزراعى المحبوب والمواد الغذائية .

٢ - تبعية الفلاح تبعية شخصية للمالك - إذ لابد للمالك من أن يملك سلطة مباشرة على شخص الفلاح وإلا لما استطاع إجبار الفلاح الحائز على الأرض أن يعمل لحسابه ، ويقتضى ذلك قيام نوع من أنواع القصر الاجتماعى الذى تتفاوت درجته بين خضوع الفلاح خضوعاً مباشراً للمالك الأرض الذى يمارس تجارته سلطة قانونية كاملة ، وبين مجرد حرمان الفلاح من حقوقه الاجتماعية والسياسية .

٣ - حيابة المنتج (الفلاح) لوسائل الإنتاج بشكل عام والأرض بصفة خاصة - وهذا الأسلوب من أساليب الاستغلال والحصول على فائض الإنتاج فى النظام الرأسمالى ، فبينما هو يقوم فى النظام الإقطاعى على أساس حيابة المنتج للأرض فإنه يقوم فى النظام الرأسمالى على أساس تجريد المنتج من الأرض .

٤ - انخفاض المستوى الفنى فى الزراعة وركود التطور فيها نظراً لتغيب الفلاحين ونظراً إلى حالة تبعيتهم .

(د) وليس معنى أن المجتمع الإقطاعى يعيش بدرجة رئيسية على الزراعة أن توجد تجارة أو صناعة فى هذا المجتمع - غير أن الحقيقة هي أن التجارة أو الصناعة لا تشكل المصدر الرئيسى من الناحية الاقتصادية - ثم أن الصناعة فى المجتمع الإقطاعى تخضع بدورها لقاعدة الكفاية الذاتية فى الإنتاج نظراً

لقلة رأس المال المستغل في الصناعة من ناحية، وللتأخر الفنى من ناحية أخرى ، والظاهرة الصناعية السائدة في المجتمع الإقطاعى لذلك ، هى الحرفية ، فالمصنع عبارة عن دكان صغير يعمل فيه صاحب المصنع ، لذلك فالصناعة في المجتمع الإقطاعى لا تسود فيها ظاهرة العامل الأجير ، والغالب أن المالك هو نفسه الصانع - والظاهرة الأخرى المرادفة للحرفية الصناعية هى الطوائف الحرفية . وهى التشكيل الإقتصادى والاجتماعى الذى يجمع أصحاب صناعة معينة - بمعنى ، أن أصحاب كل صناعة (والواقع كل حرفة أو مهنة في المجتمع الإقطاعى) ينظمون في طائفة واحدة ، لها رئيسها وأعضاؤها والمرشئون للدخول فيها من الصبية وهؤلاء جميعاً يحتكرون العمل في هذه الصناعة ويتوارثونها ، وهم في الغالب ينتمون إلى أسر معينة ويسكنون منطقة سكنية واحدة - فالطائفة الحرفية هى الشكل الغالب الذى يميز مجتمع المدينة في النظام الإقطاعى .

(هـ) هذا عن الجانب الإقتصادى : الزراعى والصناعى في المجتمع الإقطاعى ، وبقي أن نلم بالدولة الإقطاعية في شكلها السياسى ، فالسمة الرئيسية للدولة الإقطاعية أنها دولة أو حكومة غير مركزية . فالمجتمع مقسم إلى حكومات محلية تكاد تكون منفصلة عن بعضها فيبينها حواجز جمركية ، كما كان يطلق على الحاكم في العاصمة الأول بين أقرانه إشارة إلى نوع من المساواة بين هؤلاء الحكام الإقطاعيين ، ثم لم تكن اللامركزية قاصرة على العلاقة بين العاصمة وحكومة الأقاليم بل تمتد هذه اللامركزية بين الحكومة بصفة عامة وأفراد المجتمع من ناحية أخرى ، فالحكومة لا تتدخل في حياة الأفراد كما تفعل الحكومة الحديثة فتعمل على تنظيم حياتهم الإقتصادية والثقافية والإشراف على تعليمهم وحياتهم الصحية ، فثل هذه المسؤوليات لم تكن موجودة في المجتمع الإقطاعى من جانب الحكومة نحو الأفراد ، ولذلك فقد كان التفكير السائد أن الحكومة لها مسؤوليات محددة . هى الدفاع ضد الاعتداء الخارجى وقرار الأمن في الداخل وجمع الضرائب وما عدا ذلك مما نعتبره من أهم خصائص الدولة

الحديثة سواء الرأسمالية ومن باب أولى .. الاشتراكية لا يدخل في اختصاص الدولة الإقطاعية . وقد ترتب على ذلك ، اختفاء الولاء من جانب الفرد نحو الدولة ، وبالتالي اختفاء فكرة المواطنة ، كما انعدمت العلاقة الفكرية والاجتماعية بل والاقتصادية بين قطاعات المجتمع المختلفة ، ولذلك فالظاهرة العامة للمجتمع الإقطاعي هي التفتت أو التفرق .

من هذا الاطار العام السمات الرئيسية للمجتمع الإقطاعي ننتقل إلى الحديث عن وصف السمات الرئيسية للإقطاع في المجتمع المصري في مراحلها الأخيرة ولا سيما في جانبه الزراعي .

ثانياً : السمات الرئيسية للمجتمع الإقطاعي المصري :

المجتمع الإقطاعي المصري الذي نقدم صورة له هنا : هو المجتمع المصري قبل عمالية تغيره إلى مجتمع رأسمالي مباشرة ، أى قبل القرن التاسع عشر رغم أن النظام الإقطاعي كان موجوداً منذ ذلك بقرون طويلة .

(أ) المجتمع المصري قبل القرن التاسع عشر : مجتمع صغير يصل عدد سكانه أربعة ملايين نسمة : مجتمع زراعي يسوده النظام الزراعي الإقطاعي ، أما من الزاوية الزراعية فيتمثل الإقطاع في نظام الالتزام . والأصل في نظام الالتزام ، أنه روعى فيه أن يسد الفراغ بين الحكومة اللامركزية وبين المنتجين من السكان فلاحين أو غير فلاحين . ويتولى الالتزام طبقة من الأثرياء ، هم البسكوات المالك (وإن كان بعض المصريين في أواخر العهد الإقطاعي قد اشتغل بالالتزام) ويتولون جمع الضرائب من الفلاحين نيابة عن الحكومة بمعاونة سلطات الحكومة ، وكل ملتزم من هؤلاء يلتزم بجمع الضرائب عن زمام معين ، قد يكون قرية ، أو عدة قرى . فيدفع للحكومة الضريبة كلها أو بعضها مقدماً ويتولى هو جمع الضرائب من الفلاحين بمساعدة سلطات الحكومة ، وهذه الضريبة هي التي يطلق عليها « الميري » . ولكن الملتزم إلى جانب ذلك

كان يجمع ضريبة لنفسه تسمى «الفائض» ، أو فائض الالتزام . هذا هو الأصل في نظام الالتزام ولكنه تطور بمرور الزمن إلى أن أصبح الملتزم هو المستحکم في الأرض الواقعة في إطار التزامه تحکماً مطلقاً ، فلم يعد الأمر قاصراً على وظيفة جمع الضرائب بل تطور إلى تحکيم كامل في الفلاحين والأراضي . وبالجملة أصبح الملتزم الحاكم الفعلي في إطار التزامه . فالملتزمون هم الطبقة الإقطاعية في المجتمع المصري قبل القرن التاسع عشر . وإلى جانب ذلك يتميز النظام الإقطاعي في مصر بعدة خصائص :

١ - أن هؤلاء الملتزمين كانوا يكونون طبقة عسكرية هي طبقة البسكوات المماليك . وهم الحكام في القاهرة والأقاليم ، وهؤلاء من أصول أجنبية كانوا يشترون كمييد من أسواق النخاسة العالمية ليشكلوا القوة العسكرية في مصر إبان دولة المماليك ، لا يعرفون اللغة العربية ولا تربطهم بأهالي مصر رابطة لغوية أو جنسية أو قومية . كذلك لا يشكلون أسراً أرسقراطية فلم تكن هناك رابطة دم بينهم إنما الرابطة التي كانت تجمعهم هي رابطة التبعية لسيدهم الذي اشترأهم ، ويسمونهم رابطة الأستاذية ، أو رابطة الزمالة لبعضهم ، ويسمونهم رابطة الخشداشية . وكانت اللغة التركية هي اللغة التي يعرفونها . لهذا كله كانت طبقة المماليك في المجتمع الإقطاعي المصري هي الطبقة الحاكمة من ناحية ، والمستغلة للأراضي لأنهم الملتزمون من ناحية أخرى . ومع ذلك فهي طبقة غريبة تماماً عن الأراضي المصرية من كل ناحية . ويصف الجبرقي المؤرخ المصري الذي عاش في أواخر القرن الثامن عشر حالة الفلاحين بقوله (وكان إذا تأخر الفلاح في دفع الضريبة جروه من شنبه ويطحوه وضربوه بالنبايت رجال الملتزم - هذا عدا ما كان يراه من عسف الصراف النجرائي من مماطلة في استخراج ورقة الخلاص ^(١) وكذلك الشاهد والشاويش الذين كانوا يسومونه أنواع العذاب) .

(١) أي الزرقة التي تبعت دفع الفلاح الضريبة .

٢ - ومن سمات النظام الإقطاعى الزراعى فى مصر قبل القرن التاسع عشر : يتمثل فى ملكية الأرض . وهذه السمة تفرق إبتفارقة جوهريّة بين الإقطاع الأوروبى والإقطاع فى مصر ، فالملكية فى مصر كانت ملكية الدولة ، بينما كانت ملكية الأرض فى أوربا ملكية فردية ، ولعل السبب الحقيقى لإلعدم ظاهرة الملكية الفردية فى مصر - بعكس الإقطاع الأوروبى للأرض هو أن الزراعة فى مصر كانت تعتمد على أعمال الرى الاصطناعية الواسعة النطاق ، وقد أدى ذلك الإعتماد إلى إنتاج نوع معين من المجتمع والحكومة ، وذلك لأن الوصول إلى مستوى مرتفع ويمتاز من الإنتاجية الزراعية للأراضى التى تعتمد على الرى الاصطناعى قد اقتضى قيام الدولة بتنفيذ مشاريع الرى ، مثل حفر الآبار ، وشق الترع والقنوات ، كما اقتضاها أن تقوم بأعمال ضبط مياه الأنهار وحماية الزراعة من الفيضانات . ومن ثم كان تحقيق ذلك يقتضى وجود سيطرة مركزية للدولة على الأراضى الزراعية لا تتأتى إلا بأن تمتلك الدولة تلك الأراضى ، كما اقتضى تحقيق ذلك وجود سلطة مركزية على السكان لتعبئتهم للقيام بالأعمال المطلوبة ووجود سيطرة مركزية على مياه الرى لتوزيعها ، الأمر الذى أدى إلى أن أصبحت الزراعة من مهام الحاكم .

ومع أن الدولة فى مصر أساساً كانت صاحبة الأرض إلا أنه تدريجياً وعلى مرور الزمن بدأت تقوم بتوزيع الأرض على بعض الأفراد للإنتفاع بها لا ملكيتها ، مقابل التزامات معينة .

ومن الممكن أن نقول أنه كانت هناك أربعة أشكال رئيسية للإنتفاع هى :

أولاً : إنتفاع الدولة بالأرض إنتفاعاً مباشراً ، ويتمثل هذا الشكل فى مزارع السلاطين والحكام .

ثانياً : الإنتفاع مقابل الخدمة الدينية والحماية العقائدية للنظام الاجتماعى

السائد، ويتمثل هذا الشكل في الأراضي التي كانت الدولة تعطيها لرجال الدين، أو تخصصها للبدنات الدينية ومؤسسات العبادة . ومن هذا المصدر ظهرت الأوقاف .

ثالثاً : الانتفاع مقابل الخدمات الدينية والعسكرية وخاصة المتعلقة بتحصيل الضرائب ، وهذا المصدر هو الذي نشأ منه نظام الالتزام وطبقة الملتزمين ، وهو الشكل الذي ساد في مصر قبل القرن التاسع عشر مباشرة .

رابعاً : الانتفاع مقابل الضرائب وفائض العمل ، ويتمثل هذا الشكل في الأراضي التي كانت تعطيها الدولة لبعض المزارعين بعد أن تربط عليها التزامات ضريبية وأتاوات مختلفة ، نقدية ، أو عينية ، كما كانت تلزم هؤلاء المزارعين بتخصيص جزء من قوة عملهم للقيام بزراعة أراضيها أو أراضي الفئات الأخرى سخرة .

٣ - والسخرة من سمات النظام الإقطاعي الزراعي في مصر ، فلقد كان من حق الدولة دائماً في الإقطاع المصري جمع الفلاحين للعمل بالسخرة في المشروعات العامة ، كبناء الجسور أو حفر الترع . وستستمر هذه الظاهرة المميزة للنظام الإقطاعي المصري لفترة طويلة خلال القرن التاسع عشر . وعائنا أن نذكر أن جميع مشروعات الري التي تمت في عهد محمد علي كانت بالسخرة . ثم عائنا أن نذكر أن قناة السويس قد حفرت عن طريق سخرة الفلاحين .

وفي إقطاع القرن الثامن عشر في مصر كانت السخرة لا تقدم للدولة فقط بل كذلك لطبقة الإقطاعيين من الملتزمين ، فقد كان على الفلاح أن يعمل سخرة ، ودون أجر في أرض الملتزم وهي « الوسية » بعض أيام الأسبوع .

٤ - ومن سمات الإقطاع المصري كذلك تبعية الفلاح للإقطاع - فإذا كانت العلاقة بين الفلاح وصاحب الأرض في النظام الرأسمالي قائمة على الأجر ،

فإن علاقة التبعية هي السمة المميزة للعلاقة بين الفلاح والمليزر . ومن أهم جوانب هذه التبعية هي ربط الفلاح بالأرض ، أى عدم استطاعته ترك أرضه . وإذا تركها أعيد إليها بالقوة . ولذلك كان يطلق على الفلاح « قرارى » أى مستقر بالأرض مربوط بها لا يستطيع تركها . وكان القانون يجرى للفلاح ترك أرضه إذا التحق بالأزهر أو أحد المدارس التابعة له . غير أنه صدر قانون فى عهد السلطان سليمان القانونى فى أوائل القرن السادس عشر يحرم على الفلاح ترك أرضه حتى ولو كان لتحصيل العلم فى الأزهر وذلك بعد أن كثرت حوادث هجرة الأرض .

٥ - ونوعية الإنتاج بدورها من سمات النظام الإقطاعى ، فإذا كان الإنتاج الزراعى للتصدير - أى وجود السلعة الزراعية المصدرة - من سمات النظام الرأسمالى الزراعى ، فإن الإقطاع هو نظام توزيع المنتجات الزراعية للاستهلاك ، أى كان الفلاحون يعيشون على ما يزرعونه فى الحقول التى يعملون بها ويحصلون من تلك الحقول على ما هم فى حاجة إليه من المواد الغذائية . ولذلك كان الإنتاج الزراعى يتمثل فى الحبوب والبقول والخضروات ، فى المواد الأولية اللازمة لكسائهم المصنوع بأيديهم كالكتان ، ويتخذ من طمى النيل المادة الأولية اللازمة لبناء مساكنهم البسيطة ، ويحصلون من أشجار النخيل والجنيز على ما يلزمهم من أخشاب البناء والوقود . وكانت المبادلات التجارية محدودة جداً ، وتتم على أساس المقايضة داخل أسواق أسبوعية تقام فى القرى بينما كانت التجارة الخارجية ضعيفة الأثر .

٦ - لما كانت الضريبة إلى جانب السخرة هي وسيلة الدولة فى الحصول على فائض القيمة من العمل الزراعى فإن الإقطاع المصرى تتميز بتعدد الضرائب واختلاف فئاتها باختلاف أهواء الحكام ومدى حاجتهم إلى المال ، فهناك ما كان يسمى « بحق الطريق » . ومعناه أن يقوم الفلاحون بتقديم الطعام

وإضافة الحماية العسكرية التي تمنحهم، وكذلك كل أتباع الحاكم المملوكي مهما تعددت أيام هذه الاستضافة - وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك الضريبة الحكومية، وتسمى الميري وقد زيدت هذه عدة زيادات في شكل ضرائب مستقلة يطلق عليها «البراني» أي الخارجة عن الميري - ثم هناك «الفائض» وهي الضريبة التي يدفعها الفلاح مباشرة للملزم وكذلك هناك الكشوفية وهي الضريبة التي يدفعها الفلاح للكشاف أو الصنّجق وهو حاكم المديرية.

هذه هي السمات الرئيسية للمجتمع الاقطاعي الزراعي في مصر قبل القرن التاسع عشر مجتمع يعيش بصفة رئيسية على الزراعة والإنتاج الزراعي ويستنفذ للاستهلاك المحلي، والفلاحون المنتجون لها عبيد في الأرض لطبقة من الملّزمين، هم طبقة المماليك الحاكمة الغريبة تماما عن المجتمع. وسوف نرى أن انهيار الاقطاع القديم في الزراعة في مصر سوف يرتبط خلال عهد الاحتلال الفرنسي لمصر وطوال عهد محمد علي بتحطيم المماليك كطبقة، وبزوال الالتزام وتحويل الإنتاج الزراعي من إنتاج للاستهلاك المحلي مثلا في الحبوب والبقول والكتان إلى إنتاج السلعة المصدرة مثلا في القطن. وكذلك يرتبط هذه التحول من انتقال علاقة الفرد بالأرض من مجرد حق الانتفاع إلى ظهور الملكية الفردية للأرض، وأخيرا بتوحيد الضرائب على الفلاحين في ضريبة واحدة.

وكل هذه التحولات لم تحدث طفرة واحدة، فثلا ظهور الملكية الفردية في الزراعة لم تستقر في عهد محمد علي، بل أخذت القرن التاسع عشر كله حتى تصل في أواخر القرن التاسع عشر إلى قاعدة ثابتة. كذلك بقيت بعض السمات الاقطاعية طوال القرن التاسع عشر، فالسخرة مثلا وهي من السمات التي ذكرناها للاقطاع المصري الزراعي بقيت طوال ذلك القرن حتى الغيت في أواخر القرن التاسع عشر. بل أن تبعية الفلاح لصاحب الأرض من الناحية السياسية والاجتماعية بقيت حتى قيام ثورة ١٩٥٢.

ونود أن نصل من هذه الحقيقة الأخيرة إلى أنه رغم التحول في قوى الإنتاج في مصر من اقطاعية إلى رأسمالية إلا أن بعض سمات الاقطاع استمرت طوال القرن التاسع عشر بل حتى قيام ثورة ١٩٥٢. كذلك بقي المجتمع المصرى يعيش بصفة أساسية على الزراعة وهذه من طبيعة المجتمع الاقطاعى. ولذلك يصح أن نقول أن المجتمع المصرى من خلال تطوره في القرن التاسع عشر كان التيار الصاعد فيه هو التحول من الاقطاع إلى الرأسمالية، ولكن هذا لا ينفي أن تركيب المجتمع في الواقع كان في القرن التاسع عشر وحتى النصف الأول من القرن العشرين مزيجاً من الرأسمالية وبقايا الاقطاع.

(ب) فإذا انتقلنا إلى الشكل الاقطاعى في مصر في مجال الصناعة، نرى أن نظام الطوائف الحرفية يشق مجتمع المدينة من قته إلى قاعدته. فالطائفة الحرفية هى الوحدة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع. وهى تشكل مجتمعا قائماً بذاته يكاد يعزول عن المجتمعات الأخرى، ولذلك كانت القاهرة الاقطاعية مقسمة إلى طوائف حرفية حتى من الناحية الجغرافية: وكانت كل طائفة تسكن منطقة واحدة تعبيراً عن هذه العزلة عن بقية المجتمع من ناحية وتوثيق العلاقة بين أفرادها من ناحية أخرى، وكان يطلق على كل حى طائفي حارة: فهناك حارة الصناديقية، والمغربلين والنحاسين والصاغة... الخ - ومع أن الوحدة الاقتصادية الصناعية السائدة هى الدكان الذى تتوحد فيه صفة المالك من صفة المنتج والذى لا يعرف العامل الأجير إلا أنه في أواخر العصر الاقطاعى المصرى (أواخر القرن الثامن عشر) شاهد في مصر ظاهرة بناء مصانع صغيرة ومتوسطة الحجم ولا سيما في صناعة الغزل والنسيج. كان المصنع يضم أحياناً مائة بل مائتى صانع. وظهرت - وأن كان بشكل محدود - ظاهرة الاستغلال الرأسمالى من ناحية والعامل الأجير من ناحية أخرى وسط المناخ الاقطاعى العام. ومن ثم نستطيع أن نقول أن التطور الطبيعى للمجتمع الاقطاعى المصرى كان سينتهى إلى تحول الطائفة الصناعية إلى الرأسمالية الصناعية، كذلك كانت

العناصر المشتغلة بالصناعة والمتوسطة هذه تمثل نواه صغيرة من الرأسمالية المصرية وسط مجتمع اقطاعي . حقيقة أنها صغيرة وفي إطار صناعات محددة ولكن من المؤكد أنها كانت تشير إلى التحول الصاعد : من الإنتاج الاقطاعي إلى الإنتاج الرأسمالي .

(ج) وفي المجال السياسي كانت مصر الاقطاعية لا تعرف المركزية. والصفة الا مركزية الاقطاعية في مصر أقل بروزا عنها في مجتمعات أخرى مثل العراق وسوريا : وهذا راجع إلى الطبيعة المصرية السوية من الناحية الجغرافية ، والقومية والدينية ، فصر لا تعرف المناطق المنعزلة بحكم طبيعتها الجغرافية ، ولا تعرف التضاريس القومية والدينية التي نشاهدها في مجتمع كالعراق (أقصد بذلك القومية الواحدة واللغة الواحدة) . وثمة عامل آخر ساعد على عدم تضخم صفة الا مركزية الاقطاعية ، وهي ضرورة وجود حكومة شبه مركزية بسبب أن البلاد تعيش كلها على مياه النيل ، فرعاية النيل وصيانة جسوره وضمان توزيع مياهه مسائل كانت تستوجب حكومة شبه مركزية ، غير أن هذا لا ينفي الصفة الاقطاعية من الناحية السياسية ، فحكومة القاهرة تتمثل في الياشا العثماني وفي حاكم القاهرة وهو من البسكوات المالك وكان يسمى شيخ البلد . أما المديرات فكان الحكم فيها موزعا بين الصناجق والكشاف وكل منهم يكاد يكون حاكما قائما بذاته . ومن أبرز الأمثلة على استغلاية هؤلاء الصناجق والكشاف ، كاشف جرجا الذي كان يحكم الصعيد وكان عمله يكاد يكون منفصلا وغير تابع لحكومة القاهرة . كذلك من مظاهر الاقطاعية السياسية نفوذ القبائل المطلق في مناطق سكنتهم . وسرة أخرى لعل من الأمثلة الواضحة على ذلك عرب الهوارة في قنوا وانفرادهم المطاق بالحكم في هذه المنطقة .

حقيقة لقد حدثت في عهد علي بك الكبير محرضا ومؤيدا بجماعة التجار وبالطبقة الثرية من المشتغلين بالصناعة بإقامة حكومة مركزية فشق حملات متعددة على هذه القبائل وتمكن من دحر قوة الهوارة وغيرها من القبائل

العربية . وفي عهده أيضاً أصبح الصناجق أشبه بممثلي الساطة المركزية ، غير أن محاولة على بك لم يقدر لها النجاح لأن الظروف الموضوعية والقوة الاقتصادية الصاعدة لم تصل إلى مرحلة كافية من النضج بحيث تتمكن من القيام بعملية التحول من الأوضاع القطاعية إلى الأوضاع الرأسمالية . فانهارت حركة على بك الكبير وعادت مصر مرة أخرى في شكلها السياسي إلى الأوضاع القطاعية : لامركزية في الحكم ، تثبيت نفوذ الصناجق والكشاف في المديرية وبقاء ظاهرة العصبيات المملوكية التي كان يطلق عليها البيوت المملوكية .

وفي إطار هذا الوصف العام للمجتمع القطاعي المصري في مراحل الأخيرة ننتقل الآن إلى تحديد القوى الاجتماعية في صراعها وتناقضاتها .

ثالثاً : القوى الاجتماعية في مصر القطاعية :

(أ) الأتراك - هناك بطبيعة الحال القوة الحاكمة سياسياً - فصر حتى القرن الثامن عشر كانت لآزال ولايات ولاية من الدولة العثمانية - وهذه التبعية بدأت منذ عام ١٥١٧ بسقوط دولة المماليك في مصر وبداية الاحتلال العثماني ، فكيف أثرت هذه القوة الجديدة الحاكمة في حياة المجتمع المصري ؟

الواقع أن الدولة العثمانية كانت دولة اقطاعية عسكرية ، ومعنى ذلك أن النظام الإقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي ساد إبان حكم الأتراك كان اقطاعياً ، ولكن الحكم التركي كان عسكرياً أيضاً . بمعنى أن الحاميات التركية في مصر وتسمى (الأوجاقات) كانت لها اليد الطولى في حكم مصر ، فلم يقتصر عمل هذه الحاميات على مجرد الدفاع عن مصر منذ العدوان الخارجي بل كان من كبار هذه الحاميات تتألف الإدارة العثمانية في مصر ، كما كانت الحاميات تقوم بمسؤوليات بعيدة كل البعد عن العمل العسكري مثل جمع الضرائب وتأليف الديونان الذي يعاون الباشا العثماني في حكم الولاية .

(ب) المالك : كانت القوة العسكرية هي قوة رئيسية في السلطة مع الباشا ولكن كانت هناك قوة أخرى هي قوة البسكوات الممالك ، ومنذ أوائل القرن السابع عشر استطاعت قوة المالك أن تتغلب على قوة الحاميات العثمانية وأن تنفرد بالسلطة ، وكانت قوة المالك تتمثل فيما يسمونه الصناجق وعدددهم ٢٤ صنجقا . فنهم حاكم القاهرة وهو شيخ البلد ومنهم حكام المديرية أو الصنجات ولقد استطاعت قوة المالك أن تحجب الحاميات العثمانية عن السلطة وكذلك الباشا العثماني وانفردوا بالحكم رغم بقاء مصر تابعة من الناحية الرسمية للدولة العثمانية ، ويصل انفرادهم بالحكم إلى ذروته في عهد علي بك الكبير الذي شاء بمعاونة بعض المستشارين من الأجانب أن يستولى على الحجاز وبلاد الشام ويضمها إلى حكمه وأن يقيم علاقات خارجية دولية مع روسيا القيصرية وإنجلترا .

وتستمد هذه القوة المملوكية قوتها من سيطرتها الزراعية الاقطاعية ، فهم ليسوا فقط حكام الأقاليم بل ومنهم طبقة الملتزمين وهم الاقطاعيون الحقيقيون في مصر العثمانية ، لكن الواقع أن البسكوات المالك لم يتمكنوا من الانفراد بحكم مصر رغم سيطرتهم بسبب انقسامهم إلى فرق وشيع مملوكية متنافرة يطابق عليها « البيوت المملوكية » عادة نسبة إلى مؤسسها ، ففي القرن الثامن عشر نسمع عن العلوية نسبة إلى علي بك الكبير ، والمحمودية نسبة إلى محمد أبو الذهب ، والمرادية والإبراهيمية نسبة إلى مراد بك وإبراهيم بك ، والاسماعيلية نسبة إلى اسماعيل بك . وكما فرق أوبيوت متناحرة متصادمة تتنازع حول مناصب شيخ البلد والصنجات فكثرت بينها الحروب الأهلية والفتن الداخلية حتى أصبحت هذه السمة الرئيسية السياسية للحياة اليومية لمصر .

ولم يحاول هؤلاء المالك بسبب نزاعهم المستمر وعدم اهتمامهم باصلاح مصر ونظرتهم لها على أنها بقرة حلب لهم ، ولجلهم لم يحاولوا أحداث أثر

كبير في الحياة المصرية الاقتصادية أو الاجتماعية فلم يهتموا إلا ببناء قصورهم وشراء ما يليقهم الأمر الذي أدى إلى إهمال تام في الزراعة .

العامل الأول إذن في تدهور الأحوال في مصر هو سيطرة المماليك وحروبهم مع بعضهم والعامل الثاني كان ضعف الحكم التركي فالحكم التركي بسبب صفته الإقطاعية ولأن الأتراك لم يكن لهم رصيد حضارى يذكر لم يحدثوا ولم يهتموا بأحداث تغيرات في أوضاع مصر ، وآية ذلك أن كافة الأنظمة الزراعية والإدارية التي كانت تعرفها مصر قبل الحكم التركي بقيت كما هي دون تغيير يذكر .

(جـ) الاستعمار التجارى الأوربي : إلى جانب الأتراك ، بضعف تأثيرهم وعدم فاعليتهم ، والمماليك بحروبهم المستمرة . وكان هناك عامل ثالث ساعد على إيجاد هذا التدهور ، هذا العامل يدخل في إطار السياسة الدولية ، فلقد كان من شأن نشأة بورجوازية تجارية في غرب أوروبا ومحاولاتها عن طريق حركة الكشف الجغرافى إيجاد طرق تصل بين أوروبا من ناحية وجنوب شرق آسيا من ناحية أخرى بعيداً عن البحر الأبيض المتوسط حيث تسيطر المدن التجارية الإيطالية وحيث ظهرت العسكرية التركية في حوض هذا البحر ، كان من شأن هذا كله أن اكتشف طريق رأس الرجاء الصالح الذى أصبح يشكل المجرى الرئيسى للتجارة العالمية الأمر الذى أدى إلى تدهور تجارة البحر الأحمر التى كانت تمر بمصر في طريقها إلى البحر الأبيض المتوسط ، وكانت مصر تكسب كثيراً من هذه التجارة وأغلبها تجارة مرور بسبب الضرائب الجمركية التى كانت تجبى عليها ، وقوافل النيل أو قوافل الجبال المصرية التى كانت تستخدم في نقل البضائع من السويس إلى دمياط أو الاسكندرية . وبسبب الفنادق التى كانت تستخدم لنزول هؤلاء التجار ، فالدولة وقطاعات كثيرة من المجتمع المصرى كانت تعيش بحق على هذه التجارة التى بدأت تختفي منذ السنوات

الأولى من القرن السادس عشر . ولقد ساعد على هذا التدهور المالى والاقتصادى أن الدولة العثمانية بعد أن فتحت مصر أخذت بدورها تعمل على منع المراكب التجارية الأوروبية من الدخول شمالا بعد جدة بدعوة أن هذه المنطقة تطل على الأراضي المقدسة ، الأمر الذى أدى إلى اختفاء حركة النشاط التجارى العالمى من مصر اختفاء تاما . وجعل مصر ومنطقة الشرق الأوسط كلها منطقة راكدة بعيدة عن النشاط التجارى العالمى .

كان هذا الانقطاع بين مصر وبقية أنحاء العالم — وهو العامل الثالث فى تدهور أحوال مصر — لم يقتصر على الناحية التجارية بل تعداه إلى الناحية الحضارية أيضاً . فلم تعد هناك صلة بين مصر وأوروبا ، هذا فى الوقت الذى كانت التيارات الفكرية الأوروبية تشق طريقها بقوة لتغير معالم المجتمع الأوروبى منذ بداية النهضة الأوروبية الفتية فى إيطاليا فى أواخر القرن الخامس عشر إلى قيام الثورة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر حقيقة أن هذه العزلة كانت قد بدأت تنقشع عندما نمت البورجوازية الأوروبية فى القرن الثامن عشر وحاولت أن تعيد النشاط التجارى فى البحر الأحمر . وكانت إنجلترا البادية ، اذ تمكنت شركة الهند الشرقية من أن تعقد معاهدة مع محمد بك أبو الذهب عام ١٧٧٥ لفتح ميناء السويس أمام التجارة الإنجليزية الوافدة من الهند . وكانت المنطقة ما بين السويس حتى جدة جنوبا مغلقة فى وجه المراكب الأوروبية منذ ظهور العثمانيين فى البحر الأحمر فى القرن السادس عشر ، كما تضمنت هذه المعاهدة امتيازات معينة لرعايا إنجلترا من التجار ، وانبرت فرنسا لمناقشة إنجلترا فى هذا المجال حتى تمكنت بدورها من عقد معاهدة مشابهة مع الأمراء المماليك فى مصر عام ١٧٨٥ واشتدت حدة المنافسة حتى عادت إنجلترا فى عام ١٧٩٢ إلى إلغاء المعاهدة الفرنسية وعقد معاهدة بريطانية جديدة مع أمراء المماليك أشبه بمعاهدتها السابقة فى عام ١٧٧٥ .

ولكن كل هذه المحاولات من جانب البورجوازية الفرنسية والإنجليزية

لبسط نفوذهما التجارى فى مصر من ناحية ، بسبب المنافسة الحادة بين الدولتين ومن ناحية أخرى بسبب الموقف المعارض من جانب السلطان العثمانى ، ومن ناحية ثالثة لأن الأمراء المماليك لم يحترموا هذه المعاهدات . وهكذا فشلت محاولات الاستعمار الأوروبى التجارى بالتسرب نحو مصر قبل غزو بونابرت . ومع ذلك فهذه المحاولات لوصل مصر تجاريا بحركة التجارة الدولية أدى إلى نوع من الانتعاش فى طبقة التجار الوطنيين فى أواخر القرن الثامن عشر وهى الطبقة التى ساعدت على بك الكبير فى مشروعاته التوسعية فى الشام والبحر الأحمر لتنفذ لها آفاق جديدة للتجارة فى الشرق العربى ومن هذه الطبقة التجارية النامية تألفت نواة البورجوازية المصرية الوليدة .

(د) المشايخ : وتحت البناء الفوقى السياسى للباشوية المصرية المكون من العسكريين الأتراك والبكوات المماليك كانت فئات الشعب المصرى ، ولقد كان هذا البناء الفوقى معزولا عزا تاما عن فئات الشعب ، فالأتراك والمماليك يشكلون الطبقة الاقطاعية المنفصلة كليا ومنعزلة تماما عن المصريين ، فليسوا مثلهم من الناحية العنصرية أو اللغوية أو فى عاداتهم وتقاليدهم أو فى نظرتهم لمصر ما جعلهم قريبا الصلة بالفئات المصرية الشعبية حقيقة وجدت بعض الأحداث التى دفعت المصريين إلى الوقوف بجانب البكوات المماليك والأتراك مثل الغزو الفرنسى عام ١٧٩٨ . ويصف الجبرقى حماس المصريين وخروجهم بأسلحتهم الساذجة جنبا إلى جنب مع إبراهيم وعالميكه على الضفة الشرقية للنيل عند بولاق ، كذلك خرج المصريون من القاهرة كمتطوعين إلى رشيد كما خرج أهل رشيد ليحاربوا الانجليز جنبا إلى جنب مع الألبانيين والأتراك عام ١٨٠٧ ، ولكن بصرف النظر عن هذه الأحداث التى كانت تجبر المصريين إلى الوقوف إلى جانب المماليك أو الأتراك . لم تكن هناك صلة تعاطف بين ذلك البناء الفوقى الحاكم وبين فئات الشعب المصرى .

ومم كانت تتألف هذه الفئات ؟ من بين طبقات الشعب المصرى فى القرن

الثامن عشر كان هناك المشايخ ، ورجال الدين ، ولقد كان لرجال الدين نفوذ كبير في جماهير الناس ، فهم موضع احترامهم وتقديرهم ، ويبين هذا التقرير كثيراً من العادات المتبعة ، في هذا الوقت ، كأن يرفض الباعه أن يتقاضوا ثمن ما اشتراه أحد المشايخ ، أو ينزل الراكب عن بغلته إذا مر بأحد المشايخ ولم يكن مركز رجال الدين موضع تقدير داخل المجتمع المصرى وحده ، بل كانوا موضع تقدير العالم الإسلامى كله بسبب الأزهري الذى كان يفد إليه طلاب العالم من أنحاء العالم الإسلامى والعربى ، فقد كان الأزهر مقسماً إلى أروقة وفق التقسيم الإدارى المصرى كرواق البحاروة ورواق الشرقوة وغير ذلك ، أو مقسماً وفق بلدان العالم الإسلامى والعربى ، كرواق المغاربة وأرواق الأتراك أو الشوام وهكذا . كذلك كأنت مصلات علماء الدين فى مصر بصلات علماء الدين الإسلامى والعربى قوية ، ولعل الظروف التى أحاطت بتأليف عبد الرحمن الجبرتي كتابه (عجائب الآثار فى التراجم والأخبار) توضح لنا هذه الحقيقة ، ففكرة تأليف الكتاب جاءت من المراتى مفق دمشق ابتداء ، وعرضها على الشيخ مرتضى الزبيدى من الهند الذى كان يقيم فى مصر وكان أستاذ الجبرتي ، ثم انتهى الأمر بأن الجبرتي وهو أصلاً من بلاد الجبرت بالحيشة بتأليف الكتاب .

ولم يكن الأزهر وحده من العوامل التى عمقت الصلة بين العالم العربى والإسلامى ومركز القاهرة فى هذا العالم ، بل أهمية مصر الدينية فى العالم الإسلامى وهى مستمدة من :

أولاً : كثرة الأوقاف المحبوسة على الحرمين الشريفين فى مكة والمدينة ، وفقراء مكة والمدينة ، بحيث يمكن القول بأن الحجاز كان يعيش على الأوقاف المصرية .

ثانياً : لأن قافلة الحاج المصرى كانت تأخذ فى صفوفها حجاج المغاربة ،

أى المسلمين من شمال أفريقيا، لذلك لم يكن غريباً أن تحتل مصر مكاناً مرموقاً في العالم الإسلامى والعالم العربى وأن يعتمد المسلمون بعلماء الدين في مصر، فمن الحقائق المعروفة أن ثمة عطاءات وهدايا وأوقافاً كان يمنحها سلطان المغرب لعلماء الأزهر، وترتب على هذا الوضع وجود جالية مغربية بالذات طوال تاريخ مصر، كانت تشتغل بحرف مختلفة منها: التجارة، والخدمة العسكرية، ولذلك يمكن أن يقال أنه في المجتمع المصرى في القرن الثامن عشر كانت الجالية المغربية من أنشط الجاليات العربية في مصر. لذلك لانجد غرابية في أنه حين نزل الاحتلال الفرنسى في مصر عام ١٧٩٨ أن يقوم أحد المخاربة - أطلق عليه (المهدى) - بحركة ثورية ضد الاحتلال الفرنسى في الهجيرة، وكانت حركته من أعنف أنواع المقاومة التي لقيها الفرنسيون في مصر. كذلك لم يكن غريباً حين نزل الاحتلال الفرنسى بمصر أن تقوم حملة المتطوعين المسلحين من الحجاز بقيادة رجل مغربى يسمى (الكيلانى) نزل في القهصير بحملته وكانت بينه وبين الفرنسيين معارك حامية.

لكل هذه الاعتبارات: وجود الأزهر، ودور مصر في العالم الإسلامى والعربى، والعربى، كان لرجال الدين أو المشايخ وزن كبير في المجتمع. فهم الطبقة التي تأتي مباشرة بعد المالك في المجتمع وهي الطبقة المثقفة ثم هي الطبقة التي يشتد ارتباطها معامة المصريين.

لكن فئة المشايخ هذه تفاوتت في ثرائها، ففيها جماعة غنية تملك الترامات وإن كانت غالبية المشايخ فقيرة. ولقد كانت فئة المشايخ من أخصب وأنشط الطبقات المصرية في القرن الثامن عشر. فلم تسكن فئة فكرية منعزلة في الحياة العامة، وإنما لقيت دوراً كبيراً في الحياة العامة برضاء بقية الطبقات التحية من ناحية والطبقات الحاكمة من ناحية أخرى. وهذا الدور اختلف المؤرخون في تحديد طبيعته فوصل البعض إلى حد القول بأنه زعامة شعبية بكل مقوماتها،

بينما رأى البعض أنها لم تكن زعامة بمعنى هذه الكلمة ، لأن الزعامة تتطلب التوجيه وتحديد سير حركة الجماهير ، وأن دور المشايخ لم يعد أن يكون دور الوساطة بين طوائف الشعب من ناحية وبين الحاكمين الأتراك والماليك من ناحية أخرى . إنما الملاحظ أنه في الربع الأخير من القرن الثامن عشر أخذ هذا الدور سواء كانت زعامة أو وساطة يتعاضد تعاضداً شديداً ، والحدث الذي تم في ١٧٩٥ حين أجبر المشايخ إبراهيم ومراد على كتابة وثيقة يتعهدان فيها بعدم اتباع سياسة تعسفية مع الجماهير في جميع الضرائب ، والتي يحلو لبعض المؤرخين الوطنيين المصريين تسميتها « المجناكرتا » المصرية ، يشير إلى تعاضد نفوذ رجال الدين والمشايخ . ولا ريب في أن المشايخ أتاحت لهم أن يلعبوا دوراً أكبر إبان الحملة الفرنسية ، فبنابر جرياً وراء السياسة الإسلامية والوطنية وحرصاً على التعرف على نوايا المصريين جعل المشايخ أو كبارهم من العناصر التي تتولى الوساطة بين الحكم الفرنسي وبين الشعب ، فكان منهم بعض أعضاء الديوان العمومي الذي أنشأه للمشاركة في حكم مصر بل كان الشيخ عيد الله الشرقاوي هو رئيس هذا الديوان - ولقد حدث أن أثرى عدد كبير من كبار المشايخ إبان الحملة الفرنسية ثراء فاحشاً ، بينما من ناحية أخرى قام صف من المشايخ بثورة القاهرة الأولى ضد الفرنسيين .

ولقد تمخضت الحملة الفرنسية دون شك عن تعاضد نفوذ فئة المشايخ ، وإلهم

يرجع الفضل في وصول محمد علي إلى الباشوية ، وتأليف حلف من المشايخ ومحمد علي ضد الماليك وهو الحلف الذي استطاع أن يدفع بمحمد علي إلى الباشوية ، وهذا الحلف يشبهه المؤرخون عادة بتحالف البورجوازية الفرنسية بلويس الرابع عشر ضد الإقطاع الفرنسي . ولكن على العكس ما حدث في أوروبا استطاع محمد علي القضاء على نفوذ المشايخ وسلطتهم في أوائل عهده بعد الدور المجيد الذي لعبه المشايخ أثناء محاربة محمد علي للماليك في الصعيد وفي تحريك قوى الشعب ضد الغزو البريطاني في ١٨٠٧

(هـ) التجار : وإذا كانت المصايخ تمثل قطاع المثقفين في الطبقة الوسطى المصرية النامية ، فإن قطاعاً آخر من هذه الطبقة يتمثل في فئة التجار ، هؤلاء نشأوا في مجتمع إقطاعي كالمجتمع المصري وتحمسوا كثيراً لمشروعات التنشيط التجاري في عهد علي بك الكبير وكذلك محمد بك أبو الذهب ، تلك المشروعات التي تمثلت في فتح طريق تجارة البحر الأحمر عبر برزخ السويس إلى الإسكندرية ولاريب في أنهم وقفوا وراء علي بك الكبير في حركته الاستقلالية . ومن أبرز البيوتات التجارية المصرية التي أشار إليها الجبرتي وذكر طرفاً عن تاريخها بيت الشرابي الذي كان عظيم الثراء . كما كان يسجل لنا التاريخ الكثير من تاريخ المحروقي باعتباره نموذجاً لهذا القطاع من البورجوازية المصرية . وهو التاجر الغني الذي لعب دوراً كبيراً ضد الحملة الفرنسية وفي تولية محمد علي بعد ذلك .

ومرة أخرى - ولأسباب اقتصادية بحتة - شاء نابليون أن يعتمد على هذا القطاع من الطبقة الوسطى وهم التجار فوضعهم في الديوان . ولكن الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها الحكم الفرنسي بسبب الحصار البحري البريطاني في البحر الأبيض المتوسط والتي وقع عبئها بالذات على التجار المصريين حرك هذه الطبقة إلى معسكر الثورة ضد الفرنسيين ، وهذا يفسر بالذات دور التجار المصريين في ثورة القاهرة الثانية .

(و) الطوائف : ولا بد أن يجرنا الحديث عن التجار كقطاع من البورجوازية المصرية وكنواة ، إلى الحديث عن الطوائف الحرفية الأخرى . فالظاهرة الأساسية من الناحية السياسية والاجتماعية في الدولة الإقطاعية هي اللامركزية من الناحيتين الجغرافية والوظيفية . فننفذ الدولة في القاهرة لم يكن يمتد إلى كل بقعة من بقاع أقاليم مصر ، إذ أن الحكام المحليين في المديريات وهم الصنادقة أو السكشاف كانوا يمارسون سلطة كاملة داخل مديرياتهم لا تقل عن سلطة

حكومة القاهرة . ولقد أدت سلطة اللامركزية الوظيفية إلى أن ينظم أفراد كل حرفة في المجتمع في تنظيم معين يطلق عليه الطائفة . ولم يكن أصحاب الصناعات — وتسمى الأصناف في ذلك العصر — هم وحدهم الذين يكونون الطوائف بل كان المشغلين بحرفة معينة مهما كانت وضعيته يكونون طائفة فيما بينهم ، فهناك طوائف للصناديق والصاغة والنحاسين ، ووصل الأمر إلى أن تكونت طوائف للصوص والشحاذين والعاهرات .

وكل طائفة من هذه الطوائف تتخذ شكل البناء الهرمي ، على رأسه شيخ الطائفة ويليهِ الأعضاء ثم الصبية المرشون للعضوية والذين يتمنون على الحرفة في مكان أحد الأعضاء حتى يتم تدريبهم فيحتفل بدخولهم الطائفة رسمياً احتفالاً يسمى (شد الولد) أى دخول الطائفة^(١) .

وكانت الحكومة تجد في هذا النظام مما يسهل عليها مهمتها فادامت لا تريد التدخل في حياة الناس فإن نظام الطوائف كان الوسيط بين فئات الشعب من ناحية والحكومة من ناحية أخرى . إذا شامت الدولة جمع ضرائب من طائفة معينة فإن ذلك يحدث عن طريق شيخ الطائفة وكذلك إذا أرادت أحد أفراد الطائفة لسبب ما فإنها تسكن بالاتصال بشيخ الطائفة وهكذا .

كذلك ترتب على هذا النظام الطائفي أن كل فرد في المجتمع أصبح يجد مكانه في المجتمع مهما بلغت خطة هذا المكان . ولكن ثمة ميزة هامة لنظام الطوائف ، أنه أوجد في المجتمع منظمات كاملة ومعدة للحركة عند اللزوم ، لها قياداتها وقوادعها . وهذا في تفسيرنا السبب الذي جعل الحملة الفرنسية من ١٧٩٨ إلى ١٨٠١ تواجه مقاومة عنيدة في القاهرة إبان الاحتلال الفرنسي . فمن الحقائق

(١) المزيد من المعاومات حول الاحتفال بشد الواد ارجع الى ما كتبه ادوارد وايم اين في كتابه (المحدثون المصريون : عاداتهم وعقاليدهم) الفصل الخامس بالصناعة . وكان اين قد زار مصر في القرن التاسع عشر حيث كان المجتمع لا يزال يحتفظ بتركيبه الطائفي

المعروفة أن الفرنسيين ووجهوا بمقاومة المصريين بغتة وبشكل عنيف ولا يمكن تفسير هذه الظاهرة إلا من خلال منظمات الطوائف الجاهزة التركيب والمعدة للتحرك الثورى عند الزوم .

ثم هناك حقيقة هامة أخرى حول ذلك المجتمع الممزق إلى مجتمعات صغيرة ، فلقد كان من الطبيعي أن يكون ولاء الفرد في مثل هذا المجتمع نحو الطائفة أو المجتمع الصغير الذى يلتصق إليه ، وبذلك اختفت فكرة المواطنة في مثل هذا الموقف أى ولاء الفرد نحو الدولة . كذلك اختفت الرابطة بين هذه المجتمعات المبعثرة ولذلك يمكن أن يطلق على المجتمع الإقطاعى مجتمع الطوائف ، ومعنى ذلك أن المصريين فى المجتمع الإقطاعى لا يشكلون أمة متكاملة ، حقيقة أن مقومات القومية موجودة فى المصريين فى ظل الإقطاع كوحدة اللغة والتاريخ المشترك والأرض المشتركة وغير ذلك . ولكن الأوضاع الإقطاعية ببعثرة المجتمع على هذا النحو تضعف من هذه المقومات وتفقد الفاعلية . ثم يزيد من ضعف هذه المقومات القومية ليس فقط تمزق المجتمع المصرى الإقطاعى إلى مجتمعات صغيرة مغالقة أو شبه منفصلة ، بل كذلك تأخر المجتمع الإقطاعى من ناحية طرق الاتصال قد ساعد على عزلة هذه المجتمعات الصغيرة عن بعضها البعض ، لهذا لم يعرف المجتمع الإقطاعى ولاء من جانب الفرد نحو المجموعة وهو بداية الإحساس بالانتماء إلى الأمة وبداية الشعور القومى بل كان ولاء الفرد نحو الطائفة فى المدينة أو العشيرة فى القرية أو القبيلة فى مجتمع البدو . ولهذا فإن انهيار النظام الإقطاعى يتيح فرصة لهذه المقومات لى تنصهر وتعمل على تكوين شكل الأمة خصوصاً وان انهيار الإقطاع يرتبط عادة بتقدم طرق الاتصال والمواصلات ، فى نهاية الأمر تحول سكان مصر من مجموعة من الطوائف إلى أمة لها قوميتها المتكاملة ، ظاهرة مرتبطة أشد الارتباط وبانهيار الإقطاع .

(ز) الأقليات : فإذا تركنا جانب قوة الطوائف الحرفية فى المدن وهى

تعتبر من أنشط عناصر الحركة في المدينة المصرية الإقطاعية ، فإننا ننتقل بعد ذلك إلى أهل الذمة أو الأقليات المسيحية وغير المسيحية في المجتمع المصري وهذه كانت تعيش في هامش الحياة السياسية والفكرية في المجتمع المصري وأن كان دورها كبيراً في الحياة الاقتصادية ، وكانت تمثل جماعات مخلقة على نفسها بعيدة عن الحياة العامة . ولكن تحول المجتمع المصري من مجتمع إقطاعي إلى مجتمع رأسمالي سوف يتوج هذه العناصر الفرصة لأن تنصهر الأمة المصرية وتكون جزءاً أساسياً فيها .

(ج) الفلاحون : كانت هذه الطبقة تشكل أهم طبقات المجتمع المصري الإقطاعي سواء من الناحية العددية أم من ناحية القدرة الإنتاجية في المجتمع الإقطاعي ، ولكن هذه الطبقة كانت تعمل في ظروف العهد الإقطاعي : التبعية للإقطاعي : وربطها بالأرض وعدم إمكانها تركها للأرض إلا بالفرار غير القانوني ، والتعرض للاضطهاد والإهانة ليس فقط من جانب الملتزم ، بل كذلك من جانب معاونه من موظفي الدولة ، كالصراف والمشد (الذي يشد الفلاحين إلى الملتزم) وكذلك أعوان الكاشف أو الصنّيق . هذا بالإضافة إلى تعدد الضرائب : فهناك المال الميري الذي يذهب إلى خزينة الدولة ثم هناك فائض الالتزام الذي يدفع إلى الملتزم . وخلال العصر العثماني تزايدت الضرائب غير الشرعية مثل البراني أي الخارج عن المال الميري والكشوفية التي تدفع إلى الكاشف ، هذا غير الالتزامات المالية المرهقة كحق الطريق وكان معناها أن يقوم الفلاحون في كل قرية باستضافة عساكر الدولة أو أحد البكوات المالكين إيان مرورهم في هذه القرية — أما من ناحية الإنتاج فكان متأخراً نظراً للتأخر الفني في وسائل الزراعة ولجهل الفلاحين .

غير أنه من الخطأ أن تصور أن الفلاحين استكانوا إلى هذه الأوضاع طوال العصر العثماني (وحق قبل العصر العثماني) ، فامتلاء العصر بهباتهم

وثوراتهم التي كانت تهدف إلى رفع المظالم والضرائب المرهقة . ولكن هذه الثورات أو الهبات كانت تفتقر إلى القيادة الموحدة وكانت مبعثرة بين مناطق متعددة ولكنها تسجل دون شك قوة الفلاح المصرى حتى ذلك الوقت على العمل الثورى . ولكن هدف هذه الهبات لم يكن اجتثاث النظام الاقطاعى من أساسه ، فهذه المسئولية تقع تاريخياً على الطبقة الوسطى وإن كان الفلاحون القوة الضاربة المستخدمة فى هذا التحول .

* * *

والسؤال الذى يمكن طرحه هو :

ماهى القوة الاجتماعية التى أحدثت التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية فى المجتمع المصرى ، سواء فى ذلك القوى الداخلية أو الخارجية وماهى الأشكال الذى اتخذها هذا التحول ؟ .

المجتمع المصرى فى ظل الاقطاع

[قراءات - ١]

A S R

مصر الإقطاعية (*)

بالاستعراض العام لتاريخ ملكية الأرض الزراعية في مصر، نرى أن الدولة (ممثلة في فرعون أو في السلطان) كانت هي - وحدها - التي تملك الأرض، وأن الملكية الفردية كانت - في أغلب مراحل تاريخ مصر - منعدمة.

وكانت الدولة - بوصفها المالك الوحيد للأرض - تقوم باستغلال المساحة الكبرى من الأراضي استغلالاً مباشراً، وتقوم بتوزيع بعض المساحات على بعض الأفراد للانتفاع بها مقابل التزامات معينة.

ومن الممكن أن نقول أنه كانت هناك أربعة أشكال رئيسية للانتفاع، هي :
أولاً : انتفاع الدولة بالأرض انتفاعاً مباشراً . ويتمثل هذا الشكل في مزارع الدولة والملاك والسلاطين وأبنائهم وأفراد عائلاتهم .

ثانياً : الانتفاع مقابل الخدمة الدينية والحماية العقائدية للنظام الاجتماعي السائد . ويتمثل هذا الشكل في الأراضي التي كانت الدولة تعطيها لرجال الدين أو تخصصها للمباني الدينية ومؤسسات العبادة .

ثالثاً : الانتفاع مقابل الخدمات المدنية والعسكرية ، وخاصة الخدمات المتعلقة بتحصيل الضرائب وفرض الأمن في الداخل وتجاه الخارج . ويتمثل هذا الشكل في الأراضي التي كانت الدولة تعطيها لرجال الجيش وحكام الأقاليم وكبار الموظفين .

(*) مصر الإقطاعية - من كتاب : إبراهيم عامر « الأرض والفلاح »

رابعاً : الانتفاع مقابل الضرائب وفائض العمل . ويتمثل هذا الشكل في الأراضي التي كانت تعطىها الدولة لبعض المزارعين بعد أن تربط عليها التزامات ضرائبية وأتاوات مختلفة نقدية أو عينية ، كما كانت تلزم هؤلاء المزارعين بتخصيص جزء من قوة عملهم للقيام بزراعة أراضيها أو أراضي الفئات الأخرى ، سخرة .

وعلمنا أن نلاحظ أن ذلك النظام الرابعي للانتفاع قد ظهر تدريجياً ، وأن ظهور كل نوع منه كان راجعاً إلى أسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية . فقد كانت الدولة — في بادئ الأمر هي التي تحتكر الانتفاع بالأرض كلها . ثم أصبح رجال الدين ينتفعون ببعض الأراضي ، لأنهم كانوا يمثلون الطبقة المستنيرة من الشعب ، وكانوا مشيرى الملك وناصحيه ، وكانوا يعاونونه في إدارة شئون الدولة وفي حماية نظمها . وتمتع العسكريون بالانتفاع بالأراضي الزراعية حينما أصبح من الضروري الاحتفاظ بجيش دائم في البلاد لمواجهة الغزو من الخارج ، أو لمكافحة القلاقل في الداخل ، أو القيام بمهام الحروب التوسعية . وأصبح المزارعون يتمتعون بحق الانتفاع عندما أصبحت الدولة في حاجة إلى المزيد من الدخل لمواجهة نفقاتها ، وعندما أصبح نمو القوى الإنتاجية غير ممكن إلا بفضل عمل جماهير المزارعين المستغلين ، الأحرار إلى دما ، الذين يملكون أدوات الإنتاج ولهم بعض المصلحة في الإنتاج .

ومع هذا ، فلم يكن المنتفعون بالأرض سوى جازئين لها ، وكانت الدولة دائماً تملك حق حرمان أى منتفع من الأرض التي ينتفع بها ، وكانت قادرة في الغالب الأعم ، على ممارسة ذلك الحق . غير أنه ما كاد الضعف والانحلال يبدان في الدولة ، وذلك بسبب الحروب الخارجية أو القلاقل الداخلية ، حتى كان المنتفعون بالأرض (من رجال الدين والعسكريين وكبار الموظفين ، أو حتى بعض المزارعين) يضعون يدهم على الأرض ، ويفتصبون لأنفسهم بعض

حقوق التصرف مثل التوريت والهبة . ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث في الدولة الوسطى وما حدث في عهد الماليك . غير أنه ما كانت الدولة تسترد قوتها ، حتى كانت تستعيد كامل حقوقها على الأرض ، وتقضى على الذين اغتصبوا لأنفسهم حق التصرف في أراضيها ، وتعيد توزيع الأرض على الأفراد المخلصين لها .

وإلى جانب تلك الأقلية من المنتفعين، كانت الأغلبية الساحقة من الفلاحين بدون أرض ، ولذلك فقد كانوا يعملون في مزارع الدولة . أو في مزارع كبار المنتفعين مقابل الحصول على الضرورات المعاشية ، كما كانوا يعملون سخرة في أعمال الدولة العامة ، سواء أكان الأمر يتعلق بتشديد حصن ، أم كان يتعلق بشق طريق أو بناء سد أو حفر آبار وقنوات للرى .

وكان نظام توزيع المنتجات الزراعية للاستهلاك نظاما اقتصاديا طبيعيا، أى كان الفلاحون يعيشون على ما يزرعونه في الحقول التي يعملون بها، ويحصلون من تلك الحقول على ما هم في حاجة إليه من المواد الغذائية كالحبوب والبقول والخضروات، ومن المواد الأولية اللازمة لسكسائهم المصنوع بأيديهم كالسكتان، ويتخذون من طمى النيل المادة الأولية اللازمة لبناء مساكنهم البسيطة، ويحصلون من أشجار النخيل على ما يلزمهم من أخشاب البناء والوقود وكانت المبادلات التجارية محدودة جداً ، وتتم على أساس المقايضة داخل أسواق أسبوعية تقام في القرى ، بينما كانت التجارة الخارجية ضعيفة الأثر .

ولقد قال البعض أن هذا الشكل من أشكال الملكية لم يكن يختلف في صورته عن صورة الملكية في معظم دول أوروبا وآسيا ، ووصف البعض الآخر نظام العلاقات الاقتصادية الاجتماعية بأنه يشبه نظام الاقطاعات الذى رزحت أوروبا تحت نيره خلال القرون المتوالية .

فهل من الصحيح أن نقول أن صورة الملكية الزراعية في مصر ، قبل

عصر محمد على كانت لا تختلف عن صورتها في معظم دول أوروبا وآسيا ، أو كانت شبيهة بالنظام الإقطاعى الأوروبى ؟

إن الجواب ، على هذا السؤال ، بالنفى ، فثمة فروق جوهرية بين النظام الإقطاعى كما عرفته أوروبا ، والنظام الإقطاعى كما عرفته مصر .

والواقع هو أن بعض المؤرخين والاقتصاديين اعترفوا بالفرق الجوهرى بين شكل ملكية الأرض في مصر ، وشكلها في أوروبا ، ونوهوا بأن الملكية في مصر كانت ملكية الدولة ، بينما كانت ملكية الأرض في أوروبا ملكية فردية . ولكنهم عزوا تلك الظاهرة إلى المبادئ الإسلامية وقالوا إن الشريعة الإسلامية هي التي قررت نظرية عدم تملك الأرض ملكية فردية ، كما فعل الفريد بونيه في كتابه « الدولة والاقتصاد في الشرق الأوسط » . وقد رفض بعض المؤرخين والاقتصاديين الإسلاميين ذلك التعليل ، وانبروا إلى ما اعتقدوا أنه دفاع عن الإسلام مؤكدين أن « الفاتحين العرب لم ينزعوا ملكية الأرض ولم يجعلوها لهم سلطاناً عليها بل تركوها ملكية لأهلها » واعترف فريق آخر من المؤرخين الإسلاميين ، بظاهرة انعدام الملكية الفردية للأرض في مصر ، وحاولوا في الوقت ذاته تبرئة الإسلام بقولهم أن الحكام المسلمين لم يستولوا على أراض مصر إلا بسبب الفتن والثورات التي قام بها المصريون في عهد هشام بن عبد الملك كما فعل الدكتور محمد غلاب ، في حاشية كتبها في الترجمة العربية لكتاب « الفلاحون » تأليف الدكتور الأب هنرى عيروط اليسوعى .

وأيا كان الأمر ، فإنه لا يجب أن يقوم أى خلاف حول حقيقة أن الأراضي الزراعية في مصر كانت — حتى أواخر القرن الثامن عشر — مملوكة ملكية تامة للدولة ، وليس للإسلام دخل في تلك الظاهرة ، سلباً أو إيجاباً . لأن تلك الظاهرة كانت موجودة في مصر قبل دخول الإسلام بل ووجدت في بلاد أخرى لم يدخلها الإسلام .

والسبب الحقيقي لانعدام ظاهرة الملكية الفردية للأرض في مصر حينذاك هو السبب نفسه لوجود تلك الظاهرة في المنطقة الممتدة ، تقريباً ، من الصحراء الكبرى غرباً ، إلى الهضبة الآسيوية الصينية شرقاً . وهذا السبب هو أن الزراعة في مصر كانت تعتمد على أعمال الري الاصطناعى الواسعة النطاق . وقد أدى ذلك الاعتماد إلى إنتاج نوع معين من المجتمع والحكومة في مصر القديمة وفي آسيا الغربية والهند والصين ، وذلك لأن الوصول إلى مستوى مرتفع وممتاز من الإنتاجية الزراعية للأراضي التى تعتمد على الري الاصطناعى قد اقتضى قيام الدولة بتنفيذ مشاريع الري ، مثل حفر الآبار وشق الترع والقنوات ، كما اقتضاها أن تقوم بأعمال ضبط مياه الأنهار وحماية الزراعات من الفيضانات . ومن ثمة ، كان تحقيق ذلك يقتضى وجود سيطرة مركزية للدولة على الأراضي الزراعية لا تتأتى إلا بأن تمتلك الدولة تلك الأراضي كما اقتضى تحقيق ذلك وجود سيطرة مركزية على السكان لتعبئتهم للقيام بالأعمال المطلوبة ووجود سيطرة مركزية على مياه الري لتوزيعها ، الأمر الذى أدى إلى أن أصبحت الزراعة من مهام المحاكم .

وإذن . فإن صورة ملكية الأرض في مصر كانت تختلف عن صورة ملكية الأرض في أوروبا ، فالأولى كانت ملكية للدولة ، والثانية كانت ملكية فردية ، والسبب الرئيسى لذلك الاختلاف هو اختلاف صورة الري في مصر وفي أوروبا . فهو فى الأولى نظام للري الاصطناعى . وهو فى الثانية نظام للري الطبيعى المعتمد على الأمطار أو على أعمال الري المحدودة النطاق .

وأن سمّة نظام ملكية الدولة للأراضي الزراعية هو أن الملك والموظفين التابعين له ، وليس أصحاب الملكيات الفردية ، هم الذين كانوا يستخلصون فائض القيمة .

ومن ناحية أخرى كانت أراضي مصر - حينئذ - تلتج المواد الغذائية اللازمة للدين كما كانت تلتج قصب السكر والكتان . وأدى هذا الاقتصاد التجارى المحدود إلى نشأة مراكز تجارية جديدة مثل المنصورة لوقوعها على الطريق بين القاهرة ودمياط ، وقوص وقنا لوقوعهما على الطريق المؤدى إلى البحر الأحمر وأسيوط وإسنا لوقوعهما على الطريق المؤدى إلى السودان ، كما أدى إلى نشأة بعض المدن الصناعية مثل المحلة الكبرى ، التى كانت مركزاً شهيراً لصناعة الكتان ، وفوة ، وغيرهما . غير أن الاقتصاد التجارى لم يكن هو السمة الرئيسية فى مصر حينذاك ، وذلك لضعف التبادل التجارى الداخلى بسبب الفيضان الذى كان يغمر أراضي الصعيد ويجعل المواصلات صعبة ، وبسبب انخفاض مستوى المعيشة ، وبسبب فوضى النقود والمكاييل والموازين ، كما أنه لم تكن هناك أية تجارة خارجية بسبب اضمحلال ميناء الاسكندرية ، بعد أن ردمت التردد التى كانت تصلها بداخلية البلاد .

أما فيما يتعلق بالعلاقات الإنتاجية وخاصة فيما يتعلق بعلاقة الفلاح بالدولة المالكه للأرض ، وبالغالبية العظمى من المنتفعين بالأرض من الموظفين ورجال الجيش ورجال الدين . فقد كانت علاقة حرة فيما يتعلق بالمنتفعين ، ولكنها كانت مقيدة فيما يتعلق بالدولة بثلاثة التزامات ، هى السخرة ودفع الضرائب ، والخدمة العسكرية ، أى الجندية .

ولكن ، علام يستند الذين يصفون النظام السائد قبل عهد محمد على بأنه « نظام إقطاعى » ؟

إنهم يستندون ، إما على وجود نظام المالك الذى دام نحو ٥٥٠ سنة ، وإما عن وجود نظام الملتزمين الذى فرضته الدولة العثمانية بعد استيلائها على مصر .

وصحيح أن ظاهرة وجود المالك ، أو من يسمون بأمراء القطاعات ، قد تدعو في حد ذاتها إلى التخمين بأن الإقطاعية — بمعناها الأوربي — كانت موجودة في مصر ، على الأقل خلال الفترة السابقة مباشرة لحكم محمد علي ، ولكن الدراسة المستفيضة لظروف وجودهم ولوضعهم الاقتصادي والسياسي ، ولسمات الحقبة التاريخية التي ظهروا أثناءها في مصر لا يمكن أن تؤيد النظرية القائلة بأنهم كانوا إقطاعيين كأمرأ الإقطاع في أوروبا . ذلك أن نظام الري الاصطناعي في مصر قد اقتضى دائماً — كما سبق أن قلنا — وجود سلطة مركزية تتولى الإدارة الزراعية وتتولى في الوقت ذاته المهام العسكرية . وقد نتج عن ذلك نوع من أنواع السلطة المركزية التي تعتمد على الموظفين لا على المحاكم المستقلين ، وكانت تلك السلطة أعلى وأقوى من سلطة أى مملوك . ولقد كان على المالك دائماً أن يستولوا على السلطة المركزية لكي يضمّنوا سيطرتهم ، كما حدث في سنة ١٧٦٩ عندما استولى على بك الكبير على السلطة أو كان عليهم أن يدخلوا في حرب مع الحكومة المركزية كثيراً ما كانت تنتهى بخضوعهم للسلطة المركزية أو بالقضاء عليهم أو كانوا — على أقصى تقدير — يستطيعون عزل الوالى ومطالبة السلطان بتعيين وال آخر .

وبينما كانت السلطة في أوروبا قائمة على الملكية المطلقة ، وكانت جمهوريات المدن والولايات الإقطاعية تتمتع بسلطة استبدادية واسعة النطاق (فيما عدا مرحلة الامبراطورية الرومانية التي حسنت حذو تنظيمات الملكية اليونانية الشرقية) كان قيام حقوق الملكية الفردية في أوروبا منذ أقدم العصور ، وكفالة حريات المدن ، وسلطة الجمعيات التشريعية للولايات الإقطاعية وقيام المحاكم المستقلة بمنع المملوكيات الأوربية وموظفيها من الوصول إلى مرحلة السلطة المركزية الاستبدادية التي كانت تتمتع بها الدولة المصرية .

وصحيح أن المالك استطاعوا أن يضعوا أيديهم على الأرض ، وأن يورثوا حيازاتهم لذريتهم ، وأن يستقلوا أحياناً عن السلطة المركزية ، ولكنهم لم يستطيعوا أبداً أن يكتسبوا لأنفسهم حق ملكية تلك الأرض ، وحق ممارسة ما لهم من سلطة فعلية ممارسة قانونية . والدليل على ذلك هو أن مصر ظلت دائماً — وحتى في عهد حكام الصعيد في الدولة الفرعونية ، وفي عهد الممالك في الدولة السلطانية — وحدة سياسية ولم تعرف الانقسام الذي عرفته دول أوربا في مرحلتها الإقطاعية ، مثل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وإنجلترا وغيرها .

أما فيما يتعلق بالملتزمين فإن هؤلاء لم يكونوا ملاكاً للأرض ، وإنما كانوا يحصلون ضرائب أشبه بموظفي الدولة المالكين والسيارفة . وأصل نظام الالتزام أنه لما ضعفت سلطة الحكومة في مرحلة انحلال الدولة بمصر ، تقاعس الفلاحين عن دفع الضرائب ، فعمدت الحكومة إلى نظام تضمين الضرائب لأناس يتولون جمعها عن الحكومة ويشاركونها فيما يغلونه من الأهالي وكانت الحكومة تعرض جباية الضرائب بالمزايدة لمن يضمونها ويلتزم بجمعها وتسليم نصيب الحكومة إما بعد تحصيله أو مقدماً . ثم كان له بعد ذلك الحق في أن يحصل من المزارعين على المال الذي جعله للحكومة زائداً فيه الربا وملحقاته حسب ما يشاء ويهوى .

وصحيح أن الالتزام قد تطور . فبعد أن كان يعطى لسنة أصبح يعطى لعدة سنوات ثم أصبحت الحكومة تعطيه للملتزمين مدى الحياة . وبعد أن كان الالتزام لا يورث أصبح لورثة الملتزم أن يستبقوه في أيديهم إذا دفعوا الأتاوة للحكومة . وصحيح أن بعض الملتزمين توصلوا إلى إبقاء الالتزام لإرثاً لذريتهم بما دفعوا للحكومة من هذه الأتاوات ، ولكن من الثابت تاريخياً — أن جميع مثل تلك الحقوق إنما كانت تصدر عن الحكومة وبموافقتها وأن الحكومة كانت دائماً هي صاحب الحق الأول والأخير في ملكية الأرض ،

وفي ملكية فائض تلك الأرض الممثل في الضرائب بل وكانت صاحبة الحق الأول والأخير في منح الالتزام لمن تشاء وفي سحب الالتزام ممن تشاء .

أما أراضي « الأوسية » التي كان الملتزمون يحصلون عليها من الدولة . فكانت تعطى لهم للائتماع بها ، وذلك لمساعدتهم على تأدية واجبات الالتزام ونفقاته ، والصرف على المساجد والمدارس ، وإيواء الموظفين والمسافرين واستضافتهم في دائرة الالتزام . وكانت الدولة تسترد صك الالتزام .

ومعنى هذا أنه على الرغم من تشابه نظام الممالك تشابهاً سطحياً مع نظام أمراء الإقطاع وتشابه نظام الملتزمين إلى حد أقل مع نظام الالتزام الأوربي ، فإن انعدام الملكية الفردية والظروف المعينة ونظام العلاقات السياسية في مصر ينفي أي تماثل بين ما كان حادثاً في أوروبا وما كان حادثاً في مصر . وقد أبى كارل ماركس أن يصف النظام الشرقي بأنه إقطاعي ، بينما يقول أرنولد توينبي وهو مؤرخ غير ماركسي .

« إن قيام النظام الإقطاعي - كما حدث في إنجلترا - كان تطوراً أوربياً غربياً بصفة خاصة » .

وصحيح أنه كانت هناك ظواهر إقطاعية في العالمين البيزنطي والإسلامي المعاصرين لذلك العهد ، ولكن ليس هناك برهانا على أن تلك الظواهر مستمدة من الأصول ذاتها التي صدر عنها النظام الإقطاعي في أوروبا الغربية ، إذ برهن الفحص الدقيق لبعض التماثلات بين الظواهر على أن مثل ذلك التماثل زائف .

ومن ثمة ، فإننا نستطيع أن نقول أن ملكية الأرض الزراعية في مصر ، والنظام الذي كان مؤسساً عليها قبل عصر محمد علي لم تكن ملكية إقطاعية ، ولم يكن النظام نظاماً إقطاعياً بالمعنى الأوربي وإنما كانت ملكية « إقطاعية شرقية »

نقوم على أسس تختلف عن أسس الاقطاعية الغربية . وتلك الأسس مستمدة من انعدام الملكية الفردية ومركزية سلطة الدولة في الزراعة ، وتشابه بعض مظاهرها مع مظاهر الاقطاعية الغربية ، وهي تلك المظاهر الصادرة عن نظام السخرة ونظام الاقتصاد الطبيعي في الريف .

ولما كانت الضريبة ، إلى جانب السخرة ، هي وسيلة الدولة في الحصول على فائض القيمة من العمل الزراعي ، فإن « الاقطاعية الشرقية » تميزت بتعدد الضرائب واختلاف فئاتها باختلاف أهواء الحكام ، ومدى حاجة الدولة إلى المال ، وكانت هناك ثلاثة أنواع رئيسية من الضرائب في أواخر العهد العثماني بمصر . وهي ضريبة « الميري » للسلطان وضريبة « الكشوفية » لحاكم المديرية ، وضريبة « الفائض » للملتزم . هذا إلى جانب عديد من الضرائب على النخيل ، وعلى المواشي ، وعلى الرى ، وعلى الخفر وغيرها .

المجتمع المصرى فى ظل الاقطاع

[قراءات - ٢]

الخدمة الاقطاعية الجبرية (*)

(أ) العبودية كلمة يتردد صداها في جميع الأنظمة الاقطاعية التي مررنا بها .
ففي كل من تلك الأنظمة كان الفلاح عبداً ياتمر بمشيئة أسياده الاقطاعيين .
فيبقى يعمل في قرية سيده سحابة الحياة دون أن يحق له الخروج منها يوماً .
أما إذا سمح له بالذهاب من القرية فليدة قصيرة جداً لا تتجاوز الوقت المعين
بساعة واحدة . أما إذا مضى الموعد المضروب ولم يقفل العبد راجعاً إلى قريته
فإن السلطات كانت ترى لزماً عاينها رده بالقوة إلى إقطاعية سيده . . . ويتس
المعاملة إذ ذاك . فكان السيد تارة يأمر بجده بالسوط وطورا يدخله السجن
أو يأمر بقتله . أما إذا نشب خلافا ما بين عبيدين فيقف الاقطاعي حاكماً مدينياً
على عبيده ويغنى إذا هم شأؤوا تحكيمه « عن القضاة » والقانون . فالسيد
يحكم بأمر السلطان ويستبد باذن — الاقطاعية والعبد ياتمر ولو مظلوماً دون
أن يفوه ببنت شفة ودون أن يحق له يوماً أن يرفع أمره — شاكياً ما به إلى
السلطات الادارية العليا . فلا علاقة للسلطات بمثل هذه الأمور ولا حق لأحد
أن يتدخل بين العبد وسيده . ومن الطرائف التي تروى من هذا القبيل أنه عام
١٥٢١ قام فلاحو « رزقة » يشكون أمرهم إلى الحاكم العام ويطلبون اليه التدخل
لإصدار أوامره على سيدهم الاقطاعي بتخفيض الايجارات والضرائب عنهم ،
فرد الحاكم العام بالايجاب ، وأمر السيد بأن يجرى هذا التخفيض ، أما الاقطاعي
فأجاب بكل صراحة ونفور : « لاحق لأى إنسان أن يتدخل بين السيد وعبيده
ولن أفعل كذا » وبالنهاية وقف الحق بجانب الاقطاعي لامع الحاكم العام .

* من كتاب بولياك — الاقطاع في مصر وسوريا ولبنان وفلسطين .

زد عليه أنه باستطاعة السيد أن يطلب إلى السلطات معاقبة عبيده ، إذا شاء
أو إذا ، شعر بحاجة إلى ذلك . فيحمل العبد المذنب إلى حاجب « المحكمة
العسكرية على عهد المماليك .

(ب) ومقابل حراثة الأرض واستغلالها كان السيد يتقاضى من عبيده
ضريبة « الخراج » ، وهى حق فرضه القانون الاسلامى واعتبره كضريبة « العشر »
وضريبة « الدفع » .

أما فى القطر المصرى ، فكان الفلاحون يدفعون ، على زمن المماليك ،
إيجاراً معيناً ثابتاً فى السنة يعرف « بالخراج » أو « الراتب » ثم يدفعون ضريبة
علاوة عليه إذا زرعت أرضهم « قصب سكر » وللإيجار علاقة وثيقة بمساحة
الأرض المستغلة وخصب تربتها ، يدفع حبوباً فى « مصر العليا » ومالاً نقداً فى
« مصر السفلى » ، وما كاد فجر عام ١٣٨٤ يبرز للوجود حتى بدأ الناس يشعرون
بنقص ظاهر فى النقد الفضى الاحتياطى متأثراً عن ازدياد الدفع النقدى وتحول
قيمة الدرهم المستقلة ، فارتفعت البلاد من جراء هذا فى أزمة مالية اقتصادية ظلت
تتخبط فيها حتى عام ١٤٠٨ . أما حالة الفلاح ، فكانت السبب الرئيسى فى قيام
الثورات المتوالية . ولم يكن الاحتلال العثمانى ولا فتوحاته لتحسن من تلك
الحالة الضيقة شيئاً ، بل استفحل الأمر إذ ذاك ، وما كادت ثورة « قنصوه بك
المحمدى » - الذى حاول إرجاع دولة المماليك - تندلع نيرانها عام ١٥٢٣ ،
حتى شاهدنا عدداً وفيراً من الفلاحين ينضم إليها استياءً .

غير أن تعديلاً محسوساً طرأ على الجباية بين ١٥٢٥ - ١٥٣٥ حين أوجدت
السلطات نظاماً جديداً يعرف بـ « الخراج » وهو كناية عن ضريبة معينة
مفروضة على كل « قيراط » من قراريط الضيعة قسمت بطريقه ثابتة بين « الميرة »
و « الفايط القانونى » ، هذا هو المبلغ الوحيد الذى ينص « سند » الملتزم ، عنه
ولكن الخراج الحقيقى أكثر من هذا بكثير إذ أنه عملياً كان يزداد على الخراج
أعلاه ما ينعوتونه « بالمال المضاف » و « المال البرانى » .

أما الخراج و « الميرة » فيدفعان عادة من غلة الشتاء (ماعدا الأرض المزروعة أرزاً — وأرض مصر العليا التي تدفع ميرتها نقداً) .

وفي مصر فكان هنالك الضرائب التي فرضها الأسياد على عبيدهم :

١ — ضريبة الهدايا أو « الضيافة » وهى كناية عن هدايا تقدم فى أيام معينة من السنة (أبدلت بضريبة ماله فى ممتلكات « الخاص ») .

٢ — ضريبة السدود والحواجز المائية والترع مجارى المياه ، وهى ضريبة سنوية تفرض لإنعاش مشاريع الري وإصلاح السدود ومجارى الماء .

٣ — ضريبة المراعى والحقول غير المزروعة :

(أ) ضريبة شخصية على المواشى تدفع سنوياً أو شهرياً .

(ب) ضريبة على السمك الملتقط من الحقول إبان فيضان النيل السنوى .

٤ — ضريبة العرق المستخرج من التمر وهى تبلغ عشر المنتج السنوى :

٥ — ضريبة البسط .

هذه هى الضرائب التى يدفعها العبيد . وإليك الآن قائمة وجيزة بالضرائب التى يدفعها سكان الإقطاعات للأسياد دون أن يكونوا من الرعية أو من العبيد أو من المزارعين الذين يعيشون من حراثة الأرض ، ولكن بمجرد أنهم يسكنون الإقطاعات ليس إلا :

١ — ضرائب التجارة والصناعة ، وهى تعرف « بالمال الهلالى » أو

« المكوس » .

٢ — ضريبة شخصية مفروضة على « الجوالى » (أى غير المسلمين) كانت

تتنازل عنها الحكومة للإقطاعيين في بعض الأحيان قبل « الروك الناصري » ، ثم أصبحت تعطيهم إياها بعد ذلك دائماً .

٣ — وأحياناً كان يسمح لبعض الإقطاعيين « المقدمين » بميراث لم ترفع عليه دعوة قانونية من الورثة بعد موت صاحبه .

وإبان العهد العثماني في سوريا وفلسطين كان « الخراج » والضريبة الإضافية يتبدلان حسب المقاطعة والمكان . أما في « ممتلكات التاج » فيترتب على المزارعين دفع الضرائب المذكورة في جميع المقاطعات السورية كضريبة « العبودية » وضريبة البيوت المعروفة « بمال المنزل » و « الميرة » وضريبة شخصية على كل من لم يعتنق الإسلام وضريبة « التيار » و « الوقف » يزداد عليها كلها غرامات إضافية يفرضها الحاكم العام عن طريق المقاطعة .

(ج) حالة الفلاح :

وهكذا ضرائب وضرائب وضرائب ... حتى أمسى الفلاح لا يملك ما يسد به عوز عياله وأصبحت الديون تتراكم عليه من كل صوب وناح ، وتعضه الحاجة فيطالب من أسياده قرضاً من حب « التقاوى » للبذار ، أو « سلفة » يقتات بها حتى الحصاد المقبل فيرحب هؤلاء طلب الفلاح المسكين فارضين عليه فائدة تتراوح بين ١٠ و ١١ بالمائة حتى لو كانت تلك الحبوب قد سلفها إياهم السلطان خصيصاً لهذه الغاية ولمساعدة الفلاح .

وعلى عهد العثمانيين كان الفلاحون في مصر والبلاد التابعة يستأجرون المراعى للحرثة والحبوب للزرع من أسيادهم أو من المثرين الميسورين في القرى والمدن . وكانت الفائدة المتقاضاة لذلك الدين في القرن الثامن عشر تتراوح بين ١٢ و ٣٠ بالمائة ، ثم ارتفعت إلى ٥٠ بالمائة (كل ١٤ شهراً) حوالى عام

وعلى زمن المماليك في مصر كان أصحاب الأراضى التى تجرى فيها المياه بلا انقطاع هم الذين يستغلونها بأنفسهم . وكان بإمكانهم الاحتفاظ بمثل هذه الأراضى الخصبة لأولادهم ووراثتهم أو التصرف بها كما شاؤوا من بيع وإهداء .

أما الأراضى الصالحة للزراعة (دون أن تكون موضعاً لا ينقطر عنه الماء) فتستغل بمساهمة المزارعين والفلاحين . ولما صدر النظام الجديد رأينا « الحمولة » تقسم إلى أقسام وكل جزء من هذه الأجزاء يقسم بدوره بين المزارعين والفلاحين حسب عدد مواشيهم وإمكانيات عملهم . إذن لابدع أن رأينا الفلاحين ، الذين ليس لهم من المواشى شىء ، لا يملكون شبرا واحداً من الأرض فينتعون بالفلاحين « البطالين » فكان السلاطين فى « مصر السفلى » (حتى « برقوق ») يرغبون مثل هؤلاء البطالين على شراء الثيران من السلطات كما يستعملوها فى أعمال إصلاح سدود المياه . ومسألة السدود ومجارى الماء كانت تستوجب مراقبة أكيدة . لذا نرى الفلاحين يترتب على كل منهم حراسة مجرى صغير وكلت إليه مراقبته فأدى الأمر هذا إلى ترك القرى المصرية ، فأنحلت حياة القرية واضمحلت شيئاً فشيئاً .

أما الأرض المشترك فيها ، على زمن المماليك ، فكانت فى الغالب تقسم من قبل كتاب الأسياد إلى أقسام (أو قبائل — جمع قبالة) تسقى كل منها بماء مجرور خاص ويقبض إيجار كل منها على حدة . وكانت نتيجة التقطيع هذا أن قسمت القرى إلى « قراريط » أميرية معينة قامت مقام القرية الواحدة (١٥٢٦) . وبينما كانت حراسة السدود ملقاة على عاتق الأسياد والاقطاعين ، على زمن المماليك ، أصبحت فى عهد العثمانيين من واجبات الفلاحين أنفسهم لذلك السبب اضمحلت القرية المصرية بينما ظلت القرى اللبنانية والسورية والفلسطينية محتفظة بكيانها ووحداتها حتى القرن التاسع عشر ، أى بعد تلك (م — المجتمع المصرى)

بقرن . فما كان القرن الثامن عشر يبرغ للوجود حتى غدا كل فلاح يضرب الحدود بينه وبين جيرانه فيستقل مسئولا وحده عن الأرض التي يحرق . ولم يشذ عن القاعدة إلا بعض المقاطعات في مصر العليا حيث ظل نظام الاقسام السفوى سائرا ، ولكن كل عضو من المجتمع كان له إذ ذاك حصة معينة مختصة به .

وطريقة التقسيم هذه أدت بطبيعة الحال إلى ازدياد في التفاوت بين الفلاحين من الناحية الاقتصادية : فيبينما كان « المشايخ » في القرى معفيين من « الميرة » ويؤجرون في الغالب « الرزق الاحباسية » ويستولون على جميع الاراضى المجاورة التي لم يعرف أصحابها بالضبط أى بينما كانوا يملكون أرضا تتجاوز مساحتها ألف فدان ، كان غيرهم من الفلاحين المزارعين لا يملك شبرا واحدا فيشتغل كفعل زراعى مأجور ليكسب قوته ، كل هذا لأنه لم يدفع « للتمزم » إيجار أرضه في الموعد المضروب .

أما المماليك الاقطاعيون فكانوا يزورون اقطاعاتهم تفقدا ويمكثون فيها ولو وقتا قصيرا . وفي بعض الأحيان يعين الأمير مملوكا من أتباعه يدير اقطاعيته أو قرية واحدة منها ويعرف « بالمتحدث » وأحيانا يرسل من قبله « قاصدا » لجمع « الخراج » أو لاقتراح جديد وهدف آخر . ولكن الأمراء لم يلبسجوا على هذا المنوال في لبنان وسوريا وفلسطين نظرا لمبدأ المقاسمة الذى ما زال كائنا فى هذه البلدان . فكان السيد ، ومن ينوب عنه ، يحدد نفسه مضطرا للإشراف على الأعمال الزراعية من البدء حتى النهاية . أما فى مصر فأهم الأشياء التى كانت تستدعى وجوده هو تخضير البلاد وتخضير البلاد معناه فرش السجاد فى الاراضى المزروعة بنسبة ازدهار الموسم وازدياد الغلة وبالتالي ارتفاع الخراج المفروض . لذا كان يشرف عادة بنفسه على « التخضير » وبعد التخضير تقدر غلة الأرض على حساب « الفدان » الواحد شرط أن يكون معدل الأرض المزروعة أقل من الأرض التى زرعت فى العام الأسبق .

وأما إذا كان هنالك تغيير طارىء على مساحة تلك الأرض جراء فيضان النيل السنوى فيلجأ عمال الأمراء الاقطاعيين إلى إجراء تقديره وزيادته على حساب أرض السنة الفائتة . وعلى الفلاح أن يدفع المال المقروض إلى عمال سيده عن غير طريق جمعية القرية التى يقطنها ولكل سيد حق شرعى باستغلال اقطاعه حسب ما اراد وكيفما شاء (ولكن الطابع المؤقت للأرض المتصرف فيها يحرمه فى أغلب الأوقات من ادعاء استملاكها حقاً ماسكاً له لا يناقضه فيه منازع) .

ولم يشذ عن القاعدة فى حرية الزرع والاستغلال إلا الأراضى التى يزرع فيها قصب السكر (ولذلك نظراً لسرعة نموه) والأراضى المعدة لتكاثر المواشى (إذ أن طعام المماليك الرئيسى كان اللحوم والألبان) .

فى عهد « الالتزام » كان قسم من الممتلكات فى الدولة قد خصص « للوصاية » (جمعها وصايا وأوصية) والوصاية كناية عن أرض مملوكة يعهد صاحبها إلى عبيده بجرائها . أما الأراضى التى كانت باستلام المزارعين فكانت تعرف إذ ذاك « بطين الفلاح » . وعلاوة على « المزارعين » كان يوجد فى مصر و« شركاء » . والشركاء هم جماعة من الفلاحين يزرعون أرض أسيادهم الاقطاعيين مقابل حصص ينالونها من الغلة السنوية دون أن يكون لهم حق التصرف والبقاء فى تلك الأرض إرادة السيد فإذا حدث ما أغضبه عليهم ، أمر بكف يدهم فى الحال وأرغمهم على ترك الأرض المذكورة . غير أنه فى سوريا وفلسطين لم يكن ملاكاً إلا من كان زعيماً قبلياً . أما فى لبنان فكانت الأرض تعد ملكاً لكل المزارعين الأسياد وكانت قوانين الاستغلال تطبق على طريقة المشاركة « الشركاء » زد عليه أنه فى ما يختص بالمماليك الاقطاعيين كان السلطان يشترط عليهم أن لا تكون الأرض المزروعة فى اقطاعهم أقل مساحة فى آخر سلطنته مما كانت عليه فى بدء عهده . لذا فإنهم كانوا يتلقون فيه التعليمات البينة فيما يختص بهذا الواقع .

وشأن الاقطاعية في أوربا هكذا كانت حكومة المماليك الرئيسية في مصر تفرض الضرائب على عبيد أتباعها . وكثيراً ما تجلت تلك الضرائب بقالب غير عادى . أما موقف الأسياد الأتباع فكان موقف امتعاض واستياء مرير إذ أن هذه الضرائب كانت تنقص من أمدخولهم السنوى فتمس مصالحهم الشخصية في الصميم . ولم تبدل الحال قط على عهد العثمانيين . وبين رجال « المائزم » الرسميين لا بد لنا أن نذكر مثله الذى يطلق عليه نعت « القائم مقام » ولقب « كاشف الناحية » إذا عين في قرية يملكها سيد اقطاعى واحد . كما أنه لا بد لنا أن نمر على ذكر « المعينون » وهم مرفد والاقطاعى الشخصيين ، و « الصيرفى » أو « الصراف » وهو الممثل الذى يشرف على جمع الاغلاى و « الغفير » الحارس للمنطقة ، و « المشد » الذى ربما كان يناظر تطور الأشغال الزراعية وطريقة العمل .

المجتمع المصرى فى ظل الاقطاع

[قراءات - ٣]

زوال الاقطاع(*)

على أثر غزوة الجيوش الفرنسية لمصر عام ١٧٩٨ انتهى حكم المماليك في مصر السفلى . وبعد رجوع العثمانيين عام ١٨٠١ احتل أجراؤهم الألبان مصر السفلى بقيادة محمد علي الذي أصبح في عام ١٨٠٥ حاكماً عاماً على مصر والذي خلق بعد عام ١٨١٣ جيشاً نظامياً جديداً (النظام الجديد) . وقد أصبح هذا الجيش فيما بعد مؤلفاً من جنود فتيان حديثي العهد بالجنسية . أما الأفواج السبعة أى الأفواج العسكرية القديمة فقد تركت لها امتيازاتها فيما يتعلق بالرواتب وبالاشتراك في الديوان . ولقد انتخب ممثلو هذه الأفواج بالاشتراك مع المشايخ الروحيين محمد علي حاكماً أعلى . بيد أنه في عام ١٨١٤ خسرت هذه الأفواج امتيازاتها الوراثية مما أدى إلى اختفاء أثرها تدريجياً بعد موت أعضائها . وفي مصر العليا ظل المماليك أسياداً مطاعين ، وتوصل أمرؤهم بمؤازرة الجيوش الألبانية في عام ١٨٠٣ لاستلام زمام الحكم في القاهرة لشهور عديدة .

وفي عام ١٨٠٧ انشق على المماليك أحد قوادهم شاهين بك الألفي ، فكافأه محمد علي بإعطائه التزاماً كبيراً شاسعاً مؤلفاً من ضاحية الفيوم وثلاثين قرية في ضاحية « البهنسا » وعشر قرى في ضاحية الجيزة . وفي عام ١٨١١ غزا محمد علي جيوش المماليك فدحرهم وشردهم فيالقهم وأعدم شاهين بك الألفي وجنوده السوارى كما أنه دحر « أمراء الجنوب » ومماليتهم حتى السودان حيث أصبحوا هنالك أصحاب زراعة الذرة البيضاء . وعام ١٨١٦ عفى عنهم

(*) زوال الاقطاع — من كتاب : بولياك « المرحوم السابق »

تدريجياً وسمح لهم بالعودة إلى مصر ، فعادوا جماعات تلو أخرى وسمح لهم بالتوظف والنفقات أما استلام الأراضى فبقى عليهم محظورا .

وبين عام ١٨٣٣ — ١٨٣٥ حل محمد على الجيوش العسكرية الاقطاعية في سوريا وفلسطين ولبنان وذلك بتجريده السكان من السلاح بالقوة دون تمييز بين الأشراف والأعيان وسواهم ، وأدخل نظام التجنيد العسكرى ولعشرات الأيام ظل الملتزمون يستخدمون المرتزقة لجمع الضرائب . غير أن الجيوش النظامية كانت أوفر عدداً وأحسن عدة ، كما أن هؤلاء المرتزقة أصبحوا جزءاً من القوات الحكومية ، وقد وضعتهم الحكومة تحت تصرف المزارعين بصورة مؤقتة .

ولم يكن القضاء على الجيوش العسكرية الاقطاعية مقدمة لحل النظام الاقطاعى فيما يتعلق بالأراضى . وهنا نشب خلاف فى رأى بين المسؤولين الفرنسيين فى مصر عما إذا كانت « الالتزامات » تعتبر ممتلكات إقطاعية كتلك التى ألغيت فى فرنسا أثناء الثورة (ولقد أوضح هذه النظرية مؤخراً الجنرال فى كتابه ، أو أنها تعتبر ممتلكات عشيرة خاصة لواضعى اليد الذين حدد الاستبداد العثمانى حق ملكيتهم فيما بعد . وبعد جدال تغلبت النظرية الثانية وأخذ بها باعتبار أنها تكفل السلم الداخلى فى البلاد وتدعم النظام الجديد المتعلق بالشيوخ الروحيين أكثر من النظرية الأولى ولأن الاصلاحات الأساسية كانت معرضة لتضع تصدير القمح إلى فرنسا ونمو مزارعات المنطقة الاستوائية فى حالة خطرة . وعليه أصبح الملتزمون متساويين مع أصحاب الممتلكات العشيرة الخاصة واستلم كل ملتزم بعد التثبت من حقه الشرعى حجة شرعية تعلم بأنه المالك الشرعى لأراضيه وممتلكاته .

أما أملاك المالك فى مصر السفلى والأراضى التى لم يتمكنوا وضعوا اليد عليها من إثبات حقوقهم فيها فأصبحت كلها أراضى وطنية .

غير أن الآمال المعقودة على سياسة تقسيم الأراضي بين الناس سرعان ما فشلت وذلك أولاً — بسبب الحصار البحري الذي منع أية تجارة مع فرنسا، ثانياً — بسبب ثورة الفلاحين التي أرغمت السلطات الفرنسية أن تدافع عن نظام الالتزام بقوة السلاح . وفي عام ١٨٠٠ — ١٨٠١ تظاهر القائد الأعلى مينو بتحيظه للسياسة المعاكسة وكان هدفه في ذلك توسيع مدى الممتلكات الوطنية ووصلت تدريجياً إلى الالتزامات .

أما العثمانيون فإنهم بعد تردد وحيرة احتفظوا بنظام الالتزام السابق وألغوا نظام الأملاك الوطنية، كما وضعوا حداً نهائياً للبند المعروف بـ «خزانة بند» للأراضي . بيد أن الزيادة التي فرضها المسؤولون على الفلاحين ، والضرائب المباشرة التي أضافوها وجمعهم النصف عن ضريبة الميرى لستين قبل الوقت المعين ، وقبضهم جزءاً من الفائدة السنوية منذ ١٨٠٥) لدفع مصاريف الجيش والإدارة — كل هذه الأسباب كانت عاملاً لجعل هذا النظام التقليدي حسير التطبيق .

وفي عام ١٨١١ صودرت كل التزامات المالك والالتزامات الأخرى التي كانت من قبل في حوزة أمراء القطاع الجنوبي واعتبرت خسائر حرية أو «المضبوط» .

وفي عام ١٨١٣ يوم حارب المرتزقة الوهابيين في شبه جزيرة العرب ، صدر مرسوم بمصادرة الالتزامات جمعاء وعوض على واضعي البند بمرتب يوازي الفائدة السنوية السابقة (الفايظ) وهذا المرتب كان لمدى الحياة . ولقد أصلح هذا المرسوم بعد عودة جيوش المرتزقة كما يلي :

« يحق لمن شاء من الملتزمين استرجاع التزامه بدلا من المرتب المذكور آنفاً » . غير أن حجم الالتزام تضاعف بسبب تعديل وتنقيص مساحة القدان

الأرضى فى تلك السنة . أما الميرى فلم يطرأ عليها تبديل ما ، وبقى للملتزم الحق بجمع «المال الحر» فقط .

وفى الوقت نفسه ألغى محمد على الرزق الجشية وأصبحت مصر بمثابة التزام واحد كبير يتولى أمر زراعته الحاكم العام . إنما الأراضى العشرية الخاصة والأوقاف التى يديرها الحاكم العام والأراضى الأوسية التى احتفظ بها الملتزمون السابقون ، خضعت لنظام خاص بها وأصبحت وضعية واضعى اليد على غير هذه الأراضى تشبه وضعية واضعى اليد على «طين الفلاحة» فى نظام الالتزام أى أنهم أصبحوا ذوى حق ببيع الأراضى وشرائها ولأسيادهم الحق عليهم بفرض نوع الغلال المتوجبة زراعتها ، وبحق بيع حاصل هذه الغلال كما أن للأسياد الحق بتجريد المتأخرين عن دفع الخراج من أراضهم . ومهما يكن فسلالة محمد على بدلت من خطته القائمة على المراقبة الصارمة والاحتكار . ولهذا أصبحنا نجد كثيراً من الأراضى تباع لغير الملتزمين أى الذين لم ينتسبوا يوماً إلى صف الملتزمين فى عهد الإقطاعية . أما ضريبة الأراضى الخراج فقد أضحت شبيهة بضريبة الأراضى العشرية الخاصة التى لم تخضع لنظام الاقطاع قبلاً . فمستأجرو أراضى الخديوى مثلاً أصبحوا تدريجياً ممتلكين فيها .

وفى عام ١٨٧٩ فصلت موازنة الخديوى الخاصة من موازنة الدولة ، وذلك أثر إنشاء مصلحة الجداول المدنى . وفى عام ١٩١٤ بعد إلغاء الجزية السلطانية للعثمانية أسدل الستار عن آخر أثر شرعى لنظام الاقطاع فى مصر .

أما فى سوريا وفلسطين فقد ألغى محمد على نظام الاستئجار وزراعة الأراضى السلطانية فى عام ١٨٣٨ . وفى العام التالى هذا السلطان حذوه ، وأعلن ذلك فى كل أنحاء سلطنته . فاسترجع الأسياد القدماء أراضهم التى حرشها عمالهم و«شركاؤهم» أما الأراضى التى زرعها السكان المقيمون الدائمون فغدت باستلام أبناء القرى الذين استلموها مباشرة من الدولة .

وخلت ضريبة الأعشار تدريجياً محل الميرى وأصبح مزارع القرية يدفع هذه الضريبة الجديدة سنوياً ، أما متزعم القرية وسيدها في عهد الاقطاع فظل بالواقع على ما كان من نفوذ سابق رغم أن أنه لم تبق له أية سلطة شرعية على القرية إلا أثناء جمع الضريبة .

وفي جبل الدروز ظل آل الأطرش أسياد الأراضي كلها حتى ثورة الفلاحين عام ١٨٨٦ - ١٨٨٧ حيث أصبح لكل رئيس محلي في كل قرية حصص تتراوح بين ربع أراضي القرية وثلثها ، وأما القسم الباقي فملك للفلاحين .

ولما أجريت عملية تطويب الأراضي البادئة عام ١٨٦٠ والمستهرة حتى أوائل القرن العشرين قسمت الأراضي العامة إلى ممتلكات خاصة وأصبح لواقع اليد الحق ببيعها لأبناء المدن أو أبناء القرى الأخرى . وفي الواقع فإن كثيراً من القرى بقيت متلصقة بصيغة وضع اليد وسجلات أراضيها تسجيلاً وهمياً على اسم أربعة وخمسة أشخاص بارزين فيها . أما الأراضي غير المزروعة فقد ابتاعها من الخزينة العامة أشخاص ذوو مال ونفوذ بينهم عدد كبير من موظفي الدولة (وهنا أدخل لقب « أفندي » إلى اللغة العامة وأصبح مرادفاً لصاحب مقاطعة) .

وكان نصيب القرى التي أسسها محمد علي (١٨٣١ - ١٨٤١) وألقبها بأملأكه وأغفل عن تسجيلها المسئولون الأتراك ، تشبيهاً بنصيب هذه الأراضي .

ولما كانت أكرية القرى متجمعة على الضواحي الجبلية والثلال أصبحت السهول والاقطاعات المتاخمة للصحراء هي المناطق الرئيسية للاقطاعات الهامة .

هذا فيما يتعلق بالاقطاعات . أما الخدمة الجبرية (الرق) فقضية زالت

تدرجياً أيضاً على الشكل الآتي : في عام ١٨١١ أعطى محمد علي الحق لعبيد
الملتزمين برفع شكواهم على أسيادهم إلى ديوان أسس خصيصاً لهذا الغرض ،
وحرّم عليهم ترك القرية دون استئذان أسيادهم وهذا الحرمان كان سبباً
من أسباب الحرب المصرية . العثمانية عام ١٨٣١ - ١٨٣٣ ، حيث صدر
مرسوم من السلطان يقر بعدم شرعية هذا الحرمان . وزال أثر هذا الحرمان
نهائياً عن مصر يوم عدلت سلالة محمد علي عن سياسته التي تفرض مراقبة
صارمة على نشاط الفلاحين الاقتصادي كما أنه زال عن سوريا وفلسطين أثر
الفتح العثماني الثاني وأن للتوابع الفلاحين شأن في ذلك .

المجتمع المصري من الاقطاع إلى الـ أسـمـالـيـة

المجتمع المصري من الاقطاع إلى الرأسمالية

١٧٩٨ - ١٨٨٢

أولاً : كيف انهار الاقطاع القديم في مصر ؟

رأينا في المحاضرة السابقة المعالم الرئيسية للمجتمع الاقطاعي في مصر في القرن الثامن عشر - مجتمعا زراعيا فقيرا معزولا عن العالم يعيش على الالتزام كأساس للنظام الإقطاعي من الناحية الاقتصادية ، أما من الناحية السياسية فقد كانت هناك الجماليات العثمانية المتدهورة النفوذ والبيوت المملوكية المتطاحنة فيما بينها حول مناصب الدولة وعلى ذلك ففي أواخر عهد الاقطاع بدأت تظهر قوة اجتماعية جديدة في هذا المجتمع الإقطاعي تتمثل في جناحين :

المشايخ ورجال الدين من ناحية ، والتجار والحرفيين من ناحية أخرى . وأخذت هذه القوة الجديدة يشتد ساعدها سياسيا أكثر منها اقتصاديا حتى استطاعت في اصطدامها مع البسكوات المماليك في أواخر عهدهم أن يحرزوا انتصارات كثيرة على هؤلاء البسكوات المماليك - ولقد كانت ظروف الاحتلال الفرنسي والاضطرابات وتصارع القوى التي جاءت بعد جلاء الحملة الفرنسية من ١٨٠١ وانتهت بتولية محمد علي ، من شأنها أن تضاعف من نفوذ هذه النواة البرجوازية الجديدة في المجتمع (الطبقة الوسطى) - فالمشايخ والتجار والحرفيون هم الذين قادوا الشعب بطرق مختلفة في مقاومة عنيفة وثورات عارمة ضد الاحتلال الفرنسي فمن المؤكد أن المشايخ لعبوا الدور الأكبر في ثورة القاهرة الأولى - كما لعب التجار الدور الرئيسي في ثورة القاهرة الثانية . وهذه القوة الشعبية الناهضة هي التي رأى محمد علي أن يتحالف معها ضد المماليك

والأتراك العثمانيين ، وإلى هذه القوة بالذات يرجع الفضل الأكبر في تمكين محمد علي من جذب قوى الشعب إلى جانبه ضد البسكوات المماليك وإلى هذه القوة يرجع الفضل الأكبر في تعبئة قوى الشعب ضد الغزو الانجليزي في عام ١٨٠٧ وأكثر من ذلك أن هذه القوة الناشئة هي التي استطاعت أن تقنع الباب العالي بنقل محمد علي من باشوية القاهرة إلى باشوية سالونيك .

يظهر محمد علي ، على المسرح السياسي في مصر نشأ نوع من التحالف بين القوة المصرية الجديدة وبين محمد علي هو أشبه ما يكون بالتحالف الذي نشأ في فرنسا في القرن السابع عشر بين لويس الرابع عشر والطبقة الوسطى الفرنسية .

ولقد كان من الممكن أن تتطور هذه الطبقة الوسطى المصرية الناشئة لتحل مكانها السياسية والاقتصادي وتواجه بنجاح التسلل الأوربي الإستعماري في القرن التاسع عشر ، لولا أن محمد علي شاء ومعه جماعة الأتراك والألبان والشراكسة وبمساعدة الخبراء الفرنسيين أن يقيم دولة لا تقوم على الإقتصاد الحر بمعاونة الطبقة الوسطى المصرية الناشئة ولكن بالانفراد بالحكم سياسيا وانشاء دولة احتكارية الأمر الذي أدى الى اصطدامه بالطبقة الوسطى المصرية الوليدة والإطاحة بها . ولهذا فلم يجد محمد علي بعد بناء دولته ذات الاتجاهات الامبراطورية من ناحية والاحتكارية اقتصاديا من ناحية أخرى ، حين اصطدم بالاستعمار الأجنبي ، لم يجد قوة شعبية تستطيع أن تتولى مقاومة الغزو الاستعماري الأوربي كما حدث في الغزو الفرنسي لإبان السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر والأولى من القرن التاسع عشر . وبهذا يتحمل محمد علي مع مجموعة الأتراك والألبان والشراكسة والخبراء الأجانب مسؤولية الإجهاز على تلك القوة الشعبية الوليدة التي كان في إمكانها التصدي للاستعمار الأوربي الذي غزا مصر في القرن التاسع عشر ، وهذه الحقيقة تفسر بسهولة التي حدث بها الغزو

الاستعماري الأوربي لمصر منذ أواخر عهد محمد علي حتى ظهور الطبقة الوسطى المصرية الجديدة في أواخر القرن التاسع عشر .

ومحمد علي في بنائه لدولته كانت تحركه النوازع الامبريالية ، فكان كل إصلاح يقوم به سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية يخدم عملية بناء إمبراطورية في الشرق العربي وأفريقية ، فلما تصدت له الدول الأوربية الكبرى - وفي مقدمتها إنجلترا - وأوقفت بناء هذه الإمبراطورية تلاشت هذه الإصلاحات وعادت مصر مرة أخرى إلى الوراء فتدهور جيشها واقتصادها لأن كل هذه الإصلاحات كانت مربوطة بحملاته العسكرية والتوسعية وكانت أهم النتائج لإمبراطورية محمد علي :

أولاً : أنها قضت على الطبقة الوسطى المصرية التي كان في استطاعتها كما فعلت في ١٧٩٨ و ١٨٠٧ أن تتصدى للغزو الأجنبي وأن تحشد قوى الشعب وراءها .

ثانياً : أن أبواب مصر في أواخر عهد محمد علي بعد انهيار إمبراطوريته قد فتحت أمام تغلغل النفوذ الأجنبي الاستعماري ، فأخذت هجرات الأجانب تزداد إليها بالملئات وتنزل بالريف المصري ، وتسرب رأسمال الأجنبي إليها بطرق مختلفة وأشكال متعددة كان أهمها القروض الأجنبية ، أما من الناحية السياسية فقد عرفت مصر في أواخر عهد محمد علي ما يسمى بالوصاية الدولية نتيجة لمعاهدة لندن في ١٨٤٠ م وهي المعاهدة التي حددت مستقبل العلاقات بين مصر والباب العالي ونصت على أن أى تغيير في هذه العلاقة لا يمكن حدوثه إلا بالرجوع للدول الأوربية الموقعة على هذه المعاهدة . ومنذ ذلك الوقت اكتسبت المسألة المصرية صفة دولية وأصبح التنافس شديداً بالذات بين إنجلترا وفرنسا ، بحيث أنك تجد حكام مصر يتبادلون الولاء نحو إحدى الدولتين . محمد علي كان شديد الولاء لفرنسا ، وعباس كان موالياً لإنجلترا ، وسعيد لفرنسا واسماعيل لفرنسا (م ٦ - المجتمع المصري)

في أوائل عهده ثم لانجلترا في أواخر عهده . ولو أبقى محمد علي ، سياسيا واقتصاديا على الطبقة الوسطى المصرية الوليدة التي ساعدته في الوصول إلى الحكم وساهمت معه في ضرب إقطاع القرن الثامن عشر لاستطاع حكام مصر من محمد إلى توفيق الاعتماد على هذه القوة الشعبية بدلا من الولاء نحو الدول الأجنبية الذي ثبت فشله في نهاية الأمر .

ثالثاً : إن قضاء محمد علي على القوة الشعبية التي تحالف معها لم يتمكن من بناء دولة تقوم على قوة شعبية بل أقامها على أكتاف مجموعة من الموظفين والاتباع من الأتراك والألبان والأجانب فلم تتمكن من الصمود أمام الغزو الأجنبي مع أنه كان من الواضح منذ الغزو الفرنسي في ١٧٩٨ م أن مصر قد أصبحت مطمح أقطار الدول الاستعمارية الأوروبية التي كانت قد دخلت مرحلة الثورة الصناعية فتحوّلت الرأسمالية الأوروبية إلى رأسمالية صناعية بدلا من رأسمالية تجارية وتحوّل الاستعمار الأوربي بالتالي من استعمار تجارى إلى استعمار صناعى .

وعلى ما قبل أن نعالج طبيعة الدولة التي بناها محمد علي والتي ورثها خلفاؤه وكذلك الأشكال التي اتخذتها الرأسمالية الأجنبية المستعملة في مصر ، علينا أن نعالج أولا الطريقة التي صنف بها إقطاع القرن الثامن عشر على يد الحملة الفرنسية ومحمد علي .

١ - الحملة الفرنسية : جاءت الحملة الفرنسية مصر لتعدها في ١٧٩٨ م بـلدأ فقيراً يبلغ عدد سكانه ٢١ مليون نسمة يعيش منهم ٢٥٠ ألف في القاهرة وحوالى ثمانية آلاف في الإسكندرية ، أما من الناحية الاقتصادية فكانت الزراعة الإقطاعية هي السائدة وبالذات نظام الالتزام بينما كان نظام الطوائف الحرفية هو السائد في مجتمع المدينة ، وفي بناء الدولة الفوق كانت قوة المماليك هي الغالبة ، لقد كان نظام الزراعة إقطاعياً ، ولم يشهد تغييراً يذكر منذ أيام

الدولة المملوكية ، فكبار المماليك يقسمون الأرض المنزرعة بينهم إلى مجموعات كل واحد منهم يسيطر على مجموعة قد تصل إلى بضعة قرى - يجمع منها الضرائب إلى جانب أرضه المعفية من الضرائب أصلاً . وباستثناء أراضي الأوقاف المعفية من الضرائب كانت بقية الأرض المنزرعة في مصر خاضعة للضرائب . ولم يتمتع الفلاحون بحقوق الملكية بل كانوا مربوطين بالأرض ولكن من الناحية العملية كانوا يورثون حق الانتفاع بالأرض لأبنائهم شريطة أن يدفعوا الضريبة ويقومون بالسخرة المطلوبة في أعمال الدولة العامة ، الخاصة بالرى ، أو في ضيعة الاقطاعى .

وكانت المحصولات الرئيسية هى : الشتوى الذى يزرع مباشرة بعد نزول الفيضان فى نوفمبر ويحنى فى مايو ، وأهم المحصولات الشتوية القمح والدخان . ثم هناك الصيفى والنولى فى الخريف ويزرع فى أواخر الربيع وأوائل الصيف وكان الأرز وقصب السكر يمثلان أهم المحصولات الرئيسية فى الصيفى والنيلى : أما القطن فكان يزرع فى الصعيد على نطاق ضيق .

وكانت الصناعة بدائية للغاية تدهورت تدهوراً كبيراً بعد أن كانت قد وصلت إلى مستوى رفيع فى عهد الفاطميين وقد خضعت جميعاً لنظام الطوائف الحرفية كتلك التى سادت أوروبا فى العصور الوسطى . كما كانت زوارق النيل وقوافل الجمال هى السبيل الوحيد للمواصلات ، وكانت الطرق والأنهار محفوفة بالآخطار ، كما كانت القوافل فى حاجة مستمرة إلى حماية الدولة من إغارات العربان وكانت النواحي والجهات تكفى نفسها بنفسها ، أما المدن فتعمل كمراكز للأسواق والصناعات والحرف .

وكانت التجارة الخارجية ضعيفة ولكنها تتجه بصفة أساسية إلى السودان وشبه الجزيرة العربية وتركيا وجنوب أوروبا وكانت الواردات تتكون أساساً من الأقمشة الأوروبية والمصنوعات المعدنية والزجاج ، كما كانت الصادرات تتكون

من القمح والأرز والبصل هذا إلى جانب عدد كبير من تجارة المرور الأفريقية والآسيوية والأوربية .

هذه هي صورة المجتمع الإقطاعي الذي وجدته الفرنسيون ، فماذا فعل الفرنسيون لهدمه ومحاولة بناء مجتمع رأسمالي تابع للرأسمالية الفرنسية ؟ يجب عند الحديث عن هذه النقطة أن نذكر أن الحملة الفرنسية لم تمنح لها فرصة كافية لاحتداث هذا التحول . فالفرنسيون في مصر شغلوا منذ أن وطأت أقدامهم مصر بثورات المصريين المتعددة في القاهرة والأقاليم ، ومن ناحية أخرى كانت الأساطيل البريطانية تفرض حصاراً اقتصادياً على الشواطئ المصرية لمنع اتصال الفرنسيين بالخارج سواء من ناحية البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأحمر . هذا بينما تفاجأ الحملة الفرنسية في مصر من وقت لآخر بجيش عثماني يحاول استرداد مصر ، حقيقة لقد هزم الفرنسيون كل الحملات العسكرية التركية ولكن معنى ذلك أن الفرنسيين شغلوا بالمسألة العسكرية والمشاكل الخارجية بحيث لم يفرغوا كثيراً لاحتداث تحولات جذرية داخلية في المجتمع الإقطاعي .

ومع هذا فقد كانت كل المشروعات الفرنسية التي تستهدف التحول مقضى عليها بالفشل بسبب موقف الشعب المصري بكافة فئاته وطوائفه المعارضة لوجود حكم أجنبي غير إسلامي في مصر أصلاً .

(أ) فحاولت الفرنسيين لإيجاد حكم مركزي في مصر بدلاً من الحكم اللامركزي الإقطاعي لم تلق نجاحاً بسبب الثورات المصرية المتكررة في الأقاليم — فقد كانت هناك الثورات الشعبية في الوجه البحري والقاهرة وكانت هناك مقاومة مراد بك المملوكي وهي مقاومة عنيفة استنفدت الكثير من الجهد العسكري الفرنسي .

(ب) مع ذلك فمن الممكن القول بأن حروب الفرنسيين مع المماليك قد

وجهت ضربة قاتلة لقوة المالك وهى القوة العسكرية الإقطاعية فى مصر الأمر الذى أدى إلى تخلخل النظام الإقطاعى فى مصر من أساسه .

(ج) كذلك حاول الفرنسيون إبان حكم مينو أى فى أواخر عهد الحكم الفرنسى فى مصر إزالة مظهر هام من مظاهر الأوضاع الإقطاعية فى الزراعة .
أشرنا إليه فى المحاضرة السابقة - وهو تعدد الضرائب المفروضة على الفلاح بجمع هذه الضرائب فى ضريبة واحدة Impôt unique وهو المشروع الذى أطلق عليه دعاة الاحتلال الفرنسى تمجيذاً له « المشرع العظيم » وإن كان لم يقدر له النجاح بسبب ظروف الحملة الفرنسية السيئة فى مراحلها الأخيرة .

(د) أما بالنسبة للتجارة الخارجية فقد حاول بونايرت أن يبعث فيها النشاط ففكر فى حفر قناة السويس ولكنه أحجم عن ذلك نتيجة اعتقاد علماء الحملة الفرنسية بتفاوت مستوى المياه بين البحرين الأحمر والأبيض المتوسط ، كذلك لم يوفق بونايرت فى مراسلاته المتعددة للحكام المسلمين فى البحر الأحمر وشمال أفريقيا .
فالتضامن العربى والإسلامى بين شعوب هذه المناطق لم يجعل لمراسلاته التى كانت تحمل الوعد والوعيد أية تأثير . كذلك حالت الأساطيل البريطانية دون نجاح مشروعات الفرنسيين فى تنشيط التجارة المصرية الخارجية ، أما بالنسبة للصناعة فقد حاول الفرنسيون إقامة صناعات عسكرية بسبب الحصار الاقتصادى فأقيمت مصانع للبارود ومصانع للملابس الجيش ولكن لم يقدر لها النجاح كثيراً .

(هـ) كذلك قام الفرنسيون دون قصد بمحاولة لتحويل مصر إلى مجتمع علمانى قومى . فحاولوا استبعاد المصريين على الأتراك عن طريق بعث الروح القومية المصرية الفرعونية والعربية عن طريق نشرات بونايرت المتكررة ، وإن بادت هذه المحاولات بالفشل فقد أدرك المصريون أنها للحيلولة دون قيام

جبهة إسلامية موحدة ضد الحكم الفرنسي - كذلك يدخل في باب هذه المحاولات ما فعله الفرنسيون من إنشاء فيلق من الأقباط يعمل في خدمة الجيش الفرنسي وادعى الفرنسيون أن مثل هذه الخطوة مما يساعد على إدماج الأقباط في جسم الأمة بدلاً من استمرارهم في العيش على هامش المجتمع ، ولكن الواقع أن الفرنسيون قصدوا بهذه الخطوة - وكما دلت الحوادث بعد ذلك - على تفرقة عنصرى الأمة ، واستغلال هذه التفرقة إلى أقصى حد لحكم البلاد . وأنت لتجد في ثورة القاهرة الثانية مصداقاً لهذا الرأى ، حيث استطاع الفرنسيون بهذه السياسة ، كما استطاع المحتلون دائماً بسياسة مماثلة ، أن يشعلوا الحرب الأهلية بين المسلمين والأقباط .

(و) وعلى الرغم من هذه الاتجاهات ضد الأوضاع الإقطاعية إبان الحكم الفرنسي ، فإن الحكم الفرنسي شاهد تفضيخاً في نفوذ ونشاط الطبقة الوسطى المصرية الوليدة . ففئة المشايخ هى التى قادت الشعب فى الكثير من ثوراته ثم هى التى كونت بصفة أساسية ديوان بونابرت وهى الفئة التى اهتم بها بونابرت باجتذابها وتوسيطها بينه وبين الشعب أما بالنسبة للتجار فقد عانوا كثيراً من انقطاع التجارة الخارجية واضطراب أحوال البلاد الداخلية مما أدى إلى اضطراب التجارة الداخلية ، كذلك ضايق التجار المصريين المغارم والضرائب الباهظة التى كان يفرضها بونابرت عليهم ، حين انقطعت الصلة بينه وبين فرنسا وكان عليه أن يعتمد على مصادر مصر الداخلية . ويجمع المؤرخون على أن فئة التجار بالذات كانت أكثر الفئات تعرضاً لهذه المغارم . لذلك لم يكن غريباً أن تتخذ هذه الفئة موقفاً ثورياً معادياً للاحتلال الفرنسى . وبالإجمال تمخضت الحملة الفرنسية عن تعاضد النفوذ ونشاط الطبقة الوسطى المصرية الوليدة مع خلخلة فى الأوضاع الإقطاعية .

ثانياً : محمد على واستكمال توجيه الضربات للإقطاع التركى المملوكى :

ما أن استقر محمد على فى حكم مصر حتى وجه كافة جهوده ومواردهم -

لاستغلال ضغط الدولة العثمانية بحيث يستطيع أن يستقل بحكم مصر وأن يستقر له الأمر فيها ولذريته من بعده ، وأن يوسع نفوذه لبناء امبراطورية جديدة له ولأسرته . وكان من الضروري لـيستطيع محمد على أمام ذلك أن يتم أمرين في نفس الوقت : القضاء على القوى الإقطاعية العثمانية والمملوكية القديمة من ناحية وأن يبني دولة تتصف بالقوة والتدرة على فرض سياسته من ناحية أخرى ، ومن ثم فإن النمو التدريجي للمجتمع على النمط الرأسمالي الحر كنتيجة لتحطيم الإقطاع لم يكن لـيلائمه . فاتجه محمد على إلى إنشاء نظام حكم يقوم أساساً على : السيطرة الكاملة للدولة اقتصادياً وسياسياً لتحقيق ما لم تكن الظروف الموضوعية تسمح آنذاك بتحقيقه ، ويمكن تلخيص أهم ما قام به محمد على في هذا السبيل فيما يلي :

(أ) عمد إلى التخلص من البسكوات المماليك الذين كانوا يمثلون الطبقة الإقطاعية العسكرية ، فكانت بيته وبينهم سلسلة من المعارك في الصعيد ثم انتهى تخلصه منهم بشكل تام وحاسم في مذبحه القلعة عام ١٨١١م ، وبذلك تخلص من القوة الإقطاعية العسكرية والزراعية واستطاع خلال هذا أن يؤكد سلطة دولته المركزية .

(ب) في ١٨١٣م ، ألغى نظام الالتزام ، وهو الشكل الإقطاعي الزراعي وأعاد توزيع الأرض ، وبهاتين الخطوتين يكون محمد على قد تخلص من الإقطاع الزراعي . ولكن الأسلوب الذي اتبعه محمد على في إلغاء الالتزام ومصادرة الأراضي التي لم يستطع أصحابها أن يقيموا الدليل أو يقدموا الحجج على حق الانتفاع بها ، أدى إلى إلحاق الأذى بقطاع كبير جداً من طبقة الفلاحين . ولا غرابة بعد ذلك أن يشهد النصف الأول من عصر محمد على قيام ثورات ، وفي الصعيد بالذات . بسبب إلغاء نظام الالتزام ومصادرة الأرض ولذلك كانت معارضة الفلاحين لمحمد على لا تنبع من إلغاء الالتزام بقدر ما تنبع من الأساليب التي اتبعها هو وابنه إبراهيم في مصادرة الأرض وإعادة توزيعها . ولقد عبر المؤرخ

المصري عبد الرحمن الجبرتي ، الذي كان في فئة المشايخ عن هذه الحقيقة، عندما أبدى رأيه النهائي في محمد علي إذ يقول (وكانت له مندوحة لم تكن لغيره من ملوك زمانه فلو وفقه الله إلى شيء من العدالة على ما هو عليه من الشمامسة والحزم والمطاولة لكان أعجوبة زمانه وفريد عصره وأوانه) .

والملاحظ كذلك حول تلك الضربات التي وجهها محمد علي للإقطاع أنه لم يستعن بالقوة الشعبية التي أوصلته للحكم بل انقض عليها هي الأخرى لذلك تم التحول من الأوضاع الإقطاعية إلى الأوضاع الرأسمالية دون سند شعبي حقيقي .

وحين أعاد محمد علي توزيع الأرض أعطى مساحات واسعة من الأرض غير المنزرعة كمنح لاتباعه وأقاربه ، حقيقة لقد كان ذلك سبيلا لاستصلاح هذه الأراضي للزراعة ، ولكنه أدى إلى تكوين طبقة تركية مالكة وحاكمة هي التي دخل معها المصريون في معركة فاصلة إبان الثورة العرابية . كما ألغى محمد علي نظام المسؤولية الجماعية أي مسؤولية القرية كلها في دفع الضريبة وأحل محلها نظام المسؤولية الفردية في دفع الضريبة ، ولكن ارهاق الفلاحين بالضرائب دفعهم إلى ترك الأرض كلية والهجرة إلى خارج الديار المصرية . حقيقة لقد اتسعت الأرض المنزرعة فارتفعت من ٣٠٠.٥٠٠ فدان في ١٨١٢ م ، إلى ٣٠٠.٠٠٠ ر٧٤ في عام ١٨٧٧ م ، وكان النصيب الأكبر في هذه الزيادة لصالح زراعة القطن ولكن هذه الزيادة جاءت على حساب الفلاح الذي كان يعمل تحت ظروف من القهر والنهب من جانب دولة محمد علي .

ومن الدلائل المشيرة كذلك إلى التحول من الأوضاع الإقطاعية - إلى جانب إلغاء الالتزام والمسؤولية الجماعية للقرية - إدخال زراعة القطن بحيث أصبح المحصول الرئيسي في البلاد وأهمية ذلك أن القطن سلعة مصدرة فلم يعد الانتاج الزراعي للاستهلاك المحلي شأن الانتاج الزراعي للأقطان - لذلك

كان النوسع في زراعة القطن على حساب القمح الذي لم يعد مجزيا بسبب المنافسة الأمريكية والاستراتيجية في القمح ، وفي عام ١٨٥٠م وصل مقدار القطن المصري المصدر للخارج ٣٥٠ ألف قنطار في العام الواحد ، وكان التوسع في زراعة القطن هو التطور الزراعي الرئيسي في مصر بعد محمد علي ، ساعد على ذلك أن الحرب الأهلية الأمريكية رفعت قدر القطن المصري المصدر في عام ١٨٦٥ م إلى مليونين من القناطير ثم إلى ثلاثة ملايين في عام ١٨٨٠ م .

حول هذه الحقيقة الأساسية : السلعة المصدرة ممثلة في القطن حدثت كافة التطورات في نظام الري وطرق المواصلات ، فزراعة القطن تتطلب مياهها صيفية وبالتالي أعمالا واسعة للري ، وفي عهد محمد علي رفعت الجسور لحماية مزارعات الصيف من مياه الفيضان ، وعمقت قنوات الدلتا حتى تضمن وصول كمية كافية من المياه طوال العام ، وأقيمت الخزانات عبر هذه القنوات لرفع مستوى المياه ، وكان العمل قد بدأ في القناطر الكبرى عند مدخل الدلتا وأن لم يقدر الإنهاء من بنائها إلا في عام ١٨٩١م ، وفي عهد سعيد وإسماعيل حفرت ٨٤٠٠ ميلا من القنوات وكان تطهيرها وتجديدها يتطلب أن يعمل الفلاحون سخرة في هذه العمليات .

كما كانت زراعة القطن وتصديره تتطلب شبكة من المواصلات . واستطاع محمد علي أن يصل الإسكندرية أكبر موانئ مصر منذ عهد محمد علي - بالنيل عن طريق ترعة المحمودية وبذلك دبت الحياة في ذلك الميناء كما أصبحت مصر حلقة هامة في الطريق البري بين أوروبا والهند ، فبدأ طريق البحر الأحمر يستعيد المكانة التي كان قد فقدتها منذ أوائل القرن السادس عشر ، وفي عام ١٨٥١م ، بنى أول خط حديدى بين القاهرة والإسكندرية ، وفي عام ١٨٨٠م ، كانت مصر تملك ١٣٠٠ كم من الخطوط الحديدية و ٥٢٠٠ كيلومترا من خطوط التلغراف وكان أضخم الأعمال المتعلقة بالاتصال الخارجى هو حفر قناة السويس . ومع

أن قناة السويس قد أدت خدمة ضخمة للعالم إلا أنها كلفت مصر بضعة ملايين من الجنيهات وألحقت أكبر الضرر بما يقرب من ٦٠ ألفاً من الفلاحين المصريين الذين سخرُوا لحفر القناة. كما حرمت من أرباح تجارة المرور وأخيراً انتهى أمر القناة بالتدخل الأجنبي في شئون مصر الداخلية وحرمانها من استقلالها.

ونتهى من هذه النقطة المتعلقة بانهماز الاقطاع الزراعى وبناء اقتصاد زراعى فيه بعض سمات الرأسمالية إلى هذه المعالم الرئيسية لذلك التحول :

أولاً : أنه بدأ بضرب قوة البسكوات المماليك ونظام الالتزام .

ثانياً : أنه كان يدور كله حول ادخال زراعة القطن والتوسع فيها .

ثالثاً : إن كافة التحولات التى تمت فى الرى أو طرق المواصلات كانت تخدم زراعة القطن وتصديره للخارج .

ولكن كان يعيب هذا النظام :

أولاً : أن ذلك التحول قد تم بمعزل عن القوة الشعبية الناشئة التى ساعدت محمد على فى الوصول إلى الحكم وحتمته من الأخطار الداخلية والخارجية التى تعرض لها فى السنوات الأولى من حكمه ، ليس هذا فقط ، بل أن هذا التحول قد تم بعد ضرب هذه القوة الشعبية وبذلك وقف محمد على وحيداً فى معركة البناء السياسى والاقتصادى الداخلى ، وكذلك وقف بمفرده أمام القوى الاستعمارية الأوروبية .

ثانياً : إن دولة محمد على كانت صاحبة المصلحة الأولى فى هذه التحولات فنظام الاحتكار الذى أدخله محمد على فى الزراعة أنزل أكبر الأضرار بالفلاحين لأن محمد على كان يشتري منهم محصولاتهم بالثمن الذى يحدده هو ،

كما تعرض الفلاحون لكل أنواع الإجحاف على يد عملاء وموظفي دولة محمد علي وكان محمد علي يوجه هذا النظام الاحتكاري لخدمة أغراضه التوسعية والامبراطورية فلما انهارت هذه الأغراض انهارت من ورائها الأنظمة التي تخدمها في الأصل .

وما يقال عن الزراعة يقال أيضاً عن الصناعة . حقيقة لقد استطاع محمد علي أن ينقل الصناعة في مصر من الحرفية الإقطاعية إلى ما يشبه الرأسمالية الصناعية ، وحدث هذا بسرعة فأصبحت مصانعها تنتج الاقمشة والزجاج والورق والسكر وغيرها . ولكن هنا أيضاً تم هذا التحول :

أولاً : على حساب طبقة الحرفيين المصريين تلك الطبقة التي كان في إمكانها في ظروف نمو طبيعي أن تتحول إلى طبقة وسطى تجارية وصناعية كما حدث في أوروبا . ولكن محمد علي قضى على هذه الطبقة بنظامه الاحتكاري في الصناعة وحوّلها إلى طبقة من الأجراء .

ثانياً : إن هدف محمد علي من هذه الصناعة كان إمداد جيشه وأسطوله بما يحتاجان إليه بتنفيذ سياسته التوسعية والإمبراطورية ، فلما انهارت هذه المشاريع الإمبراطورية نتيجة لمعارضة الدول الأوروبية ولاسيما إنجلترا وأجبر محمد علي في ١٨٤١م ، حتى إلى تخفيض عدد جيشه ، تحطمت الصناعات التي أنشأها ولم تجد الرأسمالية الأجنبية وهي تتسرب إلى مصر بعد ذلك قوة في مواجهتها من الطبقة الوسطى أو طبقة الحرفيين بل وجدت السوق المصري خالية تماماً لها .

ولقد كان من الطبيعي أن تؤدي هذه التغيرات الاقتصادية والسياسية التي تشير إلى تحول المجتمع الإقطاعي إلى مجتمع تسوده بعض العلاقات الرأسمالية ، بفعل الدولة إلى تغيرات اجتماعية وفكرية أيضاً . ولقد كانت أهم الطبقات الاجتماعية في مصر الإقطاعية في القرن الثامن عشر : طبقة المماليك وطبقة

العلماء ثم طبقة التجار والموظفين والملوك الصغار ثم طبقة الحرفيين وأخيراً طبقة الفلاحين. أما الأقليات الدينية والأوروبية فقد كانت تعيش على هامش المجتمع الإقطاعي من الناحيتين الاجتماعية والفكرية. وكانت هناك الأقلية القبطية التي بلغ عددها في أواخر القرن الثامن عشر ١٥٠ ألف ، وكانوا على عكس ما يدعو إليه الإسلام ، يتعرضون لصنوف الإضطهاد ليس من فئات الشعب ولكن من البسكوات المماليك والحكام الأتراك ، وبلغ عدد اليهود حوالي سبعة آلاف كانوا يشتغلون بالأعمال المالية ، أما الجاليات شبيهة المصرية كال يونانية والسورية والأرمنية ، فكانت تشتهل بالتجارة كما كان يفعل عند الأوربيين القليل المقيمون في مصر في حى خاص بهم يمارسون فيه حياتهم الاجتماعية وهو حى الموسكى^(١).

فما هو التغيير الذى حدث في البناء الاجتماعى الذى أشرنا إليه في عهد محمد على ؟

(أ) لقد اختفت طبقة المماليك اختفاء تاماً من الحياة المصرية « ولم يكن هذا الاختفاء لها كطبقة حاكمة فحسب ولكن كطبقة نامية لها مظاهر حياتها : كجلب العبيد من أسواق النخاسة وبيعهم في الأسواق المصرية ، وبناء القصور للماليك والمعارك العسكرية في شوارع القاهرة بين البيوت المملوكية ، كل هذا اختفى تماماً من الحياة المصرية ، ولقد حل محل البسكوات المماليك كطبقة اجتماعية فوقية . طبقة ارسنقراطية تركية هي طبقة كبار الموظفين في دولة محمد على ، التي احتلت كافة المناصب العسكرية الكبرى ومعظم المناصب المدنية. والتي منحت إقطاعات كبيرة هي « الجفالك » و « الإبعاديات » ، وهذه الطبقة التركية هي التي خاض معها المصريين ثورة عارمة في ١٨٨١م ، لأننا لا يجب أن ننسى أن جانباً من كفاح المصريين في الثورة العرابية كان موجهاً ضد العناصر

(١) أطلق على حى الأجانب الأوربيين الموسكى نظر لقريته من الجامع الأزهر

التركية والمشرقية (كاشرا كسة) التي كانت تحتل المناصب الكبرى في الدولة ، غير أنه لما كان محمد علي قد استعان في بناء دولته بعدد كبير من المصريين ، سواء في المناصب الصغيرة في الجيش أو الدولة أقطعهم أراضي زراعية فقد انتهى الأمر بمؤلاء المصريين في أواخر القرن التاسع عشر إلى أن أصبحوا يمثلون الطبقة الوسطى المصرية الجديدة وهي التي قادت الكفاح الوطني مع المثقفين البورجوازيين (أبناء الطبقة الوسطى) - ضد الأتراك والتدخل الأوربي إبان الثورة العربية . وسنعرض بالتفصيل فيما بعد لتطور هذه الطبقة .

(ب) كذلك من الفئات التي تدهورت إبان تجربة محمد علي فئة المشايخ ، فقد كانت هذه الفئة كما لاحظنا من أنشط وأخصب الفئات الاجتماعية في مجتمع القرن الثامن عشر وكانت لها زمامة جماهير الشعب المصري ، كما لعبت دوراً سياسياً ملحوظاً في صالح هذه الجماهير إبان حكم البسكوات الماليك أو إبان الحكم الفرنسي . ولقد وصل دور هذه الفئة إلى ذروته في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر بعد خروج الفرنسيين ، فهي التي لعبت الدور الأكبر في تولية محمد علي وهي التي ساعدته كثيراً في مواجهة العقبات التي لقيها في السنوات الأولى من حكمه سواء الصعوبات المالية أو في معاركه ، مع البسكوات الماليك أو في تحريك جماهير الشعب ضد الغزو البريطاني عام ١٨٠٧م ، أو في الإصرار على بقاءه في باشوية القاهرة ضد رغبة الباب العالي . ولقد اتبع محمد علي في سبيل التخلص من نفوذ هذه الفئة أساليب مختلفة ، فأحدث الواقعة بين أطرافها حتى تمكن بهذه الواقعة والدس وبالأغراء والمال من أن يعزل قطب المعارضة ضده ممثلاً في السيد عمر مكرم ، ثم وجه الضربة النهائية للسيد عمر مكرم بنفيه خارج القاهرة عام ١٨٠٩م ، - وبنى عمر مكرم قضى على نفوذ هذه الفئة تماماً ، ويختفي بذلك دورها السياسي تقريباً من الحياة العامة . وكان يساعد على ذلك أن محمد علي عمد إلى إنشاء نظام جديد للتعليم يقوم على النمط الأوربي ، حقيقة أنه لم يتعرض للأزهر واسكنة خلق إلى جانب الأزهر نظاماً تعامياً علمانياً

كاملاً يقوم على المدارس التجريبية والعالية المدنية وعلى نظام البعثات إلى أوروبا، وعلى حركة واسعة النطاق من النقل والترجمة من علوم الغرب . ولقد ترتب على هذا النظام التعميم الجديد ظهور فئة جديدة من المثقفين المتأثرين بالثقافة الغربية ولا سيما الفرنسية يمثلهم تمثيلاً دقيقاً في عهد محمد علي رفاعة رافع الطهطاوى .

(ج) أما فئة التجار والحرفيين التي نشطت أيضاً في أواخر المجتمع الاقطاعي والتي لعبت دوراً بارزاً في أحداث الحملة الفرنسية أو أوائل عهد محمد علي فقد عانت كثيراً من النظام الاحتكاري الذي أنشأه محمد علي : لأن محمد علي احتكر التجارة والحرفيين بسبب النظام الاحتكاري في الصناعة من جانب الدولة .

(د) ومن القطاعات الاجتماعية التي نشطت نشاطاً بارزاً في أواخر عصر محمد علي وما بعد محمد علي كانت العناصر الأجنبية الليفانتية من ناحية ، والأوربية من ناحية أخرى . فالأرمن أصبحوا يلعبون الدور الأكبر في إدارة الحكومة ، بينما كان الشاميون (وأغلبهم لبنانيون) يقرمون بدور الوسيط بين الحضارة الأوربية من ناحية ، والحياة المصرية من ناحية أخرى ، في مجالات : الخدمة الحكومية والتجارة والصحافة : كانت هجرات السوريين تفد إلى مصر نتيجة للآزمات الاقتصادية ولا سيما أزمة صناعة الحرير في لبنان وكنتيجة للاضطهاد الديني على يد الأتراك طوال القرن التاسع عشر .

ثالثاً : الرأسمالية الأجنبية في مصر :

كذلك أدى انهيار نظام احتكار محمد علي إلى أن فتحت مصر على مصراعها أمام الهجرات الأوربية فزاد عددهم في عام ١٨٣٦م ، من ثلاثة آلاف حتى بلغ في عام ١٨٧٨م ، (٦٨٠٠٠) إستناداً إلى الامتيازات الأجنبية التي كانت تعفيهم من دفع الضرائب ، والتي كانت تمنحهم الحق في أن يحاكموا أمام محاكمهم الخاصة ، وإستناداً إلى الوصاية السياسية الدولية التي بدأت بمعاهدة ١٨٤٠م ، أخذ هؤلاء

الأوربيون يستثمرون أموالهم في مصر حتى سيطروا على معظم تجارتها وكل أنواع النشاط المالى في مصر - كذلك كان يساعد على تضخم نفوذ هذا القطاع الأوربي في مصر الميول الأوربية عند سعيد وإسماعيل وتدفق مظاهر الحياة الأوربية تدفقا عنيفا في مصر ، ظهرت آثاره بسرعة في أحياء كاملة في القاهرة والاسكندرية وأثر تأثيرا كبيرا في طريقه حياة الطبقات المحامية الكبرى في المجتمع .

عند هذه النقطة يحسن بنا أن نبين الأشكال التي اتخذتها الرأسمالية الأجنبية في مصر فلقد أدى إلهيار نظام محمد على الاحتكارى إلى فتح السوق المصرية واسعة أمام الرأسمالية الأجنبية بعد أن قضى محمد على على الطبقة الوسطى المصرية الوليدة ممثلة في المشايخ والتجار والحرفيين ، لذلك كان الغزو الرأسمالى الأجنبى لمصر منذ أواخر عصر محمد على عملية سهلة لم تواجه بمقاومة إلا في أواخر القرن التاسع عشر . ولما كانت الرأسمالية الأوربية ، وبالتالي الاستعمار الأوربي قد مر بمراحل ثلاث فلقد كان نصيب مصر هى المرحلة الأخيرة من هذا التطور . فمن المعروف أن الرأسمالية الأوربية نشأت منذ أواخر القرن الخامس عشر كراسمالية تجارية وظلت كذلك حتى أوائل القرن التاسع عشر حين حدثت الثورة الصناعية وهنا انتقلت الرأسمالية الأوربية إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية التى استمرت حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر حين حدثت الثورة الصناعية الثانية فى أوروبا وأمريكا ، فإذا كان اكتشاف البخار واستخدامه فى الصناعة هو الذى أحدث الثورة الصناعية الأولى ، فإن اكتشاف استخدام الصاب والكهرباء قد أحدث الثورة الصناعية الثانية التى أدت إلى الإنتاج الصناعى الهائل Mon - Production كما أدت إلى وجود فائض من رأسال يمكن تصديره واستغلاله فى الخارج وبذلك دخلت الرأسمالية الأوربية فى مرحلة الرأسمالية المالية . وإذا كانت الرأسمالية الأوربية التجارية لم تجد لها سوقا كبيرة فى مصر رغم محاولات الشركات التجارية الانجليزية ، كشركة الليفانت

أو شركة الهند الشرقية أو الفرنسية كخرفة مرسيليا التجارية كما رأينا في المحاضرة السابقة من فشل سلسلة المعاهدات التجارية التي عقدتها هذه الشركات مع البكوات الماليك في مصر ، فالأمر الذي لا ريب فيه أن مصر أصبحت جزءاً من الرأسمالية الأوروبية في مرحلتها الرأسمالية الصناعية حين أصبح إنتاج مصر الزراعى من القطن يخدم بصفة أساسية مصانع القطن في إنجلترا .

غير أن الرأسمالية المالية كانت الشكل الغالب على النفوذ الرأسمالى الأوروبى فى مصر وبدا هذا واضحاً فى الأشكال التالية : الشركات الزراعية والتجارية التى تألفت فى عصر إسماعيل والتى كان حوالى ٩٦ ٪ من رأسمالها أوروبياً والبقية رأسمالية مصرية ، موزعة بين الحديوى والبشوات الأتراك . ومعنى هذا ، أن نشأة الرأسمالية العميلة ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر ، ومن أهم أشكال استثمار الرأسمالية الأوروبية فى مصر كذلك شركات الملاحة ، وتقنف شركة قناة السويس فى مقدمة هذه الشركات من الناحية المالية ومن ناحية النفوذ السياسى أيضاً . والشكل الثالث كان البنوك الذى كان فى مقدمته البنك العثمانى ورأساله فرنسى بصفة أساسية . ومع هذا فإن أهم الأشكال الرأسمالية الأوروبية فى مصر ، بل وفى كثير من البلدان الشرقية مثل تونس وإيران ومراكش وغيرها ، كانت القروض الأجنبية التى بلغت فى عهد سعيد وإسماعيل ما يقرب من ٩٨ مليون جنيه ، وأغلبها كانت تدفع عاياه فوائد عالية جداً ، كما صرفت فى مشروعات مسرفة مظهرية كما صرف جزء كبير منها على قناة السويس .

ولقد واكب التغلغل الرأسمالى الأوروبى فى مصر تزايداً لنفوذ الدولة الأوروبية منذ معاهدة ١٨٤٠م ، التى فرضت وصاية دولية على مصر . واشتدت حدة التنافس بين إنجلترا وفرنسا على مصر ، الأمر الذى انتهى إلى حد عزل إسماعيل حين شاء هذا متأخراً أن يقف فى وجه تغلغل النفوذ الأجنبى السياسى . ولقد أدت قروض إسماعيل - كما أدت قناة السويس وأهميتها بالنسبة للإمبراطورية الانجليزية بالذات - إلى التدخل الأجنبى المالى فالتدخل

السياسى فى شئون مصر الداخلية فالتدخل العسكرى مـثـالـا فى الاحتلال العسكرى البريطانى .

ومنذ ١٨٨٢ تضاعف حجم وشأن الرأسمالية الأجنبية فى مصر ، خصوصا بعد إعادة فتح السودان وبناء خزان أسوان وتوقيع الاتفاق الودى عام ١٩٠٤ بين انجلترا وفرنسا . أما بالنسبة لإعادة فتح السودان فـهـنـىـجـب أن لا ننسى أن مصر قد استخدمها الانجليز كمنفذ من المنافذ للتسرب إلى القارة الأفريقية ، وبذلك لا يمكن عزل الاستعمار الأوروبى فى مصر عن الموجة الاستعمارية الأوروبية عن أفريقية ، فهى جزء لا يتجزأ منها . وأما بالنسبة لخزان أسوان ، فلأن خزان أسوان كان دائما موضع تفاخر من جانب السياسة الانجليزية وفى الحق أنه كان خطوة أساسية فى السياسة الانجليزية فى مصر وهى سياسة يمكن إيجاز المعالم الرئيسية فيها على النحو التالى : جعل مصر كوحدة زراعية فى النظام الرأسمالى العالمى السياسى والاقتصادى وذلك عن طريق التخصص فى زراعة القطن والتوسع فى المساحة المنزرعة عن طريق السدود والقنوات والخزانات ، وفتح البلاد عن طريق شبكة من الخطوط الحديدية والقنوات وهجرة التجار الأجانب والرأسمالية الأوروبية ، وتدهور واختفاء لمعظم الصناعات المحلية ، ولا غرابة بعد ذلك فى أن نجد الكثير من بقايا السمات الاقطاعية تختفى فى عهد الاحتلال مثل السخرة ، كما الغيت الطوائف الحرفية فى عام ١٨٩٠ ، ولم يكن إلغاء الطوائف الحرفية أكثر من اشارة الى اختفاء الصناعات المحلية التى حلت محلها البضائع الأوروبية ، ويعترف كرومر نفسه — عميد الاحتلال البريطانى — بهذه الحقيقة فى تقريره الى حكومته عام ١٩٠٥ فىقول : (ان الظاهرة الملاحظة فى السنوات الأخيرة أن أسواق القاهرة مغرقة بالبضائع الأوروبية كما اختفت البضائع الوطنية التى تعودنا رؤيتها فى شوارع القاهرة) . وبالرغم من الاحتلال البريطانى فيقدر المؤرخون أن الرأسمالية الفرنسية هى التى كانت متفوقة فى مصر . ويقدر شارل عيسوى فى كتابه (مصر عند منتصف القرن) الرأسمالية الأجنبية فى مصر فى عام ١٩١٤ على النحو التالى :

(٧٢ — المجتمع المصرى)

٩٢ مليون جنيه موزعة بين فرنسا وإنجلترا وبلجيكا كما يلي :

٤٦½ مليون جنيه تقريباً رأسمال فرنسى

٣٠½ " " " " إنجليزى

١٤½ " " " " بلجيكي

وفى الوقت الذى كانت الرأسمالية الأوروبية آخذة فى التغاغل فى مصر
وبالذات فى مجال التجارة والمصارف وشركات النقل والملاحة والتسليف
والرهونات فى الزراعة ، كانت هناك ظاهرة مضادة آخذة فى الظهور ومتمثلة فى
نمو قوة رأسمالية مصرية فى قطاع الزراعة من ناحية ، وفى تضخم فئة المثقفين
من ناحية أخرى . ومن هاتين القوتين تألفت القوة الاقتصادية والاجتماعية التى
قادت جماهير الشعب المصرى ضد الاستعمار الأوروبى فى ثورة ١٨٨١ —
١٨٨٢ وفى ثورة ١٩١٩ .

من الاقطاعية إلى الـ أسمالية
[قراءات]



من الاقطاعية الى الرأسمالية*

فى الوقت الذى كانت فيه « الاقطاعية الشرقية » قائمة فى مصر وكانت الحياة الزراعية تجرى فيما يشبه القوقعة التاريخية إلى حد بعيد ، كانت أوروبا تشهد الإنهيار التدريجى للنظام الإقطاعى الغربى ، وتشهد نشأة بذور الصناعة والتوسع التجارى والرأسمالية . ففى القرن الخامس عشر بدأ بـ « عصر النهضة » فى أوروبا . وظهرت الاتجاهات القومية نحو وحدة الأمم ، وتكونت أولى أشكال الدولة الحديثة فى إنجلترا ، ثم قامت الثورة الرأسمالية ضد الاقطاع فى القرن السابع عشر بإنجلترا ، وفى القرن الثامن عشر بفرنسا ، وأصبحت الرأسمالية نظاماً عاماً ثابتاً .

كيف نشأت الرأسمالية :

إن اكتشاف أمريكا ، وتحول الملاحة إلى طريق رأس الرجاء الصالح فتحاً ميداناً جديداً لانتعاش الرأسمالية الناشئة . وأدى فتح أسواق الهند والصين إلى زيادة نشاط التجارة والملاحة والصناعة . ومن ثمة ، لم يعود النظام الاقطاعى للصناعة وهو النظام الذى كان الانتاج الصناعى فيه احتكاراً بين أيدي النقابات الحرفية المغلقة كافياً لمواجهة حاجات الاسواق الجديدة النامية ، فحل نظام الفبارك محل نظام النقابات الحرفية ، واستبدت الطبقة المتوسطة الناشئة ، مشايخ الحرف ، واختفى تقسيم العمل بين النقابات الحرفية ، ليحل محله تقسيم العمل فى داخل كل فابريكه من الفبارك .

* من كتاب ابراهيم عامر « الأرض والفلاح » من الاقطاعية الى الرأسمالية .

وفي الوقت ذاته ، استمرت الأسواق في النمو ، واستمر الطلب في الارتفاع ، وأصبحت الفبارك غير كافية لمواجهة الطلبات المتزايدة . وعندئذ دخل البخار ودخلت الآلة الحديدية الى الصناعة وغير أسلوب الإنتاج تغييراً ثورياً ، وحلت المصانع الكبيرة محل الفبارك ، وحل أصحاب الملايين الصناعيين محل الطبقة المتوسطة .

وخلقت الصناعة الحديثة تطوراً ضخماً في التجارة والملاحة والمواصلات البرية . وفي الوقت ذاته ، كان لذلك التطور أثره في زيادة نمو الصناعة ، وزيادة نمو التجارة والملاحة والسكك الحديدية . وتطورت الرأسمالية بالنسبة ذاتها ، وزادت رؤوس الأموال ، وقامت المصارف وتراجعت كل طبقة أخرى من الطبقات المتخلفة عن العصور الوسطى إلى الوراء أمام زحف الرأسمالية .

وصاحب كل مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية ، تطوراً موازياً في الحقل السياسي وفي المكانة السياسية للرأسماليين . فبعد أن كان الرأسماليون طبقة مستبعدة تحت حكم النبلاء الاقطاعيين وبعد أن كانوا يخدمون الملكية شبه الاقطاعية أو الملكية المطلقة (كقوة موازنة للنبلاء وكحجر أساسي للبلدات الكبرى بشكل عام) غزوا ، في النهاية الدولة الحديثة وحصلوا لأنفسهم على السيادة السياسية ، وأصبحت الدولة الحديثة مجلس إدارة يعمل في إدارة المصالح المشتركة للرأسمالية كلها .

وفي الوقت ذاته قامت الرأسمالية بدور ثوري هام ، فقضت على العلاقات الإقطاعية والأبوية والكهنسية ، ومزقت - بدور شفقة أو رحمة - الروابط الشخصية ، و « الطبيعية » التي كانت تربط الإنسان بمن هم أعلى منه . وأحلت علاقة « النفوذ » محل كل علاقة أخرى بين الإنسان والإنسان ، وأغرقت جميع النوازع الدينية والعنصرية وعواطف الفروسية ، في بحار المصلحة الذاتية والآنية العارية ، ومزجت قيمة الفرد بقيمة التبادل ، وأقامت حرية واحدة ،

هى حرية التنافس ، مكان العديد من الحريات الميثاقية . وباختصار أحلت الرأسمالية ، محل الاستقلال الإقطاعى الذى تغلله الأوهام الدينية والسياسية ، إستغلالاً فاضحاً مباشراً لا خجل فيه ، ونزعت عن كل مهنة ما كان لها من كرامة وحولت الأطباء والمحامين ورجال الدين والعلماء والمهندسين ورجال الثقافة والفكر إلى عمال أجراء .

ولكن الرأسمالية لم تكن تستطيع أن تعيش إلا فى سوق متزايدة الاتساع لتصرف منتجاتها ، فدفعتها تلك الحاجة إلى الإنطلاق فى جميع أنحاء الكرة الأرضية ، وفرضت عليها أن تعيش فى كل مكان ، وأن تستقر فى كل بقعة ، وأن تقيم اتصالات بكل ركن من أركان المعمورة ، وأعطت الرأسمالية — باستغلالها للعالم كله — طابعاً عاماً للإنتاج والاستهلاك فى كل بلد من البلاد ، وقضت بذلك على الطابع القومى للصناعة وهدمت جميع الصناعات القومية القديمة وأحلت محلها صناعات جديدة ما لبثت أن أصبحت مسألة حياة أو موت لجميع الأمم وهى صناعات لا تقوم على المواد الأولية المحلية فحسب ، بل وتقوم على المواد الأولية المستمدة من أقصى أركان الأرض أيضاً ، وهى صناعات لا يجرى إستهلاك سلعها فى كل ركن من أركان العالم وبدلاً من الكفاية الذاتية القديمة والنظم الإقتصادية القومية المغلقة قامت تبادلات فى كل إتجاه ، وقام اعتماد البلاد على بعضها بعضاً فى الكرة الأرضية كلها . وقد حدث ذلك فى مجال الإنتاج المادى كما حدث فى مجال الإنتاج الثقافى .

ونتيجة للتحسن السريع فى جميع أدوات الإنتاج والتسهيل الضخم لوسائل النقل والمواصلات جرت الرأسمالية جميع الأمم إلى الرأسمالية ، بما فى ذلك الأمم البدائية . وأصبحت السلع الرأسمالية الرخيصة الثمن هى المدفعية الثقيلة التى هدمت سـور الصين العظيم ، والتى شقت غابات أفريقيا الموحشة . وأصبحت جميع الأمم مجبرة على أن تأخذ بمنهج الإنتاج الرأسمالى حتى لا تموت .

وعندما كانت أمة من الأمم تتخلف عن الأخذ بذلك المنهج ، كانت الرأسمالية تقوم بغزوها إقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، وتفرض عليها « الحضارة » الرأسمالية وتخصص لها دورها في نظام تقسيم العمل العالى ، وتحدد رسومها الجبركية وضرائبها . وباختصار تصنع منها مخلوقاً على صورتها . والإتجاه التوسعى للرأسمالية من الخارج فى الأمم المختلفة هو الطابع « الاستعمارى » للرأسمالية وهو الطابع الذى جعل العزلة القومية مستحيلة ، وجعل إقتصاد الاكتفاء الذاتى أثراً قديماً كالفأس الحجرى ، وجعل التطور الرأسمالى فى العالم تطوراً غير متواز ، وجعل مراكز الإنتاج الرئيسية فى الأمم متقدمة كل التقدم فى الوقت الذى ظلت فيه المظاهر الاجتماعية والثقافية القديمة قائمة .

وهذا ما حدث بالنسبة لمصر

الرأسمالية تغزو مصر :

طرقت الرأسمالية أثناء توسعها أبواب مصر أول مرة فى القرن الخامس عشر ، وذلك أثناء اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح واشتعال الحرب بين البرتغاليين والسلطان المماليك سنة ١٤٩٧-١٤٩٨ .

ومنذ ذلك الحين ، قامت عدة محاولات للتسلل إلى مصر وخاصة من جانب إنجلترا وقد كانت تستخدم الدولة العثمانية التى غزت مصر منذ سنة ١٥١٧ وظلت تحكمها حتى سنة ١٧٩٨ لذلك الغرض .

وفى أواخر القرن الثامن عشر — على أثر انتصار الثورة الرأسمالية فى فرنسا — وجدت إنجلترا منافسة شديدة لها من جانب الرأسمالية التوسعية الفرنسية وخاصة خلال حكم نابليون .

وانعكس هذا التنافس في مصر ، فكانت حملة نابليون « ومعركة أبي قير البحرية وتحالفت إنجلترا مع السلطان العثماني ضد فرنسا ، ثم حلول إنجلترا محل تركيا وفرنسا في مصر .

وعندما جاءت حملة نابليون إلى مصر ، وجدت الرأسمالية الفرنسية أن أول عقبة تواجهها هي عقبة المماليك الذين زادت سلطاتهم وزاد نفوذهم في القرى نتيجة لاضمحلال الدولة العثمانية وتحليل الحكومة المركزية في القاهرة تبعاً لذلك . ووجدتهم يتمتعون بالأراضي الواسعة وبسلطة جمع الضرائب من الفلاحين ، وبسلطة توجيه الزراعة في البلاد على الصورة التي ترضيهم وتملاء جيوبهم بالمال . وفي الوقت ذاته ، وجدت الحملة الفرنسية أن المجتمع المصري منقسم إلى طبقتين هما طبقة المزارعين وطبقة التجار .

واتجهت الحملة أولاً إلى القضاء على نفوذ المماليك . فخارتهم حتى قضت على خطرهم العاجل ، وأمرت بمصادرة أموالهم ، وأصدرت في ٢٧ يونيو سنة ١٧٩٨ منشوراً إلى المصريين أشارت فيه إلى نيتها في تجريد المماليك من الأراضي التي يتمتعون بها وأعلنت نوعاً من التحدى لسلطة المماليك عبرت عنه فقرة تقول « فإن كانت الأرض المصرية التزاماً للمماليك ، فليرونا الحجة التي كتبها الله لهم ... » ووعدت سلطات الحملة الفرنسية في هذا المنشور بإقامة حكومة أهلية من المصريين في البلاد ، ووعدت التجار بكثرة التجارة ، ووعدت العلماء وعلماهم من المزارعين الأغنياء بتولي الحكم . وقد تكونت حكومة من العلماء وأنشئت المحاكم التجارية والمدنية وتحالفت الحملة مع كبار التجار وتفاهمت مع الأعيان وكبار موظفي الدولة .

وفي ١٦ سبتمبر ١٧٩٨ أصدرت سلطات الحملة قانوناً نص على أن السندات التي في أيدي الفلاحين بأراضيهم لا تكفي لإثبات ملكيتهم بالبيع أو الميراث ، بل يجب أن يكشف عنها في سجلات « الروزنامة » نظير دفع رسم لذلك ، وإذا

وجدت حجتة مقيدة بالسجلات يكتب له سند « تمكين » جديد . ووضع القانون قاعدة لتقدير ثمن الأرض من جديد على أن يدفع المنتفع بها رسماً بدسبة ٢ في المائة من الثمن . وقرر القانون أنه إذا لم تكن لدى الفلاح حجة أو سند أو لم تكن أرضه مقيدة بالسجلات فإنها « تضبط » لجانب « الجمهورية » ، ويصير من حق الديوان أن يتصرف فيها من جديد . واعترف القانون بنظام التوريث في الشريعة الإسلامية .

وإذ قدر القانون ثمننا للأرض ، وأقر حق التوريث ، ووضع نظاماً لتسجيل سندات « التمكين » الفردى فإنه وضع بذلك النواة الأولى للشأ الملكية الفردية في الأرض الزراعية في مصر وزرع أسس نظام ملكية الدولة ونظام الانتفاع .

غير أنه نظراً إلى ضعف سلطة حملة نابليون وقصر المـدن التي بسطت سيطرتها خلالها على مصر وعدم استقرار الحكم ، فإن تنفيذ ذلك القانون لم يتم على الوجه الكامل . بل ولقد اضطر الجنرال مينو الذي تولى الإشراف على السلطة في أواخر عهد الحملة إلى التفاوض عن تنفيذ ذلك القانون واضطر إلى زيادة نصيب الدولة في تملك الأرض ، بينما تسنح له الفرصة لكي ينفذ نظاماً وضعته سلطات الحملة لمسح الأراضي الزراعية في مصر .

ومع اعترافنا بأهمية قانون ١٦ سبتمبر الذي أصدرته حملة نابليون في تاريخ تطور ملكية الأرض الزراعية في مصر ، فإننا لا نستطيع أن نوافق الدكتور أمين مصطفى عفيفي عبد الله على تقديره لتلك الأهمية ، إذ يقول أن الحملة الفرنسية : « ... أفادت في محاولة تغيير ... نظم الاقتصاد من الإقطاعية إلى البورجوازية ... إذ ألزمت الحملة نظام الالتزام ، وصارت أموال الأمراء وجعلت الفلاح ينتفع بإنتاجه ، ويصبح مالكا لأرضه ... » . ولأننا نرى مبالغاً في هذا التقدير . إذ من الواضح أن قانون سبتمبر لم ينفذ - كما قلنا - تنفيذاً



كاملاً أو جدياً، وهو لم يجعل الفلاح مالكا لأرضه بمعنى الملكية الفردية التامة، وإنما هو أعاد توزيع الأراضي الانتفاع مع الاعتراف بحق توريث ذلك الانتفاع، وهو - في الوقت ذاته - لم يؤد إلى الانتقال من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي

نشأة الملكية الفردية :

ان قيام الملكية الفردية للأرض واستقرارها ونشأة النظام الرأسمالي في الزراعة ونموه كانت مسائل أعقد من أن يحققها صدور قانون ١٦ سبتمبر، وكان لا بد لتحقيقها من أن يستغرق نحو مائة سنة بدأت باصلاحات محمد علي الزراعية .

فما أن إنهارت سلطة الحملة الفرنسية، حتى عادت تركيا ودخل الإنجليز مصر معهم، وتحالف بعض المماليك مع الإنجليز، بينما اكتسب الشعب قوة جديدة، زادت بصفة خاصة قوة الفلاحين الذين قاوموا المحتلين الفرنسيين في القرى والريف، كما زادت قوة التجار والعلماء وأصحاب الحرف . وحال العثمانيون إعادة النظام القديم، فعارض الفلاحون تلك الردة التي ألغت حقوقهم التي اكتسبوها في ظل قانون ١٦ سبتمبر، وقامت حركات المقاومة وثار الفلاحون على الممالك الذين أخذوا يعودون إلى أراضيهم وشنوا حرباً ضد البرديسي، زعيم المماليك المتحالف مع الإنجليز . وثار الفلاحون على والي العثماني خورشيد بسبب نقص المحاصيل الزراعية وارتفاع أسعار الغلال وشح الخبز وثار الجنود بسبب تأخر صرف مرتباتهم وثار التجار بسبب ثقل الضرائب المفروضة عليهم وطالبوا بفرض الرقابة على الضرائب المقدرة على التجار وأصحاب الحرف وملاك العقارات في المدن .

وقد استغل محمد علي ذلك السخط العام في الحصول على تأييد الفلاحين وزعمائهم من رجال الدين والتجار وأصحاب الحرف، للوصول إلى الحكم .

وولى الشعب محمد على حكم مصر فبادر بالقضاء على المماليك وحاربهم في الصعيد وقتل ما تبقى منهم في مذبح القلعة . واستولى على أراضيهم ، ثم حاول بعد ذلك أن يسير على أساس النظام العثماني السابق ناقصاً المماليك فحسب ، ولكن ضغط الفلاحين وضغط زعمائهم الذين اختاروه والياً ما لبث أن اضطره إلى القيام باصلاحات زراعية .

وبدأ محمد على حركة الاصلاح الزراعى سنة ١٨٠٩ بإلغاء نظام الالتزام .

وفي خلال الخمس سنوات بين ١٨١٣ ، ١٨١٨ قام بمسح الاراضى وتقسيمها إلى مساحات ثابتة ، وعين الحدود الفاصلة بين كل قرية وما يجاورها من القرى ، وقسم الاراضى إلى أحواض ثم قام بتوزيع تلك الاراضى على الفلاحين وعلى فئات معينة من رجال الدولة .

وبدراسة نتائج تلك الاصلاحات نجد أن أراضى مصر الزراعية في أوائل عهد محمد على وكانت مساحتها نحو مائونى فدان قد أصبحت موزعة على الوجه التالى :

١ — أراضى « الأبعديات والجفالك » ، وهى الاراضى التى منحها محمد على لأفراد أسرته وكبار رجال الحاشية وأعفاهها من الضرائب والاراضى التى منحها لأعيان الدولة ورجال الجيش وكبار الموظفين وأعفاهها من الضرائب ومنع تأجيرها ، وقد بلغت مساحة تلك الاراضى نحو ٢٠٠ ألف فدان .

٢ — أراضى « الأوسية » : وهى الاراضى التى منحها للملتزمين السابقين تعويضاً لهم عن إلغاء الالتزام ، وقد عمد الملتزمون إلى وقف تلك الاراضى حتى لا يحرم ورثتهم من ريعها . وبلغت مساحة تلك الاراضى نحو ١٠٠ ألف فدان .

٣ — « المشايخ » وكانت تسمى أيضاً باسم « مسموح المشايخ والمصاطب » :

وهي الأراضى التى منحها مشايخ البلاد بواقع أربعة فى المائة من مساحة زمام كل قرية . وكان المشايخ يسخرون الفلاحين لزراعتها . وقد بلغت مساحة تلك الأراضى نحو ١٥٤ ألف فدان .

٤ — أراضى « الرزقة » : وهى الأراضى المعفأة من الضرائب والتى منحها للعلمين والمهندسين والخبراء الزراعيين والخبراء العسكريين الأجانب الذين كانوا فى خدمته . وقد بلغت مساحتها نحو ستة آلاف فدان .

٥ — أراضى « الأثر » : وهى الأراضى التى تبقت وتم توزيعها على الفلاحين ويقدر المؤرخون أن نصيب كل فلاح من أراضى الأثر تتفاوت بين ثلاثة وخمسة أفدنة .

٦ — أراضى « العريان » : وهى الأراضى الواقعة على حافات الجبال والصحراء والتى أعطاهامحمد على للبدو لى يستقروا فيها .

ولكن على الرغم من هذا التوزيع الشامل للأرض الزراعية . فقد تمسك محمد على بحق التصرف فى الأرض وحرم بيعها أو توريثها ولم يتمتع الذين وزعت الأرض عليهم إلا بحق الانتفاع بها خلال حياتهم . ولقد كانت الأرض فى عهد محمد على ملكاً للدولة ، وكانت الأراضى الزراعية الواقعة فى زمام كل قرية من القرى ، يجرى بها الانتفاع انتفاعاً جماعياً . وفى حالات عديدة كانت تلك الأراضى يجرى توزيعها بين المزارعين سنوياً وكانت الضرائب تفرض على القرية ككل وكان شيخ البلد هو الذى يقرر نصيب كل مزارع .

وكانت الضريبة هى المقابل الذى تحصل عليه الدولة مقابل الانتفاع . وقد فرضت الحكومة ضريبة ثابتة وعدلت نظام الضرائب أكثر من مرة . وأقامت نظام التعهد بتسديد ضريبة القرية من قبل المشايخ بدلاً من نظام الالتزام كما سلت ضرائب على الرؤوس وعلى الماشية وعلى النخيل وبوجه عام كانت الحكومة تعد الفلاحين أجراً عندها أو منتفعين بأرضهم .

ومع هذا، فثمة فارق بين نظام تملك الدولة للأرض في عهد محمد علي ونظام التملك الذي كان سائداً في العهد العثماني . وهذا الفرق هو أن الدولة في العهد العثماني كانت تحتكر الأرض بوصفها غرض تصرف، وبوصفها غرض انتفاع في الغالب الأعم، بينما كانت الدولة في عهد محمد علي تحتكر الأرض بوصفها غرض تصرف في الوقت الذي أصبح فيه الانتفاع بالأغلبية العظمى من الأراضي الزراعية في أيدي منتفعين أفراد، وهو أول ظاهرة تاريخية للشوء المملكية الفردية للأرض الزراعية في مصر جنباً إلى جنب مع وجود الشكل القديم للملكية الدولة، وهو الشكل الذي كان متجهاً نحو الاضمحلال والانهيار وذلك بسبب تطورات الرأسمالية العالمية، وبسبب التطورات الداخلية .

فلقد أدخلت زراعة القطن إلى مصر، والقطن سلعة زراعية للسوق، لأنه مادة أولية للصناعة، وجرى التوسع في زراعة قصب السكر، وقصب السكر كذلك سلعة زراعية للسوق، لأنه مادة أولية للصناعة، واتسعت المدن بسبب إقامة المعامل والقبارك ونشأت سوق داخلية لسد حاجات تلك المدن التموينية واتسعت لذلك زراعة القمح من أجل بيعه في السوق .

وفي الوقت ذاته قامت الدولة بأعمال التوسع في مشاريع الري وخاصة شق الترعة، وإنشاء الجسور على النيل لحماية الأراضي من الفيضانات، وشرعت في بناء قنوات الدلتا فأصبحت تلعب دوراً إيجابياً هاماً في الإنتاج الزراعي .

ومن ناحية أخرى احتكرت الدولة التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وحددت أسعار شراء وبيع القمح والسكر والأرز وغيرها . كما احتكرت تجارة تصدير القطن إلى الخارج وتجارته في الداخل بحكم تملكها مصانع النسيج والغزل . وكانت حكومة محمد علي تراعى في تحديد الأسعار أن يكون سعر الشراء من الفلاح أقل بكثير من سعر البيع، فحددت سعر شراء أردب القمح مثلاً بسبعة وعشرين قرشاً، وسعر بيعه ستة وخمسين قرشاً، وحددت سعر شراء أردب

الأرض بتسعين قرشاً ، وسعر بيعه بمائة وأربعين قرشاً ، وجنت الدولة من وراء ذلك أرباحاً طائلة أنفقتها على حروب محمد على التوسعية ، وعلى بعض مشاريع التنمية الاقتصادية ، الأمر الذى أفضى إلى إفقار الفلاحين أفقاراً مدقماً ، كاد يهوى بهم إلى المجاعة .

ومن ثمة ، أصبحت الدولة تستخدم الحاصلات الزراعية ، كساع منتجة للربح عند تبادلها فى السوق وأصبحت الأرض المنتجة لتلك الساع ، سلعة فى حد ذاتها . ومن هنا قامت أسس الاستغلال الرأسمالى فى الزراعة فى مصر .

ومع ذلك ، احتفظت الدولة ببعض عناصر نظام السخرة القديم ، فكان الفلاحون ملزمين بالعمل سخرة فى الأشغال العامة ، المتعلقة بتعميق الترع وتقوية الجسور ، وهى أعمال كانت الدولة تسخر لها نحو ٤٠٠ ألف فلاح لمدة أربعة أشهر فى السنة . أما الفلاحون الذين كانت تستأجرهم فكانوا يتقاضون أجراً يومياً مقداره قرش واحد فى اليوم ، إما نقداً أو عيناً ، كما كانت الدولة تمنح الفلاحين من ترك الأرض وتسليمهم حرية العمل وتلزمهم بحمل بطاقات شخصية لا يقبلون فى أى مكان إلا إذا قدموها .

ومع هذا ، فقد تقدمت حالة الفلاحين تقدماً نسبياً ، عما كانت عليه فى عهد المماليك والعثمانيين .

ولذلك فإننا نستطيع أن نقول أن نظام الاستغلال الزراعى فى عهد محمد على كان نظاماً مؤقتاً إنتقالياً بين الإقطاعية والرأسمالية ، وكانت مصر تمر أثناءه بمرحلة من مراحل ازدياد التطور أى كان نظاماً إقطاعياً شرفياً يمر بمرحلة الاضمحلال والانحيار وتتولد داخله عناصر نظام الرأسمالى قائم على اقتصاد السوق ، ومنتجه نحو تحقيق الملكية الفردية للأرض .

ولقد تدعم هذا الاتجاه الرأسمالى الداخلى بتدخل الرأسمالية العالمية فى

السنوات الأخيرة من حكم محمد علي . وهو التدخل الذي اتخذ في بدايته شكل الاستثمارات الأجنبية المحدودة التي جاءت إلى مصر . ثم اتخذ في مراحله الأخيرة شكل التدخل المباشر الذي تمثل في معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وهي المعاهدة التي عقدتها دول ، أوروبا الرأسمالية الكبرى ضد محمد علي وقررت فيها تحطيم نظام الاحتكار المفروض على الأرض وعلى التجارة .

وبهذه المناسبة نرى أنه من الضروري أن ننوه هنا بأن الذين يقولون أن الرأسمالية قد نشأت في مصر بسبب فرضها من الخارج فقط لم يدرسوا - في الواقع - العوامل الداخلية الدراسة الكافية . فلقد كانت أسباب نشأت الرأسمالية كامنّة في مصر قبل التدخل الخارجي وكانت تلك الأسباب تتخذ شكل تطور الإقتصاد الزراعي المصري من إقتصاد طبيعي إلى إقتصاد للسوق ، وتتخذ شكل نمو المدن الصناعية والتجارية المصرية وحاجتها إلى الحاصلات الزراعية . كما نرى أنه من الخطأ قياس تلك الأسباب بالمقاييس الاجتماعية دون المقاييس الاقتصادية وإستبعاد العوامل الداخلية بحجة أن « البورجوازية » المحلية لم تكن ترغب في القيام بثورتها ضد « الاقطاعية » ، فإن تلك الحجة تضع العربّة أمام الحصان ، لأن الأصل في التطور هو مدى نمو العوامل الاقتصادية الجديدة ، وليس مدى رغبة هذه الطبقة أو تلك في القيام بالثورة .

وأياً كان الأمر ، فلقد كان من شأن عوامل التطور الداخلي وضغط الرأسمالية العالمية ، أن قامت ضرورة لتحرير الإقتصاد الزراعي من احتكار الدولة . فصدرت في سنة ١٨٤٦م ، اللائحة الأولى من لوائح الأطباء التي أباحت حرية التعامل بالأراضي التي يزرعها الفلاحون ، وإعترفت بملكية فردية محدودة ، للأرض . وتتلخص تلك اللائحة التي صدرت في عهد عباس الأول في النقاط الآتية :

١ — يجوز لمستغل الأرض أن يتصرفوا فيها بالرهن أو التنازل للغير عن حق الانتفاع ، على أن يثبت ذلك بحجة تكتب أمام الشهود .

٢ — يعود حق الانتفاع بالأرض إلى الحكومة إذا أهمل الزارع زراعتها أو هجرها ولكن للزارع حق استرداد أرضه عند أوبته .

٣ — يحرم الزارع من حق الانتفاع بالأرض إذا توقف عن دفع الخراج المفروض عليها .

وفى سنة ١٨٥٤ جرى تعديل لائحة ١٨٤٦ بحيث أضيفت ثلاثة حقوق جديدة هي :

- (١) يكون للورثة الحق فى وضع اليد على الأرض التى تركها مورثهم .
- (٢) يكون التصرف فى هذه الأرض بحجة تكتب فى المديرية .
- (٣) تكون المدة القانونية للقضايا المختصة بالحقوق العقارية ١٥ سنة .

وفى سنة ١٨٥٨ صدرت اللائحة المشهورة فى التاريخ بأسم « اللائحة السعيدية » وقد قررت اللائحة أن لمستغل الأرض الحق فى تأجيرها لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات وأن له أن يرهنها وأن يبيع حقه فى استغلالها للغير . وأكدت حق توريث الانتفاع بالأرض ، وقررت حق توريث الممتلكات المقامة عليها ، وأقرت حق التعويض بأرض أخرى لمن نزعت منه أرضه .

وفى الوقت ذاته ، ألغى سعيد نظام احتكار تجارة الحاصلات الزراعية وألغى ضريبة الدخولية التى كانت تجبى على الحاصلات الزراعية مما تسادله المدن والقرى فى داخلية البلاد ، وبذلك أزال عقبات هامة كانت تقوم فى سبيل تطور السوق الداخلية ، وكانت تؤدى إلى ارتفاع الأسعار واشتداد الغلاء . كما أعفى سعيد الفلاحين من الضرائب المتأخرة عليهم ، والتى كانت قد بلغت نحو ٨٠٠ ألف جنيه .

ومع هذا ، فقد احتفظت الدولة بنوع من الولاية العامة على الأرض إذ جاء في المادة الرابعة من « اللائحة السعيدية » أن الفلاح الذى يترك أرضه مدة تزيد عن خمس سنوات يحرم من حق الانتفاع بها . ومعنى هذا أنه بينما تركت الدولة للفلاح حق التصرف فى الأرض — واستغلالها فإنها احتفظت لنفسها بحق مراقبة طريقته فى الاستغلال لتتبع بقاء الأرض بدون زراعة .

وبينما جعلت « اللائحة السعيدية » الأرض غرضاً من أغراض حقوق الملكية الفردية ، كان النظام الرأسمالى يغرس بذوره وينمىها فى مصر . فقد زاد التوسع فى زراعة القطن وزيدت لذلك مشروعات إصلاح نظام الري بإقامة القناطر وشق الترع ، وجرى تنفيذ مشروعات مد السكك الحديدية لتسهيل نقل المحاصيل الزراعية من الداخل إلى الأسواق (من القاهرة إلى كفر الزيات ومن القاهرة إلى السويس) . وقدمت الرأسمالية الكبيرة (الفرنسية والانجليزية) القروض والاستثمارات اللازمة لتنفيذ مشروعات الأشغال العامة اللازمة لزيادة قدرة استيعاب السوق المصرية للساح الصناعية ، ولتسهيل وصول الساح الزراعية المصرية إلى السوق الأوروبية . وأقيم أول بنك انجائزى فى البلاد ، وهو البنك المعروف باسم « بنك أوف انجيت » سنة ١٨٥٦ . وفى الوقت ذاته حصلت المصارف الفرنسية ، مستخدمة فرديناند دى ليسبس ، على عقد امتياز تأليف الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ، وبلغت ديون الحكومة المصرية عند وفاة سعيد سنة ١٨٦٣ نحو ١٦ مليون جنيه . وتحمل الفلاح كل العبء .

استقرار الملكية الفردية :

أن المثل الذى يقول : « إذا لم يذهب محمد إلى الجبل ، فإن الجبل سيأتى إلى محمد » ينطبق كل الانطباق على وصف العلاقة بين الرأسمالية ومصر فإذا كانت مصر غير قادرة على التوجه إلى الرأسمالية فقد جاءت الرأسمالية إليها .

واتفق عهد إسماعيل الذى يتولى الحكم من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩ مع

مرحلة التوسع الشامل للرشيط للرأسمالية العالمية . فنمت سياسة توسيع زراعة القطن المصرى لتعويض سوق صناعة النسيج (البريطانية أساساً) عن مواردها من القطن الأمريكى بعد أن ضعفت تلك الموارد بسبب توقف ورود القطن الأمريكى نتيجة لحرب التوحيد الأمريكية التى بدأت سنة ١٨٦١ . ونمت سياسة توسيع القروض . ونمت — تبعاً لذلك — سياسة الاستثمار المالى المصرى فى شكل الرهونات على الأراضى . كما نمت الاستثمارات الرأسمالية فى ميدان الأشغال العامة والنقل والمواصلات . واتخذت معظم تلك الاستثمارات شكل القروض للدولة المصرية إذ كانت الدولة لاتزال هى المهيمنة على الحياة الاقتصادية وبلغ مجموع تلك القروض التى قدمتها المصارف الانجليزية والفرنسية والنسوية والبلجيكية نحو ٩١ مليون جنيه فى أواخر عهد إسماعيل . واقتضى التوسع فى سياسة القروض التوسع فى إنشاء المصارف . فأقيم البنك الانجليزى — المصرى سنة ١٨٦٤ برأس مال انجليزى فرنسى أساساً ، للتعامل فى قروض الحكومة . وأقيم البنك الامبراطورى العثمانى سنة ١٨٦٧ برأس مال انجليزى — فرنسى أيضاً ، وافتتح بنك الكريدى ليونيه الفرنسى فرعاً له فى مصر سنة ١٨٧٢ كما قامت بنوك فردية ذات صلات وثيقة ببنوك باريس ولندن ، ومن أهمها بنك قطاوى .

وبالإضافة إلى التوسع فى زراعة القطن وفى الاقتراض المصرى ، توسعت الدولة فى زراعة قصب السكر ، وفى إنشاء معامل السكر والنسيج . كما حصلت الشركات الأجنبية على امتيازات إقامة الكبارى وإنشاء ميناء الإسكندرية وأرصنة السويس . وحصلت على امتيازات ترشيح المياه وبيعها وامتيازات إقامة الاتصالات التلغرافية والمنابر .

وأدت سياسة القروض وسياسة الإسراف فى عهد إسماعيل إلى سوء حالة الفلاحين وإثقالهم بالضرائب والالتزامات . ولقد كان الفلاح فى عهد إسماعيل

لا يملك عمامة ، ولا يملك سوى جلباب واحد . وحتى عندما كان يملك العمامة وأكثر من جلباب فإنه كان يخفي تلك الحقيقة حتى لا يطارده الصرافون ويطالبونه بالضرائب . وكانت النساء يبعن ملابسهن وحليهن الفضية والذهبية وكان الفلاحون يساقون بالكرباج للعمل في مزارع الخديوى وفى مزارع الباشوات المحظوظين . وكان المرابون يستكتبون الفلاحين مستندات بديون ذات فائدة خيالية . وكانت المحاكم المختلطة ذات القضاة الأجانب تحاكمهم بمقتضى قوانين أجنبية وبلا دفاع وتنزع أراضيهم منهم .

وكان على الدولة المصرية أن تحاول إصلاح الحال ، بينما كان على الرأسمالية العالمية أن تهمل لعشها في مصر أقصى إمكانيات الاستقرار .

وفى سنة ١٨٧١ صدر القانون المعروف باسم « قانون المقابلة » الذى كفل حصول المنتفع بالأرض على صك تملك ملكية تامة متى دفع - مرة واحدة - ستة أمثال الضريبة السنوية ، مع إعفائه بعد ذلك من نصف الضريبة المربوطة بصفة دائمة . وقد أدخلت تعديلات غير جوهرية على ذلك القانون فى سنة ١٨٧٦ وفى سنة ١٨٨٠

ولكن هذا الإجراء لم يستطع أن ينقذ الدولة من حالة الإفلاس التى أصبحت غارقة فيها ، ولم يرض الرأسمالية العالمية ، أو يضمن لها أقصى إمكانيات الاستقرار فى مصر . فعزل الرأسماليون الدوليون إسماعيل ، وفرضوا رقابة مالية دولية ممثلة فى صندوق الدين على الحكومة المحلية ، وهى رقابة كفلت لهم فى الواقع القيام بإدارة أعمالهم فى مصر كلها إدارة مباشرة ، وأقاموا المحاكم المختلطة (ذات الصفة الدولية) لحماية مصالحهم فى مصر ولتنظيم التنافس بينهم فى البلاد تنظيمًا قانونيًا ، وألغوا قانون المقابلة .

وأدى كل هذا إلى ازدياد سوء حال الفلاحين والمزارعين ، وأعلن الأعيان

سخطهم على إلغاء قانون المقابلة ، وطالبوا بتخفيف وطأه السخرة وتنظيمها على أساس اعتبارها من المنافع العامة مع فرضها على من تتفاوت سنهم بين ١٥ و ٥٠ سنة ، مع المساواة بين الأهالي ، وطالبوا بتصفية نظام العهد الضرائبية وإلغاء ضريبة المواشى ، وتباور ذلك السخط حول حركة عرابي ، ولكن قيادة الثورة لم تستطع أن تعان أية مطالب زراعية سوى أنها وعدت المزارعين بتخفيف الضرائب ، ووعدت الفلاحين بتخليصهم من الديون وقامت إنجلترا بموافقة فرنسا والدول الرأسالية الأوربية الأخرى — باحتلال مصر سنة ١٨٨٢ ، وحكمها حكماً مباشراً إلى مدى بعيد .

وما استقر الأمر للرأسالية العالمية في مصر حتى صدر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٣ أى — بعد ما لا يزيد عن سنة من الاحتلال القانون المدني الأهلى الذى نصت مادته الثامنة على ما يأتى : « تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق التملك التام ، وتعتبر فى حكم ذلك ، الأطيان الخراجية التى دفعت عنها المقابلة ، ومن ثمة فقد خطى ذلك القانون خطوة أبعد نحو إقرار الملكية الفردية التامة فى جميع الأراضى ، وإن كان قد اشترط للتمتع بحق الملكية الفردية دفع المقابلة وفقاً لقانون ١٨٧١ والقوانين المعدلة له والصادرة فى سنة ١٨٧٦ وسنة ١٨٨٠

وفى سنة ١٨٩١ حذف من القانون المدني الأهلى شرط دفع المقابلة ، وأصبح يمنح المستفيعين بالأرض حق الملكية التامة دون قيد أو شرط .

وفى الوقت ذاته ألغيت السخرة رسمياً سنة ١٨٩٣ ، ولكنها بقيت قانونياً وعملياً فى بعض حالات « المنفعة العامة » ، ومنها فيضان النيل ومقاومة دودة القطن والجراد كما بقيت بعض مظاهر السخرة العادية وغير المشروعة التى هى لصالح العمدة . وألغى استخدام الكرباج من ناحية المبدأ وجددت الضرائب بنسبة معينة ولتؤدى فى وقت معين .

وفي سنة ١٨٩٦ صدر قانون عدل المادة السادسة من القانون المدني القديم فصار نصها : « تسمى ملكا العقارات التي يكون للناس فيها حق التملك التام ، بما في ذلك الأُطيان الخراجية . » وصدر قانون بتحديد سعر الفائدة ، وأقيمت حلقات حكومية لتسويق القطن .

وهكذا ، لم تنقضى مائة سنة ، منذ إصلاحات محمد علي ، حتى أصبحت الأرض الزراعية في مصر مملوكة ملكية فردية في الغالب الأعم ، وظهر ملاك الأرض الذين يتمتعون بحقوق التصرف والاستغلال الكاملة على الأرض الزراعية ، من بيع أو رهن أو إيجار أو توريث ، ووحدت الضريبة ، وألغيت السخرة الخاصة قانوناً .

ولكن ، هل أفاد قيام الملكية الفردية في الأرض سواد الفلاحين المصريين ؟ وهل كان شكل الاستغلال الجديد أفضل من شكل الاستغلال القديم .

أن الإجابة على هذا السؤال ، تقتضي منا أن ندرس أشكال استغلال الأرض الزراعية منذ استقرار الملكية الفردية بشكلها المطلق .

ولكن دراسة أشكال الاستغلال تقتضي في الوقت ذاته تحديد نوع المزارع التي كان يجري استغلالها ، ثم تحديد نوع المستغل .

من يملك الأرض :

الواقع أنه في خلال الخمسين سنة التي انقضت منذ استقرار الملكية الفردية في الأرض الزراعية حتى صدور قانون الإصلاح الزراعي لم يطرأ تغيير يذكر على شكل توزيع ملكية الأرض ، وبالتالي على أنواع المزارع التي كان يجري استغلالها .

ففي نهاية القرن التاسع عشر كانت الأرض الزراعية موزعة - من حيث ملكيتها - على الوجه التالي :

مساحة المزرعة	عدد الملاك	مجموع ما يملكون
أقل من خمسة أفدنة	٧٦١٣٠٠ مالك	١٠١٣٠٠٠ فدان
من ٥ - ٥٠ فدانا	» ١٤١٠٧٠	» ١٠٧٥٦١٠٠
أكثر من ٥٠ فدانا	» ١١٩٠٠	» ٢٠٢٤٣٥٠٠

أى أن ٨٣٣ في المائة من الملاك ، كانوا يملكون مزارع صغيرة ، تقل مساحتها عن خمسة أفدنة (وهو الحد الذى يعتبره الاقتصاديين ضرورياً لمعيشة الأسرة الزراعية) ، ونسبة مجموع المساحة التى يملكونها ٢١٧ في المائة من الأراضى . وكان ١٥٤ في المائة من الملاك يملكون مزارع متوسطة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣٤٣ في المائة من الأراضى ، وأن ١٣ في المائة من الملاك كان يملكون مزارع كبيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٤٤ في المائة من الأراضى .

وفى سنة ١٩١٤ كانت الأراضى موزعة - من حيث ملكيتها - على الوجه التالى :

مساحة المزرعة	عدد الملاك	مجموع ما يملكون
أقل من خمسة أفدنة	١٠٤١٤٩٢٠ مالكا	١٠٤٢٥٠٦٠ فدان
من ٥ - ٥٠ فدانا	» ١٣٢٢٦٠٠	» ١٠٦٣٨٠٠٠
أكثر من ٥٠ فدانا	» ١٢٢٤٨٠	» ٢٠٣٩٦٩٤٠

أى أن ٩١٧ فى المائة من الملاك كانوا يملكون مزارع صغيرة تبلغ مجموع مساحتها ٢٦١ فى المائة من الأراضى . وكان ٨٥ فى المائة من الملاك يملكون مزارع متوسطة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣٠ فى المائة من الأراضى ، وكان ٨ فى المائة من الملاك يملكون مزارع كبيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٤٣٩ فى المائة من الأراضى .

وفى سنة ١٩٣٠ ، كانت الأراضى الزراعية موزعة على الوجه الآتى :

مساحة المزرعة	عدد الملاك	مجموع ما يملكون
أقل من خمسة أفدنة	٢١٤١٣٣٤ مالكا	١٨٧٤٣٠٤ فدان
من ٥ — ٥٠ فدانا	١٤٦٠٤٦	١٧٥٨٧٨١
أكثر من ٥٠ فدانا	١٢٥٩٩	٢٢٨٥٣٠٥

أى أن ٩٣١ فى المائة من الملاك كانوا يملكون مزارع صغيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣١٦ فى المائة من الأراضى . وكان ٦٣ فى المائة من الملاك يملكون مزارع متوسطة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٢٩٧ فى المائة من الأراضى ، وكان ٦ فى المائة من الملاك يملكون مزارع كبيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣٨٧ فى المائة من الأراضى .

وفى سنة ١٩٥٢ كانت الأراضى الزراعية موزعة كالاتى :

مساحة المزرعة	عدد الملاك	مجموع ما يملكون
أقل من خمسة أفدنة	٢٦٤٠٨٧٨ مالكا	٢١٢١٨٦٤ فدان
من ٥ — ٥٠ فدانا	١٤٨٣٧٤	١٨١٧٣٢٧
أكثر من ٥٠ فدانا	١١٦٩٨	٢٠٤٣٠٧٠

أى أن ٩٤٣ في المائة من الملاك كانوا يملكون مزارع صغيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣٥٤ في المائة من الأراضى، وكان ٢٥ في المائة من الملاك يملكون مزارع متوسطة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣٠ في المائة من الأراضى، وكان ٥ في المائة من الملاك يملكون مزارع كبيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٢٤٢ في المائة من الأراضى .

ونستطيع أن نستخلص من هذه الجداول الأربعة جدولاً مقارناً يبين لنا مدى التطور في ملكية المزارع في مصر، ومدى تفتت الملكيات الصغيرة من ناحية، وتركز الملكيات الكبيرة في أيدي عدد أقل باستمرار من الملاك، وهي ظاهرة من ظواهر الملكية الرأسمالية للزراعة .

وفيما يلي الجدول المقارن :

السنة	المزارع الصغيرة		المزارع المتوسطة		المزارع الكبيرة	
	نسبة الملاك	نسبة المملوك	نسبة الملاك	نسبة المملوك	نسبة الملاك	نسبة المملوك
١٨٩٤	٨٣.٣٪	٢١.٧٪	١٥.٤٪	٣٤.٣٪	١.٣٪	٤.٤٪
١٩١٤	٩١.٣٪	٢٦.٧٪	٨.٥٪	٣٠.٤٪	٠.٨٪	٤.٣٩٪
١٩٣٠	٩٣.١٪	٣١.٦٪	٦.٣٪	٢٩.٧٪	٠.٦٪	٣.٨٧٪
١٩٥٢	٩٤.٣٪	٣٥.٤٪	٥.٢٪	٣٠.٤٪	٠.٥٪	٣.٤٢٪

ونلاحظ من هذا الجدول أنه بينما انخفضت نسبة كبار الملاك إلى ثلث ما كانت عايمه قبل خمسين سنة، ظلت كمية الأرض التي يملكونها على ما هي عايمه تقريباً، (وذلك بعد ملاحظة أن الأراضى الزراعية قد زادت من نحو ٤ ملايين فدان في أواخر القرن التاسع عشر إلى نحو ٦ ملايين فدان في سنة ١٩٥٢) . وفى الوقت ذاته انخفضت نسبة الملاك المتوسطين إلى نحو الثلث

دون أن تنخفض نسبة الأراضي التي يملكونها ، بل وربما تكون قد زادت في الواقع بحكم زيادة الأراضي الزراعية . بينما زادت نسبة صغار الملاك زيادة كبيرة دون أن تعادلها زيادة في الأراضي التي يملكونها .

ونلاحظ فيما يتعلق بصغار الملاك أن نسبة ٧٠ في المائة كانوا في الواقع يملكون ما هو أقل من نصف فدان ، وعدد هؤلاء الملاك نحو مليونين وهم بذلك يعتبرون في حكم المعدمين ويضاف إليهم نحو ثمانية ملايين آخرين لا يملكون شيئاً على الإطلاق . وإنما يتكسبون عيشهم باستئجار مساحات صغيرة من الأراضي لزراعتها مقابل إيجار عيني ، أو بالعمل الأجير في المزارع ، أو بالعمل في تراحيل تطهير المصارف والترع وأمثالها .

وفي الوقت ذاته ، كان هناك ٣١١٥ مالكا يملك كل منهم ما متوسطه ٥٥٠ فداناً وكان هناك ١٨٨ مالكا يملك كل منهم ما متوسطه ٢٦٠٠ فداناً .

ومعنى هذا أن الملكية الفردية للأرض لم تفد الفلاحين شيئاً ، بل ولقد كان شكل تقسيم ملكية الأرض — في حد ذاته — هو الشكل الأول من أشكال الاستغلال الاحتكاري للفلاحين المحرومين من الأرض التي يزرعونها وهو الاستغلال الذي هبط بهم إلى مرتبة أقل بكثير من مستوى ضرورات الحياة الإنسانية .

وعلى ضوء هذه الحقائق عن تاريخ ملكية الأرض في مصر ، نستطيع أن ندرس أنواع الاستغلال الزراعي نوعاً نوعاً ، وأن نحلل كل واحد منها وآثاره الاقتصادية والاجتماعية .

الزراعة الرأسمالية في مصر

ما أن استقرت الملكية الفردية للأرض الزراعية في مصر، حتى نشأت معها أشكال الاستغلال الرأسمالي للأرض الزراعية، باعتبار الأرض رأسمال يدر دخلاً، أى ينتج فائض قيمة، وانقسمت الأراضي الزراعية إلى مزارع يستغلها أشخاص (أفراد أو معنويون) منفصلون مستقلون ويمارسون عليها كافة حقوق الملكية الخاصة ومع أنه بقيت أشكال قديمة للملكية وخاصة استمرار ملكية الدولة لمساحات من الأراضي الزراعية، واستمرار وجود الوقف الخيري والأهلي فإن الغالبية العظمى من الأراضي أصبحت أغراض استغلال رأسمالي على الوجه التالي :

١ — المزارع الكبيرة التي كانت تكون، في حد ذاتها، وحدة إنتاجية كبيرة يديرها المالك بنفسه بغرض الزراعة التجارية (القطن وقصب السكر والبساتين والخضروات وتربية الماشية) وهذه المزارع هي التي عرفت باسم التفتيش وباسم الدوائر الزراعية .

٢ — المزارع الكبيرة التي كانت لا تكون، في حد ذاتها وحدة إنتاجية كبيرة، وإنما يجرى تقسيمها إلى وحدات صغيرة، وتأجيرها إلى المزارعين المستأجرين، إما على أساس نقدي، أو على أساس عيني (المشاركة في المحصول) .

٣ — المزارع المتوسطة التي تكون في حد ذاتها إنتاجية متوسطة يديرها المالك بنفسه ويستخدم فيها الأيدي العاملة . وقد كان ذلك نادر الحدوث في مصر .

٤ — المزارع المتوسطة التي لا يمكن في حد ذاتها وحدة إنتاجية، وإنما

يجرى تقسيمها إلى مزارع صغيرة جداً (تحسب بالقراريط وبأنصاف الأفدنة) وتأجيرها للفلاحين المستأجرين الفقراء .

هـ - المزارع الصغيرة ، وقد كانت عامة ، وهى وحدة إنتاجية صغيرة جداً يقوم المالك بزراعتها ويحصل منها على ما يحتاج إليه من حبوب (الذرة خاصة) والبرسيم .

وعلى ضوء هذا التقسيم ، نستطيع أن ندوس كل نوع من أنواع الاستغلال فى الأرضى على حدة ، ونستطيع أن نقسم الاستغلالات إما وفقاً لشكل المزارع أو وفقاً لنوع المستغل .

وقد اخترت تقسيمها وفقاً لنوع المستغل ، لأن ذلك أقرب إلى الأذهان وأقل تجريداً من تقسيمها وفقاً لشكل المزارع .

ومن هنا نجد أن الأرضى الزراعية كانت مقسمة إلى الاستغلالات الآتية :

١ - استغلالات شركات الأرضى الزراعية .

٢ - استغلالات البنوك العقارية وبنوك التسليف .

٣ - استغلالات كبار الملاك العقاريين .

٤ - استغلالات الدولة .

شركات الأرضى :

تكونت شركات الأرضى منذ سنة ١٨٨٨ تقريباً لتلك الأرضى بغية إصلاحها ثم تقسيمها إلى مزارع متوسطة أو صغيرة وبيعها عادة بالأجل إلى المزارعين المصريين أو بغية إدارتها كوحدات إنتاجية كبيرة .

وقد تكونت تلك الشركات فى البداية برؤوس أموال أجنبية (إنجليزية

وفرنسية أساساً) ثم أخذ رأس المال المحلي يشترك فيها بجزء صغير، ثم بجزء كبير، ثم تكونت بعد ذلك عدة شركات للأراضي برؤوس أموال محلية كاملة. وبدأ ظهور تلك الشركات على أثر استقرار الملكية الفردية للأراضي الزراعية وإقامة قناطر الدلتا التي أدخلت مساحات كبيرة من الأرض إلى الزراعة، وعلى أثر استقرار الرأسمالية العالمية في مصر، بعد الاحتلال البريطاني وزاد عدد شركات الأراضي بصفة خاصة بعد أن انتهى خزان أسوان في سنة ١٩٠٤ واستفادت منه أراض بلغت مساحتها ١٢٧٦٠٠٠ فدان، وبعد استقرار الرأسمالية العالمية (الاستعمارية) نتيجة لانهاء التنافس الفرنسي - البريطاني بمقتضى «الوفاق الودى».

ومنذ ذلك الحين استمر تطور شركات الأراضي صعوداً أو نزولاً وفقاً للتطورات الاقتصادية في البلاد. وفي سنة ١٩٥٦ كان عدد شركات الأراضي الزراعية ١٤ شركة تملك أراضي زراعية مساحتها ٩٣٤٧٨ فداناً، وتستثمر رؤوس أموال مجموعها نحو ٦٠٥٢٨٥٩٧ جنيه مصرياً مكونة من أسهم عادية وأسهم تخصيص وسندات. بالإضافة إلى قيمة أسهم التأسيس غير المعروفة.

وفيما يلي بيان موجز عن حالة هذه الشركات وفقاً لآخر معلومات وردت عنها في: «الكتاب السنوى لبورصة الأوراق المالية في مصر» سنة ١٩٥٧:

١ - شركة أراضي أبي قير: وقد تأسست في مارس سنة ١٨٨٨ برأسمال بريطاني واتخذت لندن مقراً لها، وكان غرضها إصلاح وتملك الأراضي المعروفة باسم بحيرة أبي قير بالقرب من الاسكندرية التي تبلغ مساحتها ٢١ ألف فدان. وفي سنة ١٨٨٨ انتهى تجفيف تلك البحيرة: وفي سنة ١٩٥٠ أخذت تحصل على أراضي من ملاك أفراد. وفي ٣١ مارس سنة ١٩٥٦ كانت مساحة الأراضي التي لدى الشركة ٣٨٦٧ فداناً، ويبلغ رأسمال تلك الشركة ٣٠٠ ألف جنيه و صافي ربحها السنوى نحو ٤٧٠٣٨ ر.ج. منها.

٢ - الشركة الانجليزية - المصرية لتجزئة الاراضى : وقد تسجلت في أكتوبر ١٩٠٥ ولاتملك منذ ١٩٥٠ أية اراضى زراعية وان كانت تملك ٥٠٪ من أسهم دائرة النجيلة الزراعية في حوش عيسى بالقرب من أبى المطامير . وبدأت هذه الشركة نشاطها برأسمال قدره ١٦٠ ألف جنيهه زاد إلى ٣٠٠ ألف جنيهه سنة ١٩٥١ ثم هبط إلى ٢٠٠ ألف جنيهه سنة ١٩٥٢ ثم إلى ١٧٥ ألف جنيهه سنة ١٩٥٣ ثم إلى ١٤٠ ألف جنيهه سنة ١٩٥٤ وتملك هذه الشركة ٢٣ فداناً .

٣ - شوكة القاهرة الزراعية : وقد تسجلت في أكتوبر ١٩٢٦ وهى تملك اراضى زراعية فى الوجه البحرى وهى اراضى مقسمة إلى دوائر زراعية فى مديرتى القليوبية والشرقية ويتكون رأسمال هذه الشركة من مبلغ ٤٠ ألف جنيهه مقسمة إلى أسهم عادية ، ومبلغ ٧١٠١٢ ر.١٢ جنيهها مقسمة إلى أسهم تخصيص وتملك هذه الشركة ٦١٣ فداناً .

٤ - شركة اراضى الدقهلية : رقد تسجلت فى مايو ١٩٢٩ وكانت هذه الشركة تملك فى مارس ١٩٥٦ - ٤٩٢ فداناً فى مديرتى الدقهلية والبحيرة .

٥ - الشركة المصرية للأشغال الزراعية : وقد تأسست فى نوفمبر ١٩٠٤ ويبلغ رأسمالها ١٢٧٥٢٠ جنيهها ، وكانت تملك فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ - ١٠٣١ فداناً فى البلقاسون مركز كفر الدوار .

٦ - شركة اراضى الغربية : وقد تأسست فى يونيو ١٩٠٥ ويبلغ رأسمالها ٦٠٠ ألف جنيهه مقسمة إلى أسهم عادية و ١٠٠ ألف جنيهه أسهم تأسيس وكانت هذه الشركة تملك فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ - ٥٥٤٢ فداناً فى مديرتى الغربية والبحيرة .

٧ - الشركة المصرية الجديدة : وقد تأسست فى إنجلترا فى يوليو ١٨٩٩ ، ورأسمالها ٣٧٥ ألف جنيهه . وتملك ٤٥٢٨ فداناً مقسمة إلى دوائر زراعية .

٨ — شركة أراضي سيدى سالم : وقد تأسست فى يونيو ١٩٠٦ ورأسماها ٢٠٥٦٠٠٠ جنيهها . وكانت تملك فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ — ١٦٢٣ فداناً .

٩ — الشركة الزراعية والصناعية : وهى الآن فى دور التصفية . وقد تأسست فى مارس ١٨٩٧ . ويتكون رأسمال هذه الشركة من ٢٥١٧٣٧ جنيهها فى أسهم عادية بالإضافة إلى ١٠ آلاف سهم تأسيس و ١١٧ ألف جنيه فى أسهم تخصيص ، ١٨٨٦٣ جنيه فى سندات .

١٠ — شركة أراضي كوم أمبو : وقد سجلت فى أبريل ١٩٠٤ . ويبلغ رأسمالها ١٨٠٠٠٠٠ جنيه بالإضافة إلى ١٥ ألف سهم من أسهم التأسيس . وهى تملك الآن ٣٠ ألف فدان تقوم بزراعتها قصب سكر أساساً لكفاية حاجة مصانع السكر ، كما تزرع القمح والذرة والشعير والبقول .

١١ — شركة أراضي البحيرة : وقد تكونت فى يونيو ١٨٨١ ورأسماها ٧٥٠ ألف جنيه ، وكانت تملك فى ٣١ يناير ١٩٥٦ — ٣٨٨٥٨ فداناً .

١٢ — شركة أراضي الشيخ فضل : وقد تأسست فى مارس ١٩٠٥ ورأسماها ٦٩٠٠٠٠ جنيه . وفى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ كانت تلك الشركة تملك ٢٨٨٩ فداناً تزرعها قصب سكر ثم أصبحت تزرع القطن والقمح والشعير والذرة والبقول .

١٣ — شركة مصر العقارية : وهى فرع من بنك مصر ورأسماها ١١٦ ألف جنيه وفى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ كانت تملك ١١٦٠ فداناً .

١٤ — الاتحاد العقارى المصرى : وقد تأسس فى يونيو ١٩٠٥ ورأسمال هذه الشركة ٣٢٥ ألف جنيه بالإضافة إلى خمسة آلاف سهم تأسيس . وفى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ كانت تملك ١٤٢٣ فداناً .

ويتخذ إستغلال شركات الأراضى للأراضى الزراعية شكلين رئيسيين هما :

أولا : شكل المتاجرة بالأرض بوصفها سلعة، يجرى استثمار رأسمال محدد فى إصلاحها ، ثم يجرى بيعها والحصول على ربح من ذلك .

ثانيا : شكل زراعة الأرض باستخدام العمال الزراعيين وتسويق حاصلاتها فى السوق لأغراض الاستهلاك أو للأغراض الصناعية .

وعلى الرغم من أن هذه الشركات توصف رسميا بأنها شركات مساهمة مصرية ، فإن معظمها قد تكون أساسا برؤوس أموال أجنبية ، كما أن معظمها لا يزال مرتبطا فى نشاطه المالى بالمصارف التجارية الأجنبية مثل بنك باركليز (سابقا) وبنك الخصم الباريسى ، وغيرهما .

بنوك الرهن والتسليف :

قام هذا النوع من أنواع البنوك منذ سنة ١٨٨٠ بغية تقديم القروض إلى ملاك الأراضى الزراعية بضمان رهن أراضيهم وهذا هو غرض البنوك العقارية . أما بنوك التسليف فقد قامت بغية تقديم القروض إلى المزارعين بضمان رهن أراضيهم ، أو بضمان المحصول .

ولقد كان المالك العقارى المصرى والمزارع ، وخاصة الملاك والمزارعين المتوسطين والصغار فى حاجة دائمة إلى المال ، إما لتمويل عمليات شراء المزيد من الأراضى أو لتمويل شراء البذور والأسمدة . وكانوا لذلك يقعون فريسة سهلة للمرابين الذين كانوا يقرضونهم بفوائد تصل فائدتها إلى ٢٠٠ فى المائة أو أكثر ، وكان معظم هؤلاء المرابين من غير المصريين .

وفى رأينا أن ذلك كان يرجع إلى أن الأغلبية العظمى من المصريين هم من المسلمين الذين يحرم عليهم الإسلام التعامل بالربا ، وبما أدى إلى إحجام الأغنياء

منهم عن التعامل بالفائدة ، وأدى في الوقت ذاته إلى قيام الأجانب غير المسلمين بتلك المهمة كما قام بها بعض المصريين من غير المسلمين من الأقباط واليهود . ونحن نرى أثر المعارضة الإسلامية للاستغلال الربوى لرأس المال في إحجام الأغنياء المصريين حتى وقت قريب عن المساهمة في البنوك أو شراء الأسهم والسندات ، أو إيداع أموالهم في المصارف . وظل هذا الإحجام قائما حتى أنشئ بنك مصر وأخذ ينشر الدعاية القائلة بأن الفائدة المصرفية والفوائد على الأسهم والسندات ليست هي الربا الذي حرمه الإسلام ، وإنما هي نصيب المستثمر من ربح تجارى « حلال » يحصل عليه البنك من أعمال تجارية يقوم بها فى الزراعة والتجارة والصناعة .

وقد ظل المالك العقارى والمزارع المصريان يعتمدان على المرابى حتى سنة ١٨٨٠م ، عندما حلت الرأسمالية مشكلة الإقراض لأجل طويل فتأسس أول بنك للرهن العقارى هو « البنك العقارى المصرى » (الكريدى فونسييه) . وأنشئ البنك برأسمال قدمته البنوك المالية الفرنسية وحصل على امتياز ممارسة أعماله لمدة ٩٩ سنة . وكان رأسمال البنك حينذاك نحو أربعين مليون فرنك وسرعان ما تضاعف .

وفى سنة ١٩٠٥ م ، تأسس بنك آخر للرهن العقارى هو « بنك الأراضى المصرى » (لاند بانك أف ايجيبت) برأسمال قدمته السوق البريطانية .

وإلى جانب هذين البنكين قامت بنوك عديدة خلال الخمسين سنة الماضية ولكنها لم تستمر إلا لفترة محدودة ، ثم اختفت .

ولكن البنوك العقارية لم تواجه سوى مشكلة تمويل الملاك العقارين الذين يملكون مساحات من الأراضى تضمن ما يحصلون عليه من قروض طويلة الأجل .

ومن هنا قامت ضرورة لإنشاء بنوك ائتمان من نوع آخر تسكفل تقديم القروض القصيرة الأجل للمزارعين بضمان محصول الأرض .

وفي سنة ١٩٠٢م، أنشأ البنك الأهلى تحت رعاية الحكومة، بنكا للتسليف الزراعى هو « البنك الزراعى المصرى » وكان غرضه هو تقديم سلف صغيرة قصيرة الأجل للمزارعين بضمان المحصول . وكان صياغة الحكومة يقومون بتحصيل الأقساط المستحقة من سلف البنك من الفلاحين . وفى سنة ١٩٣٦م، انتهت تصفية ذلك البنك ، وهى التصفية التى تقررت سنة ١٩٣١م، وكشفت التصفية عن مدى ماحصله البنك من فائض قيمة على حساب المزارعين والفلاحين . إذ أخذ المساهم العادى - عند التصفية - على مبلغ ثمانية جنيهات ونصف جنيه استرلينى عن السهم الذى قيمته الاسمية خمسة جنيهات استرلينية بالإضافة إلى الأرباح السنوية التى حصل عليها المساهمون طوال السنوات الخمسة والعشرين التى مارس البنك فيها نشاطه .

وفي سنة ١٩٣٠م، قررت الحكومة الوفدية حينذاك إنشاء بنك حكومى - فردى للتسليف الزراعى، فنار عليها رجال البنوك وكبار الممولين وآثروا مع السراى على إسقاطها واحلال حكومة اسماعيل صدقى محلها غير أن ظروف الأزمة الرأسمالية العالمية التى بدأت سنة ١٩٣١م، وما كان لها من آثار خطيرة على حالة المزارعين اضطرت حكومة صدقى إلى تنفيذ إقامة بنك التسليف الزراعى برأسمال قدره مليون جنيه أكتتبت الحكومة بنصفه واكتتب الرأسماليون الفرديون فى نصفه الآخر ، وضمنت الحكومة لحاملى الأسهم حد أدنى من الربح نسبته خمسة فى المائة ، وقدمت له معظم ما احتاج اليه من أموال عامة بسعر فائدة منخفض ووحدت مهنة بأن يقوم بمنح سلفيات بضمان المحاصيل المزارعين الصغار ويقوم بتوزيع البذور الجيدة والأسمدة الكيماوية عليهم . وعرفت الحكومة المزارع الصغير بأنه الذى يملك ٥٠ فداناً أو الذى ينتج ويشون مالا يزيد عن مائة قنطار من القطن أو ٢٠٠ أردب من القمح

والحبوب الأخرى أو ٣٠٠ أردب من الارز . ومع أنه كان الأصل في إنشاء البنك هو خدمة المزارعين الصغار أو المتوسطين ، فإن كبار الملاك استفادوا أيضاً من خدماته وخاصة في حصولهم على التقاوى والأسمدة . ثم أخذوا يشكون من عدم تمتعهم بمزايا الاقتراض بسعر فائدة معتدل فقررت الحكومة - بالاتفاق مع البنك - رفع الحد الملكية التي يجوز لصاحبها الحصول على نفقات الزراعة والحصاد إلى مائتي فدان ، واعتبرت مالك المائتي فدان مالكا متوسطاً ، كما عرفت المزارع المستفيد من سلف البنك بأنه هو الذي ينتج ويشون ما لا يزيد على ٣٠٠ قنطار من القطن ، أو ٤٠٠ أردب من القمح والحبوب الأخرى ، أو ٦٠٠ أردب من الارز .

وهذه البنوك الثلاثة هي التي لا تزال قائمة حتى الآن في مصر ، وبيانها كالآتي (وفقاً للكتاب السنوي لبورصة الأوراق المالية في مصر لسنة ١٩٥٧)

١- البنك العقاري المصري : (وهو تحت الجراسة) وقد تأسس في فبراير ١٨٨٠ بغرض تقديم قروض بضمان رهن الأراضي للملاك العقاريين . وقد بلغ مجموع القروض التي أصدرها البنك في ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ مبلغ ١٢,٨٢٤,٥٢٨ جنيهاً موزعة كالآتي :

قروض برهن ملكيات زراعية	٣,٧٥٦,٤٤٣	جنيهاً
» » » مختلفة	٤١٣,٠٨٦	»
» » » في المدن	٨,٦٥٤,٩٩٩	»

ويتكون رأسمال البنك من الاصدارات التالية :

٣,٩٥٧,٥٠٠ جنيهه (١٠٠ مليون فرنك) مقسمة إلى أربعة ملايين سهم ، قيمة كل سهم منها ٥٠٠ فرنك (مدفوع منها ٢٥٠ فرنك) .

٥,٤٧٦,٠٤٨ جنيه ، صادرة في سندات .

الى جانب ألفي سهم من أسهم التأسيس ليس لها قيمة اسمية موزعة في مجموعات عشرية .

ويستثمر البنك أمواله في السندات الحكومية ، وفي سندات بنك الأراضي المصري ، وفي أسهم البنك الأهلي ، وفي شركات المباني العقارية ، ومنها شركة الشمس وشركة مصر الجديدة .

وفيما يلي بيان مجموع القروض التي أصدرها البنك منذ سنة ١٩٥٢/١٩٥١ :

١٩٥٢/١٩٥١	١٠,٧٩٤,٥٣٩	جنيها
١٩٥٣/١٩٥٢	١٠,٥٠٦,٠٨٣	»
١٩٥٤/١٩٥٣	٩,٧٧١,١٩٦	»
١٩٥٥/١٩٥٤	١٠,٧٠٣,٨٨٦	»
١٩٥٦/١٩٥٥	١٢,٠١٨,٩٠٨	»

وقد حصل البنك خلال تلك السنوات الخمس على الأرباح الصافية الآتية :

١٩٥٢/١٩٥١	٢٨٦,٩٧٢	جنيها
١٩٥٣/١٩٥٢	٣٨٣,٥٧٧	»
١٩٥٤/١٩٥٣	٣٨٥,١٤٣	»
١٩٥٥/١٩٥٤	٣٨٧,١٨٧	»
١٩٥٦/١٩٥٥	٢٨٩,٤٤٨	»

٢ - بنك الأراضي المصري : (وهو تحت الحراسة) وقد تأسس في يناير ١٩٠٥ بغرض منح القروض بضمان رهن الأرض ، ويتم سدادها لآجال طويلة أو آجال قصيرة . وقد بلغ مجموع القروض التي قدمها البنك خلال السنوات الخمس الأخيرة ما يلي :

١٩٥٢/١٩٥١ ٢,٢٩٦,٦٢١ جنيها

» ١٩٥٣/١٩٥٢ ٢,٠٤٧,٣٣٢

» ١٩٥٤/١٩٥٣ ٢,١٥٠,١٥٧

» ١٩٥٥/١٩٥٤ ٢,٠٦٨,٠٥٤

» ١٩٥٦/١٩٥٥ ١,٩٤٩,٣٦٤

وبلغ صافي أرباحه في المدة ذاتها :

١٩٥٢/١٩٥١ ١٣٠,٩١٥ جنيها

» ١٩٥٣/١٩٥٢ ٦١,٢٢٨

» ١٩٥٤/١٩٥٣ ٣٢,٢٠١

» ١٩٥٥/١٩٥٤ ٤٦,٩٩٠

» ١٩٥٦/١٩٥٥ ٢٣,٢١٧

ويتكون رأسمال البنك من الاصدارات التالية :

٧٥٠,٠٠٠ جنيه مقسمة إلى أسهم عادية

٧٢٩,٥٩٨ جنيه سندات

٣ - بنك التسليف الزراعى والتعاونى : وقد تأسس فى يوليو ١٩٣١ م ، بأسم « بنك التسليف الزراعى المصرى » ثم غير اسمه فى مارس ١٩٤٩ م ، إلى « بنك التسليف الزراعى والتعاونى » ، وغرض هذا البنك هو تقديم القروض القصيرة الأجل إلى المزارعين الأفراد والجمعيات التعاونية بضمان المحصول ، وتمويل شراء التقاوى والأسمدة وأدوات الإنتاج الزراعى والإشراف على عمليات التمويل لحساب الحكومة . وقد اتسع مجال نشاطه حتى أصبح يشمل ميدان الائتمان الزراعى كله .

وبلغ رأسمال البنك ١٥٠٠.٠٠٠ جنيه مقسمة إلى ٣٧٥ ألف سهم عادى ، ويتكون مجلس إدارته من ممثلين للحكومة ، وممثلين لحماية الأسهم الأفراد ، وممثلين للجمعيات التعاونية .

ولقد جرت عملية الاستغلال المصرى للأراضى والمحاصيل الزراعية على أساس الحصول على فائدة سنوية تتفاوت بين تسعة وسبعة فى المائة على القروض الطويلة الأجل وتفاوت بين خمسة وثلاثة ونصف فى المائة على القروض القصيرة الأجل . وإذا عجز المقترض عن سداد قرضه فى ميعاده قام البنك بالحجز على أرضه أو على محصوله وبيعها بالمزاد العلنى .

وتوضح الدراسة التفصيلية لعمليات هذه البنوك كيف أن المالك العقارى مرتبط ارتباطا تبعيا بتلك البنوك إلى حد أن كثيرين من هؤلاء الملاك قدمرت بهم أوقات لم يكونوا هم فى الواقع الذين يملكون أراضيهم وإنما كانت البنوك العقارية هى التى تملكها كما حدث فى سنة ١٩٠٧ م ، عندما قدرت قيمة الأرض الزراعية فى مصر بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه بينما بلغت القروض المربوطة على تلك الأرض ٦٠ مليون جنيه . وقد ظلت مشكلة الديون العقارية مشكلة رئيسية تدور حولها المناقشات البرلمانية ويطالب النواب والشيوخ بتصنيفها وتحدث بيانات الحكومات المتعاقبة عن وسائل حلها حتى عهد قريب .

كبار الملاك العقاريين :

في الوقت الذي كانت فيه شركات الأراضي وبنوك الرهن والتسليف الزراعي تستغل الأراضي الزراعية والملاك والمزارعين والفلاحين عن طريق المضاربة بالأرض والمحاصيل ، وعن طريق القروض والسلف والبيع الجبرية كان كبار الملاك العقاريون يستغلون المزارعين والفلاحين إلى أقصى حد ممكن.

وكان كبار الملاك يلجأون في استغلالهم إلى وسيلة رئيسية هي وسيلة تأجير أراضيهم الزراعية . وكان للتأجير أسلوبان هما :

(أولا) تأجير المزرعة صفقة واحدة لأحد كبار الوسطاء ويقوم الوسيط بتأجيرها في مساحات صغيرة تتفاوت بين فدان وخمسة أفدنة لصغار المزارعين.

و (ثانيا) تأجير المزرعة لعدد من الوسطاء بغية إيجاد تنافس بينهم لزيادة الإيجار . وفي هاتين الحالتين كان الوسطاء ، علاوة على الارتباط القانوني بالقيمة التجارية المتفق عليها بالعقد ، يدفعون — عينا أو نقداً ، صراحة أو بطريق الالتواء — أتوات أخرى للملاك أو الوكلاء والسماسرة . وهذا كله مع الإيجار والربح المركب كان يقع على كاهل الفلاح .

ونلاحظ أن كبار الملاك العقاريين أصبحوا يلجأون ، أكثر فأكثر ، إلى أسلوب تأجير أراضيهم بدلا من زراعتها على اللزمة منذ سنة ١٩٣٩ يؤخذ من الإحصاءات الرسمية أن المساحات المنزرعة بإيجار قد زادت من نسبة ١,٧٣ ٪ سنة ١٩٣٩ إلى ٦,٧ ٪ سنة ١٩٤٩ ثم إلى ٧,٥ ٪ سنة ١٩٥٢ م .

ويرجع الاتجاه كبار الملاك العقاريين إلى تلك الوسيلة من وسائل الاستغلال إلى أن الدخل من الإيجار كان أكبر من الدخل من الزراعة على اللزمة . وتبين الإحصاءات أن متوسط دخل الفدان كان في سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ م ، لا يزيد على سبعة عشر جنيها ونصف جنيهه ، بينما كان الإيجار يبلغ أربعين جنيها . وفي

سنة ١٩٤٨م، قدرت لجان الضرائب متوسط القيمة التي ينتجها الفدان بنحو ثمانية عشر جنيها ونصف جنيه في حين كانت وزارة الأوقاف تؤجر أراضيها في الوجه البحرى بمتوسط ثلاثين جنيها لكبار الزراع ، وبمتوسط ثمانية وثلاثين جنيها ونصف جنيه لصغار الزراع ، وفي الوقت ذاته ، قامت مصلحة الفلاح بعمل بعض البحوث في الدائرة الزراعية والتفتيش ، تبين منها أن إيراد الزراعة على الذمة يقل عن إيراد الأراضي المؤجرة بنسبة الثلث . ولهذا ، فقد كان الملاك العقاريون — وحتى الملاك المقيمون في القرى لا يزرعون أرضهم بأنفسهم ، وإنما كانوا يفضلون تأجيرها لصغار الزراع لأن ذلك أريح لهم .

وقد أدى ذلك إلى إرتفاع إيجارات الأراضي الزراعية من نسبة ١٠٠٪ سنة ٣٨/٣٩ إلى نسبة ٤٧١٪ سنة ١٩٥٠/١٩٥١م ، وأدى إرتفاع الإيجارات إلى إرتفاع أثمانها بسبب التنافس على اقتنائها باعتبارها رأسمال مدر للربح حتى وصلت أثمان الأرض إلى أرقام قياسية ، كما أدى إلى دخول عدد كبير من أصحاب المهن غير الزراعية ، الذين يقطنون في المدن ، إلى ميدان تملك الأرض الزراعية واستغلالها لاستغلالا غيايبيا عن طريق الإيجار ، ونشأت بذلك طبقة من الوسطاء الذين يتعامل الملاك العقاريون عن طريقهم — مع الفلاحين ، وكان هم هذه الطبقة هو الحصول على دخل من فروق الإيجار دون أن يساهموا بأي نصيب في زيادة الإنتاج الزراعى أو العناية به .

ومن ناحية أخرى ، كان بعض الملاك العقاريين يقومون بزراعة جزء من أراضيهم على الذمة وخاصة في إنتاج المحاصيل التي تحتاج إلى استثمار كبير وتدر أرباحاً عالية مثل محاصيل الموز والمواخ والقطن وقصب السكر ، بينما كانوا يؤجرون الجزء الآخر من أراضيهم للمزارعين لإنتاج المحاصيل القليلة الربح والتي تحتاج إلى عمل شاق مثل البرسيم والأرز والذرة .

وقلائل جداً هم كبار الملاك العقاريين الذين كانوا يزرعون كل أراضيهم على الذمة .

وكان لكبار الملاك العقاريين بالإضافة إلى تلك الوسائل الاستغلالية الرئيسية، وسائل أخرى عديدة لاستغلال الفلاح . ومن هذه الوسائل :

- ١ - إضافة مصاريق الخفر وتطهير المصارف والرى ، على المزارع ، بأرقام أكثر من الحقيقة ،
- ٢ - زيادة القيمة الإيجارية بدسبة متصاعدة عند زيادة أسعار القطن عن حد معين و٣ - اشتراط توريد مقادير معينة من حيازة القمح حتى يستفيد المالك من زراعة أكبر مساحة من القطن لنفسه ، و٤ - شراء المحاصيل الناتجة من الفلاح قبل نضجها بأسعار زهيدة ، تحت ضغط حاجة الفلاح إلى المال للصرف على زراعته ، و٥ - المتاجرة بالأسمدة والتقاوى بأسعار عالية ، و٦ - تأجير الآلات الزراعية بأجور مضاعفة . و٧ - تسليف الفلاح بفوائد فاحشة .

ولقد كان الملك السابق ، وأفراد الأسرة المالكة يمثلون أبشع صور استغلال كبار الملاك العقاريين للفلاحين ، وكانوا يمتلكون الأراضى الزراعية التى اغتصبوها - كما اغتصب بعض كبار الملاك العقاريين أراضيهم - من الفلاحين عن طريق وضع اليد أو المنح أو الهبات أو الشراء بأقل الأسعار نتيجة لما كان لهم من نفوذ سياسى وإدارى .

فبينما كان إسماعيل يملك يوم توليه الحكم ١٥ ألف فدان ، فقد أصبح - بعد ١٧ سنة من حكمه - يملك ٩٥٠ ألف فدان استولت عليها الحكومة بعد عزله . وكان الملك فؤاد يملك عند توليه الحكم سنة ١٩١٧ م ، ثمانمائة فدان . فبلغ ما يملكه يوم وفاته سنة ١٩٣٦ م ، نحو ٢٨ ألف فدان ، بالإضافة إلى ٤٥ ألف فدان من الأراضى الموقوفة التى كانت إدارتها موكولة إليه . وكان فاروق يملك عند توليه الحكم ١٢ ألف فدان فبلغ ما كان يملكه يوم عزله نحو ٤٨ ألف فدان بالإضافة إلى ٤٥ ألف فدان من الأراضى الموقوفة التى كانت إدارتها موكولة إليه . وقد قدرت الاحصاءات الرسمية الأراضى التى كان يملكها أفراد أسرة محمد

على ، والتي صودرت بدون تعويض في نوفمبر ١٩٥٤ م ، بنحو ١٥٩ ألف فدان .

وكان الملك السابق وأفراد الأسرة المالكة يستغلون أراضيهم بالوسائل نفسها التي يمارسها كبار الملاك العقاريين ، أو بوسائل الاستغلال الرأسمالي الممثلة في الإيجار والزراعة على الذمة للحاصلين الزراعية للسوق . فقد كان إسماعيل يزرع معظم أراضيه قطناً وقصب سكر ، وكان يستخدم في زراعتها الأيدي العاملة الأجنبية وأحدث الآلات الزراعية وكان يحصل من أراضيه على ربح سنوى متوسطه ٤٤ ألف جنيه .

وكان فاروق يستغل أراضيه الزراعية استغلالاً تجارياً ومالياً . وكان يضارب بالأراضي ويبيع محاصيله من أراضيه وبساتينه وحدائقه ، في السوق ، بالإضافة إلى أنه كان يستثمر جزءاً من أمواله في أسهم الشركات المالية والصناعية . وقد قدرت إيراداته من ممتلكاته في سنة ١٩٥١ م ، بنحو ثلاثة أرباع مليون جنيه . وبالطريقة ذاتها كان أفراد الأسرة المالكة يستغلون أراضيهم .

وصحيح أن الملوك وبعض أفراد الأسرة المالكة كانوا يفرصون نوعاً من أنواع السخرة على الفلاحين الذين يعملون في أراضيهم ، ولكن ذلك كان راجعاً إلى أنهم كانوا يملكون السلطة السياسية ويستخدمون أجهزة الدولة الإدارية لحسابهم ، ويستغلون إنعدام الديمقراطية الشعبية الفعلية وعدم تنظيم الفلاحين . وكان الأمر كذلك فيما يتعلق ببعض كبار الملاك العقاريين الذين يتولون مناصب سياسية أو إدارية .

أراضي الحكومة :

وتعتبر الحكومة في مصر مالكة كبيراً للأرض . ومعظم أراضي الحكومة هي من الأراضي البور ، وهي تستثمرها بطريق استصلاحها ثم بيعها بالربح

للمزارعين في وحدات تتفاوت مساحتها بين ثلاثة وخمسة أفدنة . ومع أن سياسة بيع أراضي الحكومة كانت - من الناحية النظرية تهدف إلى توسيع نطاق الملكيات الصغيرة ، إلا أنها كانت - في التطبيق - تتم لمصلحة كبار الملاك .

ففي الفترة من عام ١٩٣٥ إلى ١٩٥٠ بلغت جملة الأراضي التي باعتها مصلحة الأملاك الأميرية ١٨٢٦٢٣ فداناً بيع معظمها إلى كبار الملاك على الوجه التالي:

المساحة المباعة بالفدان	النسبة المئوية	الملاك
٣١١١	٠.١٧٪	صغار المزارعين
١٣٨٢٧	٧.٦٪	اقطاعيات خريجي المعاهد الزراعية
١٦٣٦٧٦	٩٠.٧٪	كبار الملاك

وكانت الحكومة تكلف اصلاح الفدان نحو ستين جنيتها وتديعة بشمن يتفاوت بين ١٣٠ ، ١٨٠ جنيتها .

ومن ناحية أخرى تملك الحكومة أراضي زراعية تقوم بتأجيرها للمزارعين ، كما تؤجرها لمن يسمون بعمال المعاشات أو التملية ، وذلك مقابل ما يقوم به هؤلاء من أعمال في أراضي الحكومة . ولا تعتبر مثل تلك الأراضي مؤجرة تأجيراً حراً ، وإنما تعتبر هذا النوع من أنواع التأجير شديداً بنظام الانتفاع . وقد حصلت الحكومة سنة ١٩٤٩ / ١٩٥٠ م ، إيجارات من أراضيها بلغت نحو ٨٢٤٣٦٤ جنيتها .

وتملك الحكومة أراضي زراعية تقوم باستغلالها استغلالاً مباشراً برراعتها على الزمة كمزارع مدرة للربح ، كما تزرع جزءاً صغيراً من تلك الأراضي

كحقول تجارب لإجراء أبحاث خاصة بتربية النباتات أو لإجراء تجارب زراعية
وكيميائية مختلفة وتجارب للإرشاد الزراعي .

وتعتبر في حكم أراضي الحكومة الأراضي الموقوفة للأغراض الخيرية والتي
تديرها وزارة الأوقاف . وهى أراضي يجرى استغلالها - فى الغالب الأعم -
عن طريق التأجير .

الضرائب :

تحصل الدولة على ضرائب الأطنان الزراعية مقابل الخدمات العامة التي
تؤديها للزراعة وخاصة خدمات الري والصرف ومقابل الخدمات المدنية التي
تؤديها للريف مثل خدمات التعليم والصحة .

وكانت الضرائب المفروضة على الأرض قبل استقرار الملكية الفردية وقيام
أشكال الاستغلال الرأسمالي في الزراعة غير عامة وغير موحدة وكانت تتحدد
وفقاً لأهواء الحكام .

وفي سنة ١٩٣٩م، صدر أول قانون نظم الضريبة على الأراضي الزراعية تنظيماً
كاملاً وهو معمول به حتى الآن مع تعديلات أدخلت عليه واقتضتها طبيعة العمل
وبصورة ألغت جميع القوانين التي سبقتها . وقد حدد ذلك القانون الضريبة بنسبة
عامة مقدارها ١٦ في المائة من الإيجار السنوى للفدان وقدرت لجان الضرائب
القيمة الإيجارية للفدان على أساس الكفاءة الإنتاجية ، وباعتبار الأرض رأسمالاً
يؤدى دخلاً ، وقدرت قيمة الأطنان الزراعية بما يعادل عشرة أمثال القيمة
الإيجارية التي اتخذت لربط ضريبة الأطنان وقدر الربح الذي يغله الفدان بما
يعادل ٧ في المائة سنوياً من ثمنه أى أنه يدر ربحاً يغطى ثمنه في ١٤ سنة .

وفي سنة ١٩٤٩م، صدر قانون بتخفيض نسبة الضريبة من ١٦ إلى ١٤ في المائة كما ألغى الحد الأقصى الذي قرره قانون ١٩٣٩م، ومقداره ١٦٤ قرشا للفدان .

وفي الوقت ذاته ، يعنى القانون أراضي الحكومة من الضرائب ، كما كان يعنى أراضي الرزقة التابعة لوزارة الأوقاف من الضريبة . وقد صدر في سنة ١٩٥٣ قانون أعفى الأراضي البور من الضريبة ، وألغى إعفاء أراضي الرزقة .

ويلاحظ سيد مرعى وجود عيوب في نظام ضرائب الأتبان ويطلب بوجوب أن يكون ربط الضريبة بنسبة واحدة على غلة الأرض دون قيد أو استثناء ، حتى تتساوى الأرض القوية والمتوسطة والضعيفة في المعاملة ، كما يطلب بفرض الضرائب على أراضي الحكومة التي تستغلها بالإيجار أو بالزراعة على الذمة .

القطن :

بالإضافة إلى أن أشكال استغلال الأرض الزراعية كانت أشكالا رأسمالية . وبالإضافة إلى أن الضرائب المربوطة على الأرض تحدت على أسس رأسمالية ، فإن نظام التصرف في المنتجات الزراعية الأساسية كان نظاما رأسمالياً واضحاً وخاصة فيما يتعلق بالقطن والقمح وقصب السكر .

فالقطن سلعة رأسمالية لا تستهلك استهلاكاً مباشراً في الريف ، وإنما يجري نقلها إلى السوق المحلية وإلى السوق العالمية . والقمح سلعة رأسمالية لا يستهلكها الفلاحون وإنما يستهلكها سكان المدن عن طريق السوق المحلية . وقصب السكر سلعة صناعية . بل أن معظم المنتجات الزراعية — بما في ذلك الخضروات والفاكهة — قد أصبحت قبل سنة ١٩٥٢م، على الأقل سلعاً رأسمالية يجري تبادلها وتوزيعها عن طريق السوق .

ونظراً إلى أن القطن هو مثل بارز على ما نقول ، فلا بد لنا من أن نعرض له ببعض التفصيل .

لقد عرفت مصر القطن منذ العصور القديمة . ولكنه لم يرق بدور هام في الإقتصاد الزراعى للبلاد قبل عهد محمد على . وعندما توقف تصدير القطن من أمريكا بسبب الحرب الأهلية (١٨٦١ - ١٨٦٥ م) ، اتسعت زراعته في مصر وزاد المحصول من نصف مايون قنطار إلى ما يربو على الضعف ، بينما جاوز سعره أربعة أمثال ما كان عليه . ومنذ ذلك الحين أصبح القطن هو العامل المسيطر على الزراعة في مصر ، وعلى الإقتصاد المصرى بوجه عام . وظلت أحوال إنتاجه متطورة بدوورة الفيضان ، إلى أن أدخل نظام الري الدائم واستقر نظام الري الدائم بتشديد القناطر والخزانات في أماكن مناسبة على طول مجرى النهر لحجز بعض مياه الفيضان ، ثم إطلاقها عند الحاجة للاحتفاظ بالمسبوب المطلوب . وكانت قناطر الدلتا التى شرع محمد على فى إنشائها عام ١٩٣٥ م ، أولى المحاولات من هذا النوع ، ثم كان بناء خزان أسوان سنة ١٩٠٤ م ، المحاولة الثانية .

وقد أدى تعميم نظام الري الدائم إلى زيادة محصول القطن ، وكان معظم هذا المحصول يصدر إلى الأسواق الخارجية ؛ الأمر الذى أدى إلى إتساع التجارة الخارجية لمصر .

ومن ناحية أخرى ، اقتضى القطن وحاجته إلى التمويل حتى يباع فى السوق ، قيام النظام المصرفى الحديث على شكل البنوك التجارية التى تقوم بتمويل عمليات وتسويق المحصول .

وفى الوقت ذاته ، كانت لأسعار القطن آثار عميقة فى تقرير مستوى معيشة الفلاحين ، بصفة خاصة ، ومستوى معيشة المصريين جميعاً بوجه عام ، وكانت تلك الأسعار تتحدد وفقاً لقوانين السوق الرأسمالية العالمية ، وتتأثر - صعوداً أو هبوطاً - بحالة تلك السوق .

ولا ضرورة للإسهاب في محاولة البرهنة على أهمية القطن كسلعة رأسمالية، وعلى أثره في تحديد الصفة الرأسمالية لاستغلال الأرض الزراعية في مصر، ويكفي في ذلك أن نقول كما قال محافظ البنك الأهلي سنة ١٩٣١ م :

« لا أخالني مبالغاً إذا قلت إن مصلحة الفلاح المصرى الذى يشتغل فى حقله بعيداً بآلاف الأميال عن الأسواق التى يباع ويشترى فيها محصوله من القطن وما يصنع منه ، قد تتأثر بحرب أهلية فى الصين ، أو باضطرابات سياسية فى الهند، أو باضراب العمال فى إنجلترا ، أو بأزمة مضاربات فى بورصة نيويورك .

وهكذا، فلقد كانت ملكية الأرض الزراعية فى مصر قبل سنة ١٩٥٢ م، ملكية فردية رأسمالية، وكان استغلالها رأسمالية فردياً ، وكان نظام توزيع المنتجات الزراعية نظاماً رأسمالية فردياً .

أبعد كل هذا يمكن أن يكون هناك أى رأى علمى يقول انه كانت فى مصر اقطاعية بالمعنى الاقتصادى للاقطاعية حتى سنة ١٩٥٢ م ؟

ولكن المسألة الزراعية ليست مسألة الارض والمحاصيل الزراعية فحسب، وانما هى مسألة الفلاحين أولاً وقبل كل شئ... من هنا فإن دراسة القوى الاجتماعية فى الريف المصرى قبل سنة ١٩٥٢ م، أمر ضرورى لفهم المسألة الزراعية حتى ذلك الحين .

المجتمع المصرى من الاقطاع إلى الـأسمالية
[قراءات (٢)
عهد حملة السندات]

عهد حملة السندات (*)

قبل الخديوى تعيين مراقبين من الأجانب لمختلف المصالح المالية نتيجة للضغط السياسى من قبل حملة السندات . ولم يقتنع الأجانب بهذه الامتيازات بل طلبوا على الفور وحصلوا فعلا على مراقبة الوزارة كلها تاركين لسموه السلطة الاسمية . ولقد منى الخديوى بامتيازات اقتصادية هامة فى مقابل التصديق على هذا الطلب الأخير . وحيث فصل عدداً كبيراً من الموظفين المصريين وعين فى أما كنهم موظفين من الأجانب بمرتبات ضخمة دون أن يكون لهم دراية بلغة البلاد ، بل كانوا عاجزين عن القيام بأى واجب سوى قبض مرتباتهم .

وكان القنصل الانجليزى العام يبلغ حكومته بكل ما يحدث أولاً بأول . وفى الثانى عشر من يوليو ١٨٧٧ م كتب إلى حكومته يقول بشأن كوبونات السندات المستحق دفعها :

« إن المبلغ المطلوب وهو ٢٠٧٤٩٧٥ مليوناً من الدولارات ، قد دفع بأ كمله أمس إلا أننى أخشى أن تكون هذه النتائج قد تمت على حساب تضحيات جسيمة سوف تلحق بالفلاحين نظراً لإكراههم على بيع محاصيلهم النامية ، وعن طريق جمع الضرائب مقدماً . كل هذه المبالغ يجب احتصارها بطريقة أو بأخرى من قطر قد أنهكته الضرائب الباهظة . وفى نفس الوقت أخشى أن تبارك الإدارة الأوربية انهيار الفلاحين الذين هم عماد الثروة فى البلاد :

(*) البرت فارمان — كتاب « مصر وكيف قدر بها » عهد حملة السندات من

مما يجعلنى أعتقد أن الإنجليز يجلبون لأنفسهم مسؤولية خطيرة .

هذه الرسائل وغيرها من الرسائل الهامة لم تخفف من حدة ضغط لندن وباريس رغم أنها كلفت القنصل العام استيلاء زرايلى ونقله آخر الأمر .

وفي الثلاثين من نوفمبر عام ١٨٧٨م كتب إلى حكومته تقريراً يقول فيه :

« إن الخزينة خاوية ولم تدفع مرتبات الجنود وموظفى الحكومة منذ عدة شهور ، وقد تفشى البؤس والشقاء بين أفراد الطبقة الأخيرة » - وكان يلغى عليه أن يضيف قوله :

« إن مئات الموظفين الأجانب الذين كانوا لا يعطون شيئاً كانوا يتقاضون مرتباتهم الباهظة كل شهر على الفور » .

وقد تعرض أحد الكتاب الإنجليز لوصف الموقف فى أوائل سنة ١٨٧٩م ، ولم يحاول إخفاء شعوره بالفخر لما صادف انجلترا من حسن الطالع فى الاستيلاء على مصر :

« بدأ العام الجديد دون أن تطرأ فى تحسينات أى الموقف المصرى ، فإن الوسائل المالية العدوانية التى كان يتبعها العهد القديم مازالت قائمة على قدم وساق ومع هذا تجد الخزينة خاوية الوفاض ، كما أن الموظفين الوطنيين الذين لم يتقاضوا مرتباتهم ، إلى جانب أفراد الجيش والدائنين المحليين ، كل هؤلاء يقاسون ويصيحون كما كانوا يفعلون فى الماضى إلا أن الجيش الحافل من الموظفين الأوروبيين هم الذين يشعرون بالرضا ، نظراً لأنهم يتقاضون مرتباتهم الضخمة كاملة غير منقوصة . والحقيقة أنه إذا لم يكن هناك أسباب للشكوى ضد هذا النظام الجديد سوى وجود هذا العدد من الأجانب الذين يكادون لا يعملون ويتقاضون مثل هذه المرتبات . بينما لم تدفع متأخرات الموظفين المصريين وكل أفراد الجيش

على اختلاف روايتهم لعدة شهور فإن هذا السبب وحده كفيلا لتعليل هذا السخط العام الذى يزداد ويرتفع صوته كل يوم .

وإزاء هذه الحقائق وإزاء الجوع المنتشر بين الأهالى فى الوجه القبلى بسبب انخفاض النيل كانت الصحف الانجليزية (والكتاب الانجائى منذ ذلك الحين) تنسب هذا الاستياء الوطنى إلى الخديوى مدعية أن هذا كله من جراء تصرفاته .

أما بالنسبة لعام ١٨٧٧م الذى بلغ إيراده ٩٤٣٠٠٠ ر. جنيه استرلى فقد دفع ٩٠٩ و ٧٣ و ٧ جنيهات فوائد لخدمة السندات وحوالى مليون من الجنيهات لانجلترا فائدة على نصيبها من أسهم قناة السويس ، بالإضافة إلى سداد الجزية التركية . ولم يبق سوى مليون من الجنيهات لكل المصروفات الخاصة بالحكومة بما فى ذلك الجيش وكبار الموظفين الأجانب والواقع أن نفس القول ينطبق على عام ١٨٧٨م كذلك .

ويلبغى أن تذكر أنه لم يكن ثمة مجالس بلدية فى مصر ، بل كانت جميع المصروفات بما فيها مصاريف المدن والقرى والجسور والقنوات ومصاريف المدارس تدفع من خزانة الحكومة إما فيما يتعلق بالمبلغ المتبقى للمصروفات الجارية ، وكانت تبلغ ربع القيمة الضرورية ، فكان الخديوى مسئولاً بالاتفاق منه على الأمن العام وحسن سير العمل الحكومى ، ثم يعامل بعد ذلك كله على أنه مجرم لأنه لم ينبجح فى ذلك .

ولقد شاهدت بنفسى مالية مهتر وإيراداتها وقت وصولى ، ومهما بلغت آثم الخديوى السابقة ، فإنه قد بذل ما فى وسعه بعد أوائل سنة ١٨٦٧م لى يخفف من حدة الموقف المالى فلم يرقم بعد ذلك بإقامة القصور أو مد خطوط السكك الحديدية أو أسلاك البرق أو شراء بواخر أو مصاريف شخصية أكثر

من مصاريق أمراء أوروبا الصغار أو أكثر مما تسمح به ثروة الخديوى ، قبل أن يصير خديوياً .

هذا ولقد زعمت الحكومات الأجنبية ، على العكس مما يقول به الخديوى ، أن إيرادات الحكومة إذا أحسن التصريف فيها تكفى لتسكين الحكومة من دفع فوائد قدرها ١٪ على ديونها وعندما تولت الوزارة الأوروبية زمام السلطة أدركت أن هذا ليس بصحيح ، ومن ثم بحثت عن موارد أخرى تساعد على الوفاء بوعدها لحملة السندات الذين مهدوا لها سبيل الحصول على هذه المراكز المريحة . ولو أمكن الوفاء بهذه الوعود لاستحقت السندات التى أشتريت أصلاً بمبلغ يتراوح من ٥٠ إلى ٧٠ سنتاً لكل دولار قيمتها الاسمية . وكان أول عمل قامت به الوزارة هو طلب قائمة بالمتلكات الشائعة الخاصة بالخديوى وأسرته .

وكان إسماعيل باشا ، قبل أن يصير خديوياً ، من أثرى أمراء الشرق وأكثرهم بذخاً وإسرافاً ذلك أنه ورث ممتلكات ضخمة تشتمل على مبان بالإسكندرية والقاهرة ، وأرض زراعية مخصصة لزراعة قصب السكر بالوجه القبلى . وكانت هذه الضياع يقوم على إدارتها أناس أكفاء وتغل محاصيل وفيرة ، وباعتلاء عرش الولاية على مصر ورث أموالاً طائلة أيضاً . وكان بلاشك مولعاً بالاعتناء ، وحينما أصبح حاكماً مطلقاً على مصر ازدادت أراضيه زيادة كبيرة ، ففى خلال عشر سنوات بلغت مساحة أراضيه ٩٥٠.٠٠٠ فدان ، وقد حصل على جزء من هذه الأراضى عن طريق الشراء ولكن الجزء الأكبر قد استصلح عن طريق إنشاء قنوات الرى وتسوية الأراضى وإعدادها للزراعة بمختلف الوسائل .

ونتيجة لاعتناء هذه المساحات الإضافية من الأراضى ، وجعلها فى حالة تصلح للزراعة .

عرض الخديوى نفسه لاستدانة مبلغ ٤٣ مليون فرنك زيادة على صافي الأرباح التى كانت تدرها كل أراضيه .

ويمكننا أن نكون فكرة عن قيمة هذه الممتلكات إذا عرفنا أنها كانت توازى حوالى خمس الأراضى المصرية وتنتج سنوياً ما يزيد على محصول مليون فدان . وكان يملك بالإضافة إلى هذه الأراضى خمسة عشر مصنعاً للسكر ذات مبان ضخمة وفى حالة جيدة ، إذا كانت تحتوى على خمسين آلة لعصر قصب السكر ، كما كان يملك مصنعين قديمين غير صالحين للاستعمال إلى جانب مواد أخرى لإقامة ثلاثة مصانع أخرى . كما يوجد كذلك حوالى ٢٥٠ ميلاً من الخطوط الحديدية يسير عليها أربعون عربة وعدد آخر من معدات النقل وكلها مخصصة لنقل القصب إلى هذه المصانع . ولم يمنع وجود هذه الخطوط الحديدية من استخدام عدد كبير من الجمال ولقد شاهدت صفوفاً طويلة من الجمال لمسافة أميال وهى تقوم بحمل القصب إلى محطات السكة الحديد .

وكان الخديوى قد نقل ملكية جزء كبير من هذه الممتلكات إلى أفراد أسرته . وبناء على طلب الوزارة الأوربية انتقلت ملكيتها جميعاً ، بالإضافة إلى ملكياتهم الخاصة ، إلى الدولة لىكى تساعد فى التخفيف من الضائقة المالية .

وكان بعض هذه الأراضى مزهوناً وفاء لمبلغ ٤٣ مليون دولار ، ولكن أكثر من ٥٠ ألف فدان كانت خالية من الموانع . وهكذا انتهت ملكية أئمن ضيعة فردية فى العالم حينما كان الخديوى يمتلكها جميعاً . وكانت الهبة تتضمن كذلك ممتلكات عديدة شاسعة فى القاهرة والإسكندرية .

وكان من بين المشروعات التى قدمها العضو الانجليزى فى الوزارة بصفة رسمية هو القيام برحلة إلى لندن لىكى يحصل على قرض مقابل رهن الأراضى

الخالية من الموانع . وقد اجتمع بالمسؤولين بينك روتشيلد . وكانت هذه فرصتهم فلما لا ينتفعون بها . . أن مصر في حاجة إلى نقود وكانت الضمانات كافية وسعر الفائدة مرتفعاً . والمسألة الوحيدة هي كمية الدم التي ينبغي أن يحصلوا عليها أما بالنسبة للوزير فقد كان على استعداد لقبول الشروط التي يعتقدون أنها مناسبة . ولذلك قرر عقد بمقتضاه يتعهد هذا البنك بطرح سندات قيمتها ٨٥٠٠٠٠٠ جنيه استرليني بفائدة قدرها ٧.٣٪ بضمان رهن الممتلكات الخالية من الموانع التي تنازلت عنها أسرة الخديوى للحكومة المصرية . وهذه الممتلكات توضع تحت مباشرة مراقبين انجليز وفرنسيين ، وفي حالة عدم كفاية الإيرادات للقيام بسداد الفوائد والقسط المستحق من القرض ، فإن الحكومة المصرية تقوم بدفع العجز . وكانت هذه السندات تساوى قيمتها الاسمية وقت إصدارها ، وكان الدائنون على استعداد لقبولها ، ولكي يظهر المسؤولون بينك روتشيلد بمظهر السماسرة اشترطوا أن يتقاضوا ثلاثة في المائة من حصة البيع ، مقابل خدماتهم ، وقد وصلت قيمة هذه النسبة الى مبلغ ٩٠٠٠٠٠ دولار ، وقد طرحت السندات إسمياً في السوق ، ولكنها أخذت فعلاً بواسطة بنك روتشيلد والأصدقاء الذين يتمتعون بالخطوة لدى البنك وبهذه الصفقة المالية خسرت مصر مبلغاً قدره ١٢٣٠٠٠٠٠ دولار أقيمت في خزانة ممولى لندن الأغنياء . وتعرف سندات هذا القرض باسم (الدومين) وقد دفعت فائدة هذه الأموال في الحال كما دفع جزء كبير من أصل المبلغ من بيع الأراضي .

وبالرغم من الوعود التي أعطيت للخديوى عندما تنازل عن هذه الممتلكات الشاسعة للحكومة وهي ألا تدفع سوى الديون السائرة وأنه سوف يتخلص نهائياً من مضايقات الوضع المالى إلا أن هذه الديون لم تسدد ، ذلك أن القرض بمجرد أن تسلمته الإدارة الفرنسية الانجليزية استخدمته في دفع الفوائد الباهظة على السندات . فقد كانت الوزارة الأوروبية تمثل على وجه الخصوص الدائنين الذين يمتلكون هذه السندات .

هذا وقد ازداد سخط الناس وقويت حدة المعارضة يوماً بعد يوم ضد تدفق الأجانب على البلاد، هؤلاء الذين استحوذوا على أهم المناصب الرسمية والوظائف على اختلاف درجاتها كما سرح جنود الجيش المصرى وقيد أسماء حوالى ٢٥٠٠ ضابط مصرى فى قائمة منفصلة . وكانت مرتبات الجنود والضباط طوال المدة التى كانت فيها الإدارة بيد حملة السندات متأخرة مدة تتراوح بين ستة وستين وكان الضباط قد تدربوا على الخدمة العسكرية دون غيرها ، ولم يكونوا على دراية بأية وسيلة أخرى من وسائل العيش ، فأصبحوا هم وعائلاتهم فى حالة من الفقريرثى لها . وأصبح الناس تأثرين للغاية . وعلى الرغم من كل الأموال والممتلكات التى أعطاهما الخديوى وعائلته للحكومة إلا أن الدين القومى استمر فى زيادة مطردة . وقامت على أثر ذلك اضطرابات بالوجه القبلى ومبادئ ثورة بالقاهرة نظراً لما كان يقاسيه الشعب نتيجة فرض الضرائب الباهظة التى أصرت على فرضها الوزارة الأوربية والاستيلاء على كل الأموال تقريباً وإرسالها إلى باريس ولندن لسداد قيمة الفوائد البالغة ستة وسبعة فى المائة على المبالغ التى زعم أن مصر مدينه بها ، وكانت الإدارة الأجنبية تعتبر الخديوى مسئولاً عن حسن سير الأمور فى البلاد وعن سلوك المواطنين دون أن يتيحوا له أية وسيلة يستطيع بها التخفيف عن متاعهم .

وهكذا بدأت الاضطرابات السياسية إما طبقاً لخطوة سالفة وضعت تصميمها الوزارة الفرنسية الانجليزية ، وإما نتيجة لعجزها الإدارى وتجسمها البالغ لمصلحة أصحاب البنوك فى لندن وباريس . هذه الاضطرابات التى انتهت بعد ذلك بثلاث سنوات بالمعارضة القوية التى قام بها شعب مضطهد تحت زعامة عرابى باشا . وقد تسكن الخديوى بالموقف فى تصريح أدلى به إلى المؤلف فى حضور اثنين من زملائه إبان بؤادر الاضطرابات المدنية قائلاً : «أن بوسعى أن أحكم الشعب دون استخدام جندى واحد . ولكن وزارة من الأجانب أو ينتمى أعضاؤها إلى دين مختلف لا يمكن أن تحكم إلا بالقوة العسكرية » — ولم تتكرر تجربة الحكم هذه منذ فشلها الذريع أول مرة .

ولم يكن هناك تحسن في الأحوال الحكومية فسكران الوزيران الأجنيان
يردادان قوة كلما تغيرت الوزارة ، حتى أصبح واجب الخديوى ينحصر في
التوقيع على المراسيم التى يعدها الوزيران الأجنيان . وطبقاً لما زعموا أصبح
الخديوى ينفذ ما يلى عليه بالنسبة لشئون الحكومة .

وكان هذا يحدث رغم أنهم لم يكونوا على دراية بالأمور التشريعية
أو التنفيذية أو الحكومية وتنقصهم المقدرة التى تتطلبها وظائفهم . وكان الأجدد
بالخديوى أن يثور لأول وهلة كما فعل السلطان عندما طلبت الدول الأجنبية
أن ينشئ إدارة أوربية فى القسطنطينية ، ومع أن اجابته كانت مقتضبة إلا أنه
لم يترك شكاً يتطرق إلى ما يعنيه جلالته فقد أجاب قائلاً : « قد أكون آخر
الخلفاء ، ولكننى لن أوافق أبداً على أن أكون خديوى آخر ،

وهكذا كان حملة السندات يملون سياسة مصر التى كان يديرها الانجليز
والفرنسيون ولو كان الخديوى قد رفض بادية الأمر رفضاً باتاً جازماً السماح
لهم بالتدخل فى شئون دولته الداخلية بدلاً من أن يحاول ارضائهم بمنحهم
الامتيازات بصفة مستمرة لكان قد أنقذ عرشه من الضياع ، ولكن كل امتياز
جديد كانوا يحصلون عليه كان يطمعهم فى مزيد من الطلبات حتى تنازل
الخديوى فعلاً عن سيادته . ولا بد أنه كان من المعروف فى لندن أن الحكومة
لا تستطيع أن الاستمرار تحت هذه الشروط المفروضة عليها . وليس من المحتمل
أن دزرائيل كان ينوى استمرارها ، بل كان يتربص ويقتظر الفرصة السانحة
للتخلص من التحالف الفرنسى الذى كان الانجليز ينجسونه منذ البداية ، والذى
دخل فيه الانجليز لكي يمنعوا الفرنسيين من فرض إدارتهم على مصر .

وكان كلا القنصلين العاملين الفرنسى والانجليزى يفارضان تصرف
الوزارة الأوروبية ، ولكن المساهمين فى باريس نجحوا فى استدعاء القنصل
الفرنسى فوراً . أما المساهمون الانجليز فلم يتمكنوا بادية الأمر من التخلص

من القنصل الانجليزى العام ، ولكن خطط دزرائيلى السياسية والمصالح المالية لبنوك روتشيلد وغيرها من بيوت المال كانت تتطلب هذه التضحية . ولم يسمح حتى لأحد أعضاء اللوردات المقبلين أن يقف فى طريقهم ، واستدعى كذلك القنصل الانجليزى العام المستر فيفيان . بعد ذلك ببضعة أسابيع . وكان الابن الوحيد للورد فيفيان الذى كان ينحدر من عائلة عريقة نبيلة ، ولكنه كان من الوجهة السياسية أحد أعضاء حزب الأحرار .

ولقد مثل المستر فيفيان حكومته فى عدة دول ، وأصبح أخيراً اللورد فيفيان على أثر وفاة والده ، وقد وافته المنية عندما كان سفيراً فى روما . ولقد حقق العضو الانجليزى فى الوزارة غرضه ولكن إدارته أثبتت فشلاً بحيث لم يطل رحيله . وكان من الممكن أن يحتفظ إدارى حكيم مثل الحاكم الانجليزى الحالى ، اللورد كرومر ، بمنصبه لأجل طويل ، ويصبح مفيداً لمصر فى نفس الوقت . وعلى كل فقد وصلت الحكومة إلى أسوأ حال تحت الرقابة الأوربية مما أدى إلى خلق مبرر لانتخاذ إجراءات عنيفة .

وكانت تبدو والمسألة المصرية — فى الأيام الأولى من الأزمة التى وقع فيها الخديوى بالنسبة لهؤلاء الذين لا يعلمون بأسرار السياسة ، على أنها مسألة مالية فحسب .

وفى الوقت الذى تدخلت فيه إنجلترا فى مالية الحكومة المصرية بصفة رسمية كان هناك حوالى عشرين دولة فى مختلف أنحاء العالم أخفقت فى الوفاء بالتزاماتها وكانت تدين للدائنين الإنجليز بمئات الملايين من الدولارات ، ومع هذا لم تساعد الحكومة الإنجليزية واحداً من هؤلاء الدائنين بصفة رسمية فى تحصيل ديونهم — بل كانت على النقيض لا تكثر ثبهم ولم تقف عند مجرد عدم مساعدتهم فحسب — بل كانت تبذلهم بصراحة أنهم لو أرادوا إقراض أموالهم لجهات مضمونة لأقرضوها داخل بلادهم واقتنعوا بنسبة الفائدة

الإجليزية ولكنهم ماداموا قد أقرضوها في الخارج على ضمانات أجنبية فإنهم قد فعلوا ذلك على مسؤوليتهم الخاصة وعليهم ألا يتوقعوا أية مساعدة من قبل حكومتهم بشأن الضغط على تلك البلاد لتلبية طلباتهم ، سواء كانت عادلة أم غير عادلة ، وكانت هذه سياسة إنجلترا الثابتة ، فلم تكن تنصب من نفسها (شريفاً) يجبر الدول الأخرى على دفع الديون التي يدفعها مواطنوها المخاطرون على ضمانات يتعاقدون هم عليها . ولم تبذل إنجلترا أى عون رسمى قط في جمع الديون الناشئة عن العقود الاختيارية مثل إقراض النقود أو شراء السندات الأجنبية ولا تبذل هذه المعونة إلا في حالة المطالبة بديون نشأت عن بعض أعمال خاطئة ارتكبتها بعض مواطنيها ، أو نشأت عن إهمال خاطيء .

ويتضح من هذه الحقيقة بجملة ، ومن النتائج التي ترتبت على هذه التمثيلية المصرية الذي كان درزايملى هو الممثل الأول لها في وقت من الأوقات ، أنه كان يرمى إلى أغراض أخرى غير مالية بعد شراء أسهم القناة ، ويتضح هذا بجملة أكثر من أن الديون التي كان يطالب بها كانت خاضعة لربا فاحش لدرجة أن نصف هذه الديون على وجه التقريب كانت لا تستحق الدفع . ولسنا نبالغ في القول إذا قررنا أن إنجلترا لم تعامل كل القائمة الضخمة من الحكومات الأجنبية التي كانت مدينة لها بمثل هذا الإجحاف التي عاملت به الحكومة المصرية . وبينما كانت فرنسا وإنجلترا متضامنتين في الظاهر في إجبار الحكومة المصرية على دفع فوائد السندات ، وبينما كان مرابوا باريس ولندن ينهبون الأسلاب في جيوبهم ، كانت هاتان الدولتان المسيحتان يراقب بعضهما البعض بحسد بالغ .. وكل منهما يجاهد من أجل الاستيلاء على السلطة وهي تخشى في الوقت نفسه أن تحصل الأخرى على بعض الامتيازات السياسية . وهكذا استمر النزاع حتى الفصول الأخيرة من هذه الدراما التي انتهت بضرب الإسكندرية والتل الكبير والاحتلال الإنجليزي الدائم لمصر .

وكان كاهل الفلاحين ينوء بالأعباء في أواخر أيام الخديوى ، وكان عرش

الخديوى مهدداً بالضيايع إن لم تدفع تلك الفوائد الباهظة ، وقد قام الخديوى ببذل جهود يائسة لإنجاز المستحيل . ولم تقل الضرائب بل ازدادت تحت حكم الوزارة الأوربية . وقد كتبت وصفاً تفصيلياً لحكم السندات ولكن المقام لا يسمح بسردها في هذا الكتاب .

واستمر الجشع يتغذى على الأموال . وبعد انتقال ملكية ضيايع الخديوى التى كانت تقدر بما لا يقل عن ٧٥ مليوناً من الدولارات بخلاف الالتزامات الأخرى أخذت الإدارة الأجنبية تبحث عن مختلف الوسائل التى يمكن أن تزيد بها الإيرادات التى يحصلونها من مصر . وسوف أذكر مصدرين أو ثلاثة فقط من هذه المصادر التى تمت بها زيادة الإيرادات ، وكان أحدهما يعرف باسم (المقابلة) ذلك أن الخديوى أصدر مرسوماً يقضى بأن الأشخاص الذين يدفعون إلى الخزانة مبلغاً يساوى ستة أمثال الضريبة المدفوعة حينئذ ، وهكذا تقل الضرائب فى المستقبل ولا يمكن زيادتها بأى حال من الأحوال أو لآى سبب من الأسباب وطبقاً لهذا المرسوم دخل الخزانة مبلغ يربو على ٧٨ مليون دولار ، وقد رهن الكثيرون أراضيهم لى يحصلوا على المال اللازم .

وقد اقترحت الوزارة الأوربية إلغاء نظام المقابلة المتعلقة بها . وكان هذا سوف يزيد الدخل السنوى بمقدار خمسة ونصف مليون دولار وهى تكفى لدفع حملة السندات مبلغاً سنوياً إضافياً قدره ١٪ .

وكان هناك مصدر آخر لزيادة الإيرادات وذلك بزيادة الضريبة على نوع خاص من الأراضي تعرف باسم (العشور) وكان متوسط ضريبة الأراضي الزراعية فى مصر يبلغ حوالى ٥٥ دولار للفدان الواحد — أما فى الأراضي العشورية فكانت تفرض ضريبة أقل مما كان يفرض على غيرها من الأراضي وذلك أنها أراض صحراوية أصلاً استصلحت خلال الخمس والسبعين سنة الأخيرة بمصاريف باهظة أنفقت فى تسوية الأرض وحفر القنوات . وكانت

الحكومة وافقت بادی الأمر على إعفاء هذه الأراضي من الضرائب . ولكن الضرائب فرضت عليها بعد ذلك طبقاً للقانون الإسلامی وهو العشر من دخلها السکلی ، ومن هنا جاءت تسميتها بالعشور ثم زیدت الضرائب بعد ذلك تحت أعدار مختلفة حتى وصلت إلى نصف قيمة الضرائب المفروضة على المعروفة باسم « الخراج » أو الأراضي التي فتحت ، ونتيجة لهذه الحصانة ضد جزء من الضرائب ، كانت تباع هذه الأراضي بضعف ثمن الأراضي الأخرى .

وقد اقترحت الوزارة تحت عذر جعل الضرائب متساوية ، رفع الضريبة على هذه الأراضي إلى مستوى ضرائب « الخراج » وكان هذا لاضافة مبالغ ٧٠٠ ألف دولار إلى الإيراد السنوی قابلة للزيادة بمجرد تقييم محاصيل هذه الأراضي .

وكانت الحكومة مدینة بمبلغ یزید على تسعة ملايين دولار دفع إلى الخزينة بمقتضى اتفاقیات خاصة بالمعاشات الدائمة ، وقد اقترح إلغاء هذه المعاشات برمتها وقد جمعت كل هذه « الاصلاحات » كما أطلق علیها ، فی مرسوم واحد طلب من الخدیوی التوقيع علیه وحينما اعترض الشعب والخدیوی ، اتهمه (المصلحون) بأنه یثیر السخط والاستياء وبعد عزل الخدیوی ، فرضت هذه الاجراءات ، بعد إجراء تعديل بسيط فیها على مصر ، وقد فرضت فائدة بسيطة على الأموال التي قدمت بمقتضى المرسوم المعروف باسم مرسوم « المقابلة » .

ونظراً لهذه الظروف عقد الخدیوی العزم على أن یبذل مجهوداً مستمیتاً آخر لانقاذ سیادته وتحایص شعبه من ربقة الادارة الأجنبية ، فدعى القناصل العالمین للاجتماع بقصر الخدیوی لکی یبلغهم سموه أمراً هاماً . وكانت كل دول أوروبا الكبرى ، والولايات المتحدة وأسبانيا ، وهولندا ، والدنمارك ممثلة فی هذا الاجتماع .

ولقد استقبلنا الخدیوی فی حضور شریف باشا ، ولجنة من مجلس الاعيان

من العلماء وقدية أمموه في بادىء الأمر مضطرباً للغاية ، ولكنه قال أن من المستحيل على الحكومة أن تستمر تحت وطأة الظروف الراهنة ، وأن الوزارة الأوربية قد أعدت مشروعاً مالياً كفيلاً بالقضاء على الحقوق المكتسبة وللقوانين التي كانت تعتبر مقدسة ، وأن هذا المشروع يضر بالبلاد ويحذف بعدد كبير من السكان ، لدرجة أن معارضة قوية قامت بين صفوف الشعب بحيث أصبح لزاماً عليه أن يرضخ لرغباته ويشكل وزارة أخرى .

وقام شريف باشا بإيضاح الموقف بالتفصيل ، فقال أن الحركة الوطنية بدأت في مجلس الأعيان الذي كان منعقداً طوال الشتاء ، وانفضت جلساته دون أن تحقق مطالبه العادلة وأن البلاد لا تستطيع أن تؤيد الوزارة الحالية . وشكلت وزارة جديدة في صباح اليوم التالي برئاسة شريف باشا ، طرد منها الوزير الأوربيان .

A S R

الحركة الوطنية
في مواجهة الاستعمار الأوربي
[الثورة العراقية]

الحركة الوطنية في مواجهة الاستعمار الأوربي

(الثورة العراقية)

أشرنا فيما سبق إلى بداية مرحلة التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية في المجتمع المصري وذكرنا ثلاث حقائق أساسية حول هذا التحول :

أولاً : أن محمد علي قضى على الطبقة الوسطى المصرية التي كانت تستطيع لو أتاحت لها فرصة النمو الطبيعي أحداث هذا التحول على أساس الإقتصاد الرأسمالي الحر .

ثانياً : أن قدراً كبيراً من هذا التحول قد تم على يد دولة محمد علي مدفوعاً باعتبارات امبراطورية ومقياً لنظام احتكاري .

ثالثاً : أن لإنهيار نظام محمد علي قد فتح الباب رأساً أمام تدفق الرأسمالية الأجنبية طوال القرن التاسع عشر ولا سيما في شكل القروض الأجنبية .

غير أنه في الوقت الذي كانت فيه الرأسمالية الأجنبية والنفوذ السياسي الأجنبي (معاهدة لندن ١٨٤٠) يعملان على تحويل مصر إلى جزء من النظام الاستعماري العالمي ، كانت هناك ظاهرة مضادة في نمو القوى الاجتماعية الداخلية وصلت إلى مرحلة من النضوج الإقتصادي والسياسي واستجمعت قواها للوقوف أمام التغلغل الأجنبي .

وهذه القوة الجديدة تتألف من جناحين : جناح إقتصادي يتمثل في طبقة الملاك الزراعيين التي أصبحت في أواخر القرن التاسع عشر طبقة واضحة المعالم

و ذات مصلحة رئيسية في تثبيت الملكية الفردية والمشاركة في الحكم — ثم هناك جناح فكري أو جناح المثقفين (الجدد) الذي تحالف مع هذه الطبقة أو كان المعبر الفكري عن الفكر الليبرالي — وباكتمال هذا التحالف بين الملاك الزراعيين المصريين والمثقفين الجدد يدخل المجتمع المصري في مرحلة الثورة العرابية .

فما هي الأصول التاريخية التي خرج منها الجناح الإقتصادي من ناحية والجناح الفكري من ناحية أخرى .

(أ) نشأة ونمو طبقة كبار الملاك الزراعيين : الحقيقة الأولى البارزة حول ظهور الرأسمالية في مصر أنها تكونت في الأساس في مجال الزراعة وهذه ظاهرة مغايرة للنشأة ونمو الرأسمالية التقليدي (في أوروبا مثلاً) حيث ظهرت الرأسمالية في مجال النشاط التجاري ثم الصناعي وفي مواجهة الإقطاع الزراعي بصفة أساسية أما في مصر فقد نشأ التراكم الرأسمالي في الزراعة أولاً عن طريق نمو الإنتاج السلي في الزراعة ونشوء الملكية الفردية ولذلك فإن نشأة ونمو هذه الطبقة مرتبطة بسلسلة التطورات التي أدت إلى ظهور الملكية الفردية في الزراعة .

لقد ألغى محمد علي نظام الالتزام — أي الإقطاع التركي المملوكي — وأعاد توزيع الأرض في شكل حصص من ٣ إلى ٥ أفدنة على أن يزرعها الفلاح مادام يدفع عليها الضريبة (هذا عدا أراضي الأبعاديات والجفالك والأوسية وأراضي الرزقة وأراضي العربان) .

حدث ذلك في عام ١٨١٣م ، ومع هذا فقد تمسك محمد علي بحق التصرف في الأرض وحرم بيعها أو توريثها ولم يتمتع الذين وزعت عليهم الأرض إلا بحق الإنتفاع بها خلال حياتهم أي أن الأرض في عهد محمد علي كانت ملكاً للدولة لذلك فإن هذه الخطوة التي أقدم عليها محمد علي تعتبر تحولاً من الإقطاع المبعثر

التقليدى إلى الإقطاع الموحد وهو على كل حال خطوة فى سبيل تطور الموقف فى الأرض الزراعية هذا إلى جانب زراعة القطن أدى إلى إقتصاد السوق وهو خطوة لها شأنها فى تطور ذلك الموقف الزراعى .

ثم كانت الخطوة التى مهدت للملكية الفردية فى الزراعة معاهدة ١٨٣٨م، بين إنجلترا والدولة العثمانية التى نصت على أن يكون من حق رعايا إنجلترا التعامل الإقتصادى الحر والمباشر مع رعايا الدولة العثمانية بما فى ذلك مصر وكان المقصود بهذه المعاهدة ضرب نظام إحتكار محمد على — وانهار نظام إحتكار محمد على بعد انهيار مشاريعه الامبراطورية وبذلك تمهد الجو لصدور لائحة عام ١٨٤٢م، التى أعطى محمد على بموجبها أصحاب الأبعاديات والجفالك حق ملكيتها المطلقة والتصرف فيها كيفما شاءوا بالبيع أو الهبة بعد أن كانت تقتصر على حق الانتفاع بها فقط — وقد كانت هذه الأبعاديات معفاة من الضرائب فى الأصل ثم فرضت عليها ضريبة بمقدار عشر حاصلاتها عام ١٨٥٤م، فى عهد سعيد وأصبحت تسمى (الأطنان العشورية) وفى عام ١٨٤٦م، صدرت لائحة جديدة وبمقتضاها أجاز لواضع اليد على الأرض التوسع فى حق التصرف فقد نهت هذه اللائحة :

أولاً : يجوز لمستغلى الأرض أن يتصرفوا فيها بالرهن أو التنازل للغير عن حق الانتفاع .

ثانياً : يعود حق الانتفاع بالأرض إلى الحكومة إذا أهمل الزراع زراعتها أو هجرها ولكن للزراع حق استرداد أرضه عند عودته .

ثالثاً : يحرم الزراع حق الانتفاع بالأرض اذا توقف عن دفع الخراج المفروض عليها .

وفي سنة ١٨٥٤م، جرى تعديل اللائحة ١٨٤٦م، بحيث أضيفت ثلاثة حقوق جديدة هي :

أولاً : يكون للورثة الحق في وضع اليد على الأرض التي تركها مورثهم .

ثانياً : يكون التصرف في الأرض بحجة تكتب في المديرية .

ثالثاً : تكون المدة القانونية للقضايا المختصة بالحقوق العقارية ١٥ سنة .

وفي عهد سعيد ظهرت اللائحة السعيدية عام ١٨٥٨م، التي تعتبر بحق خطوة واسعة في سبيل التطور نحو الملكية الفردية الزراعية في مصر لأنها :

أ - حق مستغل الأرض في تأجيرها لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات .

ب - وإن له أن يرهنها وأن يبيع حقه في استغلالها للغير .

ج - أكدت حق توريث الانتفاع بالأرض وقررت حق توريث المنشآت القائمة عليها وأقرت حق التعويض بأرض أخرى لمن نزعت منه أرضه .

د - منحت الحائز الحرية في زراعة ما يشاء من المحاصيل .

هـ - حولت الضريبة من عمينة الى ضريبة نقدية هذا الى جانب تسهيلات متعددة في دفع الضريبة والاعفاء منها لأولئك الذين لا تصلهم المياه - كذلك من أهم الخطوات التي أقدم عليها سعيد إلغاء ضريبة الدخولية التي كانت تجبي على الحاصلات الزراعية مما تتبدله المدن والقرى في داخلية البلاد وبذلك أزال عقبات هامة كانت تقوم في سبيل تطور السوق الوطني .

فما هي الأسباب التي أدت الى تطور الملكية الفردية في الزراعة ؟

أولاً : قلة الانتاج نتيجة لنظام احتكار محمد علي أو الحاجة الى زيادته مما

تتطلب بالضرورة تغيير علاقة الحائز بالأرض .

ثانياً : ارتباط الزراعة في مصر (بعد إدخال القطن وظهور السلعة المصدرة)
بزيادة الإنتاج المصري للقطن في السوق العالمي وخصوصاً نتيجة للحرب
الأمريكية الأهلية (١٨٦١ - ١٨٦٥ م) .

ثالثاً : تغلغل الاستثمار المالي الأوروبي في شكل رهونات على الأرض
أو الاقتراض المصرفي كما نمت الاستثمارات الرأسمالية في ميدان الأشغال العامة
والنقل والمواصلات وإن اتخذت معظم تلك الاستثمارات شكل القروض
للدولة نفسها التي كانت لا تزال تسيطر على الحياة الاقتصادية .

رابعاً : ثم وقعت في هذا الاتجاه الأزمة المالية التي تعرضت لها مصر في
عصر اسماعيل وهي الأزمة التي تسببت في إصدار قانون المقابلة عام ١٨٧١م، وهو
القانون الذي يميز امتلاك الأرض ملكية تامة إذا دفع الحائز مرة واحدة
ستة أمثال الضريبة السنوية مع إعفائه بعد ذلك من نصف الضريبة المربوطة -
وكان من الطبيعي أن كبار الحائزين هم الذين يستطيعون الإفادة من قانون المقابلة
فلا غرابة أن يكون هذا القانون معركة من المعارك الكبيرة التي خاضها هؤلاء
الحائزون الكبار للإبقاء على هذا القانون والانتفاع به .

وهكذا يمكن إجمال السمات الجديدة ذات الطبيعة الرأسمالية في الزراعة
فيما يلي :

أولاً : ظهور الإنتاج السلعي (القطن) وربطه بالسوق العالمي ،

ثانياً : الاقتراض المصرفي .

ثالثاً : الملكية الفردية في الأرض أي أن الأرض أصبحت بدورها سلعة
تباع ويشترى .

رابعاً : ظهور ظاهرة العامل الأجير في الزراعة وإن لم تكن هذه هي السائدة حتى ذلك الوقت .

خامساً : التطور الضخم في وسائل الري ولا سيما وابور المياه .

هذا كله كان من شأنه أن يؤدي إلى ظهور طبقة من الملاك الزراعيين السكبار تتجه بالنظام الزراعى نحو الرأسمالية وإن لم تكتمل له الصفة الرأسمالية لأنه لم تحدث تغيرات عميقة في علاقات الإنتاج الزراعى وبالذات العلاقات الاجتماعية : فالملكية الفردية لم تنقر بصفة نهائية إلا سنة ١٨٩٣ م ، والعلاقة بين الفلاح ومالك الأرض كانت لا تزال علاقة التبعية (السخرة) وعلى ذلك فيمكن وصف هذه الطبقة بأنها كبار الملاك الزراعيين الذين يستهدفون تثبيت الملكية الزراعية من ناحية والمشاركة في الحكم من ناحية أخرى وتخفيف وطأة الضرائب عليهم من ناحية ثالثة وإن كانوا لا يستهدفون تغيير علاقات الإنتاج أو العلاقات الاجتماعية بين الفلاح وصاحب الأرض .

وكان المجال العلنى الذى عبرت فيه هذه الطبقة عن إتحاداتها هو مجلس شورى النواب الذى أنشأه اسماعيل فى محاولاته للإستعانة بهذه الطبقة فى مواجهة الضغط السياسى من جانب إنجلترا وفرنسا — فلقد أدت الأزيمة المالية إلى اشتداد الضغط الأوروبى ممثلاً فى صندوق الدين والمراقبة الثنائية وتعيين وزيرين أوريين (فرنسى وإنجليزى) فى الوزارة المصرية — عندئذ بدأت هذه الطبقة من كبار الملاك الزراعيين الممثلة فى مجلس شورى النواب تدخل مرحلة جديدة أهم سماتها وفق الترتيب الزمنى :

أولاً ظهور المعارضة داخل المجلس ضد الوزارة وإصرار المعارضة على ضرورة نظـر المسائل المالية وفى الميزانية بصفة خاصة .

ثانياً : تنظيم نفسها فى حزب سياسى سرى — بالتضامن مع عناصر الرأسمالية

التجارية التي كانت قد نمت بعض الشيء في ذلك الوقت من خلال نمو السوق الوطني^(١) وذلك بإنشاء جمعية سرية أو حزب خفي هو الحزب الوطني الذي اتخذ من مدينة حلوان مركزاً له — وكان من أبرز أعضاء الحزب الوطني محمد شريف باشا، ومحمد سلطان باشا وشاهين باشا وراغب باشا وعمر لطفي باشا . وقد نشر هذا الحزب منشوراً في نوفمبر ١٨٧٩م، يذكر فيه أنه يريد أن يعلن عن وجوده كما يريد انقاذ مصر من الاستغلال الأجنبي اذ أنه يعرف بناء على معلومات وثيقة أن أكثر من ستين مليوناً من الجنيهات قد بقيت في أيدي الوسطاء من رجال المال والصناعة (أى أن معظم الدين إنما هو من الفوائد التي احتسبت على هذا الدين لامن المبالغ الأصلية المقترضة) ويندد الحزب بالحكم القائم قائلاً أن الشعب لم يعد يقبل استبداداً ... وأن الحكومة بشكلها الحالي ليست لها نشأة حقيقية في البلاد فانها تقوم على أساس صناعي إذ أن الدول وحدها هي التي عاونت على تأليفها ولم يكن للأمة . أى في ذلك، أمان برنامج الحزب فيذكر أنه يرى النهوض بالشعب عن طريق تقديم التعليم الذي يناسب عاداته ويرى أنه من الضروري أن يعرف الشعب حقوقه وواجباته ويرفض الحزب كل تدخل أجنبي أو وجود وزراء يمثلون نفوذاً أوروبياً خاصاً .

ثالثاً : الالتحام من جانب هذه الطبقة بقطاع المثقفين .

(١) تألف هذا القطاع من خلال اقتصاد السوق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ولكنه كان قطاعاً صغيراً كان يمثلها خير تمثيل حسن موسى العقاد من كبار تجار القاهرة الذي قدم عريضة إلى اللجنة تصفية الدين تقدم فيها بالغاء قانون المقابلة — غير أن رياض رئيس الوزراء قضى على هذه الحركة فقبض على العقاد وحوكم بالنفي إلى السودان — حول تفاصيل هذه الحركة راجع سليم خليل النقاش ، مصر (المصريين ٤٠ ص ١٠١ وكذلك رشيد رضا : تاريخ الإمام ١٠ ص ١٨٦ .

رابعاً: قيادة الأمة في جهته تعرضة من التغلغل الأجنبي الإقتصادي والسياسي
والخديوية الاستبدادية .

(ب) قطاع المثقفين وتكوينه خلال القرن التاسع عشر :

وعند الحديث عن هذا القطاع يجب أن نميز بين الجناح المدني والجناح
العسكري فالجناح المدني كان كله أسرع من العسكريين في الالتحام بطبقة كبار
الملاك الزراعيين ولقد نشأ هذا الجناح من خلال عمليات التعليم المدني والبعثات
التي أرسلت إلى أوروبا وعادت متشبعة بالفكر الليبرالي وكذلك من خلال
حركة الترجمة ومدرسة الألسن ومن خلال حركة الهجرة الشامية نتيجة لبطش
السلطان عبد الحميد واستبداده — وضع هذا الفريق نفسه في خدمة طبقة كبار
الملاك الزراعيين فكانوا يعملون في صحافة الحزب الوطني التي تألفت أساساً
من جريدتي مصر والتجارة اللتين كانا يملكهما أديب اسحق بينما أسندت رئاسة
تحريرها إلى ميخائيل عبد السيد الذي لم يلبث أن أصدر جريدة الوطني ذات
الصبغة السياسية البحتة وامتلات هذه الصحف وغيرها بأحداث الوطنية
والحرية كما سارت تحمل حملات عنيفة على التدخل الأجنبي وبذلك أسهمت في
خلق رأي عام في مصر .

هذا دور فئة المثقفين المتأثرين بالفكر الليبرالي الأوربي ولكن كان هناك
ثمة تيار إسلامي في المحل الأول هو الذي يرجع إليه الفضل الأكبر في ربط
حركة الحزب الوطني بالقواعد الشعبية وكان يمثل هذا التيار جمال الدين الأفغاني
(١٨٣٩ — ١٨٩٧ م) ، وكان الأفغاني قد قدم إلى مصر في أوج أزمة التغلغل
الأجنبي واستبداد الخديوية فدعا إلى مبادئه الثورية على الطغيان والاستبداد
مبتدئاً بالفكر والقيم الإسلامية ومجدداً لها — وكان من أبرز معالم دعوته فكرة
الجامعة الإسلامية أي تضامن الشعوب والدول الإسلامية لمواجهة الموجة
الاستعمارية الغربية واعتبر الخطوة الأولى في ذلك قيام نظام ديمقراطي في

البلدان الاسلامية — لهذا بدأ بمصر حيث المعركة ضد الاستعمار الأوروبي على أشدها والمطالبة بالحياة الديمقراطية ملحة وعاجلة — ويعبر محمد عبده عن أثر نشاط الأفغانى بقوله (وكان طلبة العلم وطلبة جمال الدين ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف إلى بلادهم أيام البطالة والثرثرون يذهبون بما ينالونه إلى احيائهم فاستيقظت وانتبهت عقول وخف أصحاب الغفلة في أطراف متعددة من البلاد وبخاصة في القاهرة) .

والجناح الآخر من المثقفين كان جماعة العسكريين المصريين وكانت أسباب سخطهم المباشر — إلى جانب العامل العام الوطنى وهو التدخل الأجنبى .

أولاً : عودة اسماعيل إلى تعزيز أقدام الأتراك والمشتريكين (الشراكسة وغيرهم) فى مراكز الجيش وأجهزة الدولة بصفة عامة لمواجهة زحف المثقفين المصريين فى هذه المراكز . هذا إلى جانب استخدامه لكبار الضباط الأمريكيين فى الجيش المصرى .

ثانياً : الحملة المصرية على الحبشة (١٨٧٥ — ١٨٧٦ م) ، التى قامت أصلاً بناء على رأى الحزب التركى — الشركسى فى الجيش وأيدت فى أنشائها فرق مصرية بأكملها بسبب الخلاف بين كبار الضباط من الأتراك وبين القادة الأمريكيين ولا سيما W. doring الذى اتهم بالاتصال عن طريق أحد القساوسة الفرنسيين بالأحباش وإطلاعهم على أسرار الخطط العسكرية المصرية — وأغضبت هذه الحرب بعض الضباط المصريين الذين هالهم ماوقع خلالها من خيانة وإهمال — وكان فى مقدمة الضباط المصريين الساخطين أحمد عرابى الذى ألحق بالحملة الحبشية (كمأمور مهمات) بمصوع وراح عربى يندد بالخديو لعدم اهتمامه بتوفير السلاح والذخيرة والمؤن الغذائية والقيادة الصالحة .

وعند عودة هؤلاء الضباط المصريين عبروا عن سخطهم بتأسيس جمعية (مصر الفتاة) السرية عام ١٨٧٦ م ، التى انضم إليها كذلك بعض الأدباء والمفكرين

ولهي الجمعية التي أنشأها أصلاً على الروي وانضم إليها على فهمي وأحمد عرابي الذي لم يابث أن أصبح عضواً بارزاً فيها - وكان غرض هذه الجمعية وقتذاك إلى جانب التخلص من جماعة الجراكسة والآتراك الارستقراطية في الجيش وفتح باب الترقى أمام المصريين القضاء على حكومة اسماعيل وعزل الخديو نفسه بصفته مصدر الفساد في البلاد - وأصبح لسان حال هذه الجمعية العسكرية السرية جريده (أبو نظارة) لصاحبها ومحررها يعقوب صنوع الذي كان يكتب باللغة العامية في أسلوب ساخر وقد ظلت هذه الجريدة تصدر في باريس بعد أن نفى الخديو يعقوب بن صنوع بسبب نقده اللاذع للامتيازات الأجنبية وضعف اسماعيل أمام التدخل الأجنبي .

ثم ضاعف من نشاط هذه الجمعية ما لجأت إليه وزارة نوبار في فبراير ١٨٧٩م من إحالة ٢٥٠٠ من الضباط المصريين إلى المعاش بنصف مرتباتهم بدعوى الاقتصاد في ميزانية الدولة الأمر الذي تسبب في مظاهرة الضباط حين هاجم ٤٠٠ ضابط مصري نوبار وويلسون (الوزير البريطاني في الوزارة المصرية) واعتدوا عليهما وحبسوهما حتى أطلق الخديو سراحهما .

المرحلة الأولى من الثورة العرابية :

عند هذا الموقف حدث التحام بين جمعية (مصر الفتاة) والحزب الوطني لتوحيد صفوف الثورة والتشاور حول أنجح الحلول لإصلاح أحوال البلاد . واتصل عرابي بالحزب الوطني وكانت وجهة نظره التي حاول أن يقنع بها أعضاء الحزب الوطني حسب قوله (أن نتحد ونخلع اسماعيل ... ولكنه لم يكن يوجد يومئذ من يقود الحركة ولذلك فإن اقتراحى لم ينفذ وإن حاز القبول - وقد ألقى عزل اسماعيل بعد ذلك عبئاً ثقيلاً عن كواهلنا وعم الفرح ولكن لو فعلنا ذلك بأنفسنا لكان أفضل إذ أننا كنا نتخلص من أسرة محمد على كلها وكنا نستطيع إقامة جمهورية) على أية حال يبدو واضحاً أن الحزب العسكري كان أكثر ثورية ولكن المسألة الأساسية رغم اختلاف وجهتي النظر هي أن الالتحام بين مصر الفتاة والحزب الوطني كان قد تم بالفعل .

المرحلة الثانية من الثورة :

في هذه المرحلة تحولت الحركة الوطنية من حركة سرية ولقاء بين حزينين سرين إلى حركة شعبية حين بدأت الاجتماعات بتحريرىض من الجمعيتين على كافة المستويات وتمخضت هذه الاجتماعات عما يسمى (بالمحضر الأهل) فى أبريل ١٨٧١م، حين عقد اجتماع حضره ٦٢ من رجال الدين من بينهم شيخ الجامع الأزهر (محمد العباس المهدى) وقاضى القضاة وبطريق الأقباط وحاخام اليهود وغيرهم من علماء الأزهر وسبعة وثلاثون من ضباط الجيش وواحد وأربعون من كبار الملاك الزراعيين والتجار وستون من أعضاء مجلس شورى النواب. وتمخض الاجتماع عن محضر رفعوه إلى الخديو إسماعيل طالبوا فيه بمنح مجلس شورى النواب (الحرية التامة وجميع الحقوق فى كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار فى بلاد أوربا) وتعديل قاعدة الانتخاب وتأليف وزارة مصرية صرفة هذا إلى جانب الإبقاء على قانون المقابلة .

ولما كانت إنجلترا وفرنسا تعتقدان خطأ أن إسماعيل وراء هذه الحركة الشعبية حرصاً على سلطاته ونفوذه - فقد تدخلت لدى الباب العالى العثمانى لعزله وتولى بعده توفيق منصب الخديوية الذى بدأ بسياسة تهدئة الحركة الوطنية ولكن سرعان ما أطاح بالمكاسب الوطنية (مشروع اللائحة الأساسية لمجلس نواب حقيقى وإلغاء المراقبة الشئائية) فألغى مشروع اللائحة الأساسية مجلس النواب وأعاد المراقبة الشئائية وأعلن الحكم المطلق للبلاد فأغلق الصحف الوطنية وأصدر قانون التصفية لتسوية الديون وهو القانون الذى ألغى قانون المقابلة فى نظير زيادة ضرائب الأطنان (العشورية) مبالغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه انجلىزى لمدة خمسين سنة - وبإجراءات توفيق هذه تدخل الثورة فى مرحلتها الجديدة هي مرحلة زعامة الحزب العسكرى .

المرحلة الثالثة من الثورة : زعامة الحزب العسكرى :

فى هذه المرحلة الخطيرة ترددت طبقة كبار الملاك الزراعيين فى استكمال العمل الثورى ثم عارضته فلم يبق أمام الحركة الوطنية سوى زعامة الحزب العسكرى لقيادة الحركة الوطنية . ولكن قبل تراجع طبقة الملاك الزراعيين عن الثورة بشكل نهائى بدأ النشاط يدب فى معسكر الضباط وتمخض هذا النشاط عن اختيار أحمد عرابى لزعامة العسكرين ويروى عرابى نفسه ما حدث بقوله (قال الضباط كلهم إنا فوضنا إليك هذا الأمر فليس فينا من هو أحق به وأقدر عليه منك ، فقلت كلا ، بل انظروا إلى غيرى وأنا أسمع له وأطيعه وأنصح له جهدى فقالوا إنا لانبغى غيرك ولانثق إلا بك فأبنت لهم أن الأمر عصب ولايسع الحكومة إلا قتل من يتصدى له فقالوا نحن نفديك ونفدى الوطن العزيز بأرواحنا فقلت لهم أقسموا على ذلك فأقسموا) -- وهكذا تكونت زعامة الجماعة العسكرية وزعامة عرابى بالذات الذى ظل حريصاً على الرابطة بين الحزب الوطنى والجماعة العسكرية .

غير أن تطور الموقف فى مصر أدى إلى أمرين :

أولاً . انتقال الزعامة بصفة نهائية وحاسمة للعسكريين .

ثانياً : انسحاب كبار الملاك الزراعيين المصريين من معسكر الثورة .

ولانريد هنا أن نخوض فى تفاصيل هذه الأحداث ولكننا سنعرض لها عرضاً سريعاً للتدليل على الحقيقتين السابقتين .

أولاً : فى مقدمة هذه الأحداث حادثتا قصر النيل وعابدين . وحادثة قصر النيل تتناخص فى ذهاب عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى فى منتصف يناير ١٨٨١م لمقابلة رئيس النظار (رياض باشا) لتقديم عريضة باسم ضباط الجيش

المصري بإقالة عثمان رفقي ناظر الجهادية وتعيين وزير وطني كما اشتملت العريضة على اقتراحات خاصة بإصلاح نظام الجيش . وأسرع الخديو فاعترض الزعماء الثلاثة في وزارة الجهادية ومحاكمتهم أمام مجلس عسكري - وأشيع النبأ بين رجال الجيش فزحف محمد عبيد على رأس جنوده إلى قصر النيل وهاجم مقر الوزارة وحطم سجنها وأخرج عرابي وزملاءه وخرجوا جميعاً إلى سراي عابدين وجددوا طلب عزل ناظر الجهادية فلم يستطع توفيق إلا الاستجابة إلى مطالبهم وعين محمود سامي البارودي - الذي كان يعتبر من الحزب العسكري والأكثر ملامة لمرحلة انتقالية - ناظرًا للجهادية . وقد أدى هذا الحادث إلى زعامة الحزب العسكري للحركة الوطنية من ناحية وإلى تدعيم زعامة عرابي في صفوف الجيش المصري بل على المستوى الشعبي كما أدى إلى قلق حزب الرأسمالية المصرية .

ثانياً : ثم خطا عرابي خطوة جديدة - أيدته فيها طبقة كبار الملاك الزراعيين أيدته باعتبارها المطلب الرئيسي لها - وهي إقامة حياة نيابية دستورية ووضع حد لتدخل النفوذ الأجنبي في شؤون الدولة . ففي ٩ سبتمبر سار عرابي على رأس فرقته وفرق زملائه من الفرسان والمشاة ويحف به آلاف من سكان القاهرة ووفود الأقاليم حتى دخلوا ميدان عابدين ورابط أمام القصر في مظاهرة شعبية - ونزل الخديو لمواجهته في الميدان وكان يحيط به ستون ، رئيس أركان حرب الجيش المصري وشارلس كوكس القنصل الانجليزي بالاسكندرية وسير أوكلاند كوفلن المراقب المالي البريطاني والجنرال جولد سميث مراقب الدائرة السنية وبعض الضباط الأوربيين - ويروي عرابي هذا اللقاء في مذكراته بقوله (ومشى الخديو في الميدان حتى إذا توسط الساحة طابني فتوجهت إليه لأعرض مطالب الأمة وكنت راكباً جوادى وسيفي في يدي ومن خلفي ثلاثين ضابطاً ولما دونت منه صاح بي أن أترجل وأغمد سيفي ففعلت ثم أقبلت عليه - وفي تلك اللحظة أشار عليه المستر كوكس بأن يطلق غدارته على قائلتي

إليه قائلاً (أفلا تنظر إلى من حواننا من العساكر فصاح بمن خلني من الضباط
أن أغمدوا سيوفكم وعودوا إلى بلوكاتكم فلم يفعلوا وظلوا وقوفاً خلني ودم
الوطنية يغلي في مراحل قلوبهم والغضب ملء جوارحهم ولما وقفت بين يديه
مشيراً بالسلام خاطبني بقوله (ماهي أسباب حضورك بالجيش إلى هنا) فأجابته
بقولي (جئتاً يامولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة)
فقال (و ماهي هذه الطلبات) فقلت (هي إسقاط الحكومة المستبدة وتشكيل
مجلس نواب على النسق الأوربي) فقال (كل هذه الطلبات لاحق لكم فيها وأنا
ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي وما أنتم إلا عبيداً إحساناً) فقلت
(لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا تراناً أو عقاراً فوالله الذي لا إله إلا هو أننا
سوف لانورث ولانستعبد بعد اليوم) . والواقع أن هذا اللقاء بين عرابي
وتوفيق يحسم مواجهة صارخة بين معسكر الثورة والمعسكر المضاد للثورة ، فعرابي
يحف به الجيش وجموع الشعب وينطلق بمطالب الجيش والشعب معاً بينما توفيق
يحف به الأوربيون والأمريكيون ويرفض فكرة سيادة الأمة والديموقراطية
ووضع حد للتدخل الأجنبي - ورغم إجابة توفيق إلا أنه انحنى للعاصفة
واضطر صاهراً إلى الإذعان لهذه المطالب وهذا تدخل الثورة في مرحلتها
الرابعة .

المرحلة الرابعة للثورة انسحاب كبار الملاك الزراعيين من معسكر الثورة:

عمل توفيق رغم إذعانه إلى مطالب الأمة والجيش إلى تعميق الخلاف بين
الحزب العسكري والملاك الزراعيين المصريين . فعهد إلى شريف باشا بتأليف
الوزارة ، وكان كما سبق من أقطاب الحزب الوطني - واشترط شريف لقبوله
الوزارة بعد عرابي وعبد العال حلمي بفرقتها عن القاهرة - ورضى عرابي بأن
يلتقل إلى رأس الوادي بالشرقية حتى يفوت على الخديو فرصة الانشقاق في
قيادة الحركة الوطنية وكان خروج عرابي مظاهرة شعبية كبيرة ، ثم شرع شريف

في إجراء الانتخابات حتى تتم السيطرة للحزب الوطني على السلطين التنفيذية والتشريعية وافتتح مجلس النواب في ديسمبر ١٨٨١م ولكن شريف في تقديمه اللائحة الأساسية للمجلس أو الدستور حرم مجلس النواب من حق مناقشته الميزانية وإقرارها وكان شريف يرى من وراء ذلك ألا يخدم الخلاف بين فرنسا وإنجلترا من ناحية والحركة الوطنية من ناحية أخرى الأمر الذي يؤدي حتما إلى عودة زهامة العسكريين غير أن جناحاً كبيراً من مجلس النواب عارض في ذلك ومن ثم بدأت الأزمة بين شريف ومجلس النواب .

وهنا أحست فرنسا وإنجلترا بضرورة مأزرة الخديو توفيق فأرسلتا المذكرة المشتركة (الأولى) في ٧ يناير عام ١٨٨٢م وفيها تعهدت الدولتان بتأييد الخديو في موقفه المعارض للحركة الوطنية كما تضمنت المذكرة دعوة صريحة لحل مجلس النواب — وإزاء هذه المذكرة المشتركة أسرع العسكريين إلى تولي زمام الموقف وأجبر شريف على الاستقالة وأجبر الخديو على تولي محمود سامي البارودي رئاسة الوزارة وأسندت وزارة الجهادية إلى عرابي وأصدرت الوزارة الجديدة اللائحة الأساسية متضمنة مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب وحق المجلس في إقرار الميزانية — وتعتبر هذه الوزارة الوطنية الخطوة الرئيسية في المعركة ، فكشفت المؤامرة الشركية التي كان يديرها الضباط الشراكسة (بموافقة الخديو) للتخلص من عرابي وزملائه وكان القصد من كشف هذه المؤامرة تطهير صفوف الجيش من العناصر المعادية وتم القبض على هؤلاء الضباط الشراكسة وحوكموا أمام مجلس عسكري محاكمة سرية — ولكن الخديو رفض التصديق على الحكم بنصيحة من إنجلترا وفرنسا — وباشتداد المعركة عنفا وضراوة في هذه المرحلة يحدث الانشقاق التام بين العسكريين والحزب الوطني فالعسكريون كانوا يفكرون في عزل الخديو (والتخلص من أسرة محمد علي بفضها وتصفيتها) ولكن الحزب الوطني ومجلس النواب وزعامة سلطان باشا عارض في ذلك وهكذا أخذ الحزب الوطني ومجلس (م ١١ — المجتمع المصري)

النواب ينحار علناً إلى جانب الخديو - وأسرعت انجلترا وفرنسا لتأييد مركز الخديو بإرسال مظاهرة بحرية فرنسية انجليزية في مياه الاسكندرية. وكذلك بإرسال مذكرة مشتركة (الثانية) في ٢٥ مايو مطالبة باقالة وزارة البارودى وإبعاد عرابي خارج مصر وإبعاد زملائه خارج القاهرة .

وهنا تستقطب كافة قوى المعسكرين : معسكر الثورة بزعماء العسكريين والمعسكر المضاد يقف فيه الخديو والشراكسة والرأسمالية المصرية والتدخل الأجنبي - ورفضت وزارة البارودى قبول المذكرة المشتركة ولكن الخديو قبلها فاستقال البارودى وإن اضطر الخديو إلى دعوة عرابي - تحت ضغط الرأي العام ورؤساء الأديان - لكي يتولى المحافظة على النظام والأمن في البلاد بإسناد وزارة الحربية إليه .

وفي وسط الاضطراب الذي تلى استقالة وزارة البارودى وحجم السفن الحربية الانجليزية - الفرنسية إلى الاسكندرية حدثت مذبحة الاسكندرية (١١ يونية ١٨٨٢م) ، التي تجمع المصادر على أنها مذبحة من جانب عملاء انجلترا فأسرع الأسطول البريطاني بضرب طواحي الاسكندرية ونشبت الحرب بين مصريين بريطانها وهي الحرب التي انتهت بموقعة التل الكبير وهزيمة الجيش المصرى (١٤ سبتمبر) واحتلال القاهرة فكان ذلك بداية عهد الاحتلال البريطاني .

ولاريد أن هناك عوامل عديدة تفسر السرعة التي صفيت بها الثورة العرابية ولكنها في الواقع لا تفسر أسباب فشلها وإخفاقها لأن هذه المسألة كانت مرهونة بالموقف الذي لم يوفر إمكانية النجاح للحركات التحررية الوطنية في هذه المرحلة التاريخية ويعزى إليه الفشل الذي منيت به الثورة العرابية وغيرها من الحركات الوطنية في أماكن أخرى من العالم كالأندلس وإيران - فقد كان الموقف الدولي وقتئذ يمثل مرحلة التسابق الاستعماري على أفريقية وآسيا وتفوق القوى الاستعمارية تفوقاً ساحقاً ذلك التفوق الذي لم يوفر للحركات الوطنية فرص النجاح منها بلغت درجة تنظيمها وقوتها .

على أنه من الممكن تفسير سرعة تصفية الثورة العرابية بعدة عوامل
لعل أهمها :

أولاً : كانت الجبهة الداخلية غير متماسكة . فقد برز التصدع الداخلي
كنتيجة للخلاف بين الحزب العسكري والحزب الوطني الممثل لكبار الملاك
الزارعين من المصريين . وقد أخذ الانجليز هذا موضع الاعتبار عندما قرروا
التدخل العسكري لتصفية الثورة العرابية . وينقد البعض الحزب العسكري
لاشارته لقضية الجمهورية مما أدى الى امكان استصدار اعلان بعصيان عرابي
من جانب السلطان العثماني مما نفر بعض العناصر من الثورة وحولها إلى مجرد
تمرد عسكري والحقيقة أن طبقة الملاك الزراعيين كانت تهدف إلى مجرد مشاركة
الخدوي في السلطة ولم تستهدف قط تغييراً أساسياً في المجتمع بخلاف موقف
المثقفين المتأثرين بالفكر الليبرالي وحركة النهضة الريفية والحزب العسكري .

ثانياً : لم يستطع عرابي تعبئة القوى الشعبية وتسليحها لجعل منها قوة
ضاربة في مواجهة الاحتلال . فمما شك فيه أن روح الشعب المعنوية ظلت قوية
في الوقت الذي كانت تجري فيه عملية الغزو — ويستدل على ذلك من الاهانات
المالية والعينية التي أمد الشعب الجيش ومن تطوع الفلاحين والبدو لمقاتلة
الانجليز — ولقد ذكر عرابي بهذا الصدد أن الأمة المصرية جادت (على
اختلاف مذاهبها ونحليها بالمال والغلال والخيل والجمال والأبقار والجواميس
والأغنام والفاكهة والخضروات حتى حطب الحريق — ومن الأهالي من تبرع
بنصف ما يمتلكه من الغلال والمواشي ومنهم من خرج عن جميع مقتنياته ومنهم
من عرض أولاده للدفاع عن الوطن لعدم قدرته على الدفاع بنفسه ، — وبالجمله
أن الأمة المصرية عن بكرة أبيها قدمت من التبرعات وأظهرت من النخوة
والغيرة ما لم يسبق له عهد من قبل في القرون الخالية) — ومن ثم فإن البعض
ياخذ على عرابي أنه لم يحاول ، تعبئة هذه القوة الشعبية الهائلة بروحها المعنوية

القوية لتدخل المعركة مع قواته جنباً إلى جنب - والغريب حقاً أن أحمد عرابي - وهو زعيم الثورة وقائدها العسكري لم يفعل ما فعله السيد عمر مكرم في القاهرة وقت حلة فريزر (١٨٠٧م) عندما استنفر الأهالي للتطوع والقتال وأشرف بنفسه على عمليات إقامة الاستحكامات وحفر الخنادق لصد هجوم الانجليز وعرقلة زحفهم .

ثالثاً : عدم اقدام عرابي على تطهير الجيش تطهيراً كاملاً من عناصر الخيانة والضعف فقد نجح الانجليز والخنديو في شراء ذمم بعض الضباط المصريين عن طريق الرشوة وقد يقال في الناحية الثانية والثالثة أن تتابع أحداث الثورة بسرعة لم تمكن عرابي من ذلك ولكن الحقيقة أنه كان على عرابي أن يتوقع الهجوم العسكري خصوصاً من جانب بريطانيا فمن الحقائق المعروفة أن عرابي كان يعتقد أن فرنسا لن تسمح لانجلترا بالغزو العسكري لمصر - ولاشك أنه كان في الامكان الاستفادة من التناقض بين الدولتين الاستعماريتين خصوصاً أن الرأي الذي كان يسود في فرنسا عدم التدخل العسكري بسبب ظروفها الداخلية ، ولكن ذلك كان لايعني على الاطلاق تعبئة الشعب تعبئة مسلحة لخوض المعركة مع الجيش .

رابعاً : أخطأ عرابي كذلك في تقدير قوة بريطانيا العسكرية فقد كان يقول (الانجليز كالمسك إذا خرج من البحر مات) إشارة إلى أن قوة بريطانيا الحقيقية هي أسطولها البحري .

صفت الثورة العرابية ودخلت مصر مرحلة جديدة في اطار النظام الاستعماري العالمي وليس معنى هذا أن الاستعمار الأوربي لمصر لم يبدأ إلا في عام ١٨٨٢ م فصر في الحقيقة أصبحت جزءاً من المعسكر الاستعماري منذ انهيار دولة ونظام محمد علي ومنذ ذلك الانهيار اتخذ شكل التدخل الاقتصادي

واستمرت هذه الظاهرة حتى أواخر عصر اسماعيل تم بدأ التدخل في شؤون الدولة أو الحكومة ذاتها مالياً أولاً — (صندوق الدين والمراقبة الثنائية) ثم سياسياً بعد ذلك (الوزيران الانجليزى والفرنسى في الوزارة المصرية) وأخيراً الاحتلال البريطانى العسكرى وعلى ذلك فلاحتملال البريطانى العسكرى لم يكن إلا نقطة النهاية لسلسلة الأشكال المتعددة للاستعمارى الأوروبى .

* * *

الحركة الوطنية
في مواجهة الاستعمار الأوربي

[ثورة ١٩١٩]

ثورة ١٩١٩

تحالف الطبقات بقيادة الرأسمالية المصرية

في الفترة ما بين الثورة العربية ١٨٨١-١٨٨٢ و ثورة ١٩١٩م حدث تغير في أوضاع القوى الاجتماعية والسياسية في مصر .

أولا : بالنسبة للقوى الخارجية التي كانت لها اليد الطولى في الموقف في ١٨٨١-١٨٨٢م نستطيع أن نلخص الموقف كما تطور على النحو التالي :

١ - اختفاء فرنسا كقوة دولية واستعمارية منافسة للاحتلال البريطاني - وقد انتهت منافسة فرنسا منذ عام ١٩٠٤ كنتيجة لمساومة إستعمارية بينها وبين انجلترا تمت على حساب مرا كش ومصر بهذا الوفاق الودى تدعم مركز الاحتلال البريطاني من الناحية الدولية ، كذلك كان ضعف الدولة العثمانية المستمر يدعو إلى تقاص النفوذ العثماني في مصر بصفة مستمرة من الناحية الفعلية وعلى ذلك فالتنافس الدولي الاستعماري الذي بدأ بعد انهيار نظام محمد علي واستمر طوال القرن التاسع عشر بل وحتى بعد انفراد بريطانيا باحتلال مصر اختفى تماما بالوفاق الودى ورضاء الدولة العثمانية بالأمر الواقع .

وعلى ذلك فالعصبة الدولية للمسألة المصرية ظلت باقية لسبعين رئيسيين :

(أ) لأن الاحتلال البريطاني لم يتخذ له قبل إعلان الحماية في ١٩١٤م صفة شرعية أو دولية فظلت مصر حتى سنة ١٩١٤م تابعة من الناحية الدولية أو الشرعية للدولة العثمانية كما لم يتغير نظام الحكم في مصر بعد الاحتلال فظل الخديوى ومجلس النظار السلطة السياسية الرسمية الحاكمة في ظل الاحتلال كما ظل يمثل انجلترا في مصر كبقية ممثلى الدول الأجنبية يحمل فقط لقب « القنصل

العام» (*) . وهذا الوضع كان يتيح للدولة العثمانية من وقت وآخر وعلى قدر ما تستطيع معاكسة انجلترا بصفة الدولة العثمانية صاحبة الحق الشرعى فى السيادة على مصر — فمثلا عند تولية الخديوى عباس الثانى عام ١٨٩٢م أصدرت الدولة العثمانية فرمان ولاية عباس بعد أن انتزعت من فرمان شبه جزيرة سيناء — وكانت فرمانات الولاية تحدد حدود الباشوية أو الخديوية — وأحدث هذا فرمان أزمة عنيفة بين بريطانيا وتركيا على سبب هذا فرمان وإصدار فرمان آخر ينص على وضع شبه جزيرة سيناء داخل الحدود المصرية .

(ب) كذلك من العوامل التى أبقت على الصفة الدولية للمسألة المصرية الامتيازات الأجنبية والديون الأجنبية التى كان من شأنها أن تشكل يد القوة السياسية المسيطرة من الناحية الفعلية .

لهذه الإعتبارات كان الموقف السياسى فى مصر على النحو التالى : اختفت المنافسة الدولية وانفردت بريطانيا بالموقف فى مصر . لكنه لإنفراد غير تام للأسباب التى أشرنا إليها .

ثانيا : القوى السياسية الداخلية : ويثار سؤال هنا وهو كيف كانت تحكم بريطانيا مصر وتمارس سياستها رغم أن مصر كانت حتى ١٩١٤م تابعة من الناحية القانونية للدولة العثمانية لقد كانت بريطانيا تمارس سلطتها عن طريق :

١ — مجموعة من الموظفين البريطانيين فى خدمة الحكومة المصرية أهمهم المستشارين فى كل وزارة وهؤلاء كانوا الوزراء الحقيقيين فى هذه الوزارات .

٢ — عن طريق مجموعة من الضباط فى خدمة الجيش المصرى والبوليس وعلى رأسهم سردار الجيش المصرى وكان بريطانيا .

(*) أضيف إلى لقب الفئصل العام لقب آخر « British Agent » أى الممثلة البريطانىة

٣ - عن طريق ما كان يسمى بالنصائح الملزمة (التي أعلنها جرنفيل وزير خارجية بريطانيا في ١٨٨٣م) من جانب ممثل بريطانيا في مصر للخديوى أورئيس الوزراء المصرى .

وكان من شأن هذا الوضع أن وجدت في مصر سلطتان : سلطة شرعية هي الخديوى والوزارة المصرية وسلطة فعلية هي السلطة البريطانية التي تنتهى عند المعتمد البريطانى - ثم كانت هناك سلطة ثالثة هي سلطة الأمة أو الحركة الوطنية . وبين هذه القوى الثلاث تشكل التطور السياسى فى مصر من ١٨٨٢ حتى ١٩١٩م - وبمعنى آخر كانت بين هذه القوى الثلاث تناقضات بعضها رئيسى وبعضها ثانوى فالتناقض الرئيسى كان بين الحركة الوطنية وبين الإحتلال والتناقض الثانوى بين الإحتلال والخديوية أو بين الخديوية والحركة الوطنية لذلك لا يجب أن نعجب من أن تلجأ الحركة الوطنية بزعامه مصطفى كامل ومحمد فريد فى فترة الإحتلال إلى إيجاد نوع من التحالف بين الحركة الوطنية والخديوية ضد الإحتلال بقصد إستخدام الخديوية، فمثل هذا التكتيك من جانب الحركة الوطنية كان إدراكا للتناقض الرئيسى فى الموقف السياسى .

ولكن عند نشوب الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ بدأت هذه القوى تتعدل . فقد عزل عباس بسبب معاكساته المستمرة للإحتلال وهى معاكسات كانت تستهدف آخر الأمر مساومة الإحتلال على أكثر ما يستطيع الخديوى الحصول عليه من مساومته لنفوذ الشخصى وبعزله اختفت إحدى القوى الثلاث وأصبح الإحتلال فى المواجهة المباشرة للحركة الوطنية .

ولا بد أن يجرنا هذا إلى تناول طبعية قيادة الحركة الوطنية وما حدث لها من تغير فى الفترة ما بين ١٨٨٢ حتى ١٩١٩م . ولقد رأينا حول تطور طبقة كبار الملاك الزراعيين المصريين طوال القرن التاسع عشر ما يلى :

(١) انها نشأت فى مجال الزراعة وخلال سلسلة طويلة من تطور الملكية الزراعية الفردية حتى تألفت كطبقة ذات مصلحة اقتصادية وسياسية .

(ب) ان الطوائف الحرفية التي كان من الممكن أن تتحول إلى طبقة
بورجوازية تجارية أو صناعية كانت قد أصيبت بأضرار بالغة بسبب نظام محمد
على الاحتكاري والرأسمالية الأجنبية بعد ذلك .

وفي عهد الاحتلال تضخمت قوة طبقة كبار الملاك الزراعيين المصريين وقد
حدث ذلك نتيجة لسياسة الاحتلال البريطاني الذي عنى بالزراعة في مصر عناية
واضحة ليجعل من مصر بلداً متخصصاً في إنتاج القطن لخدمة صناعة القطن في
إنجلترا — فمن الملاحظ طوال فترة الاحتلال أن الملكيات الزراعية الكبيرة
قد زاد عددها على حساب الملكيات الزراعية الصغيرة ليس هذا فقط بل من
الناحية السياسية أيضاً اعتمد الاحتلال على طبقة الملاك الزراعيين فمنهم كان
يتشكل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية حتى ١٩١٣م ثم الجمعية التشريعية
منذ ١٩١٣م ومجالس المديريات وكان الاحتلال يشجع هيئة الطبقة المصرية الزراعية
ضد العناصر الوطنية المتطرفة ممثلة في القطاع التجاري وقطاع المثقفين من
البورجوازية الصغيرة المركزة في سكان المدن — وكان كرومر يطاق على طبقة
كبار الملاك الزراعيين المصريين (الجيروند) (أي المعتدلين نسبة إلى الجيروند
في الثورة الفرنسية) بينما يعتبر عناصر البورجوازية التجارية والمثقفين من
المتطرفين والغلاة في الوطنية .

أما الحزب السياسي الممثل لهذه الطبقة الزراعية الكبيرة فكان حزب الأمة
وأما الحزب الممثل للقطاع الأكثر ثورية من البورجوازية فكان الحزب الوطني
— وحزب الأمة هو حزب أصحاب الأراضي الزراعية الكبيرة والحزب
الوطني يضم بصفة أساسية عناصر المدن من المثقفين والطلبة والتجار — وكان
الأمة يرى العمل على الاستقلال الذاتي في حدود الاحتلال البريطاني — لذلك
كان همه المشاركة في السلطة مع سلطات الاحتلال عن طريق ممثلي الأمة (من
كبار المزارعين من الأقاليم) بينما كان الحزب الوطني يلجأ مباشرة إلى مهاجمة
الاحتلال واقتلاعه من جذوره — ومن هنا فإن كل الحركات الثورية المبكرة

الاحتلال كالجمعيات السرية وحركة الاغتيالات وتأسيس النقابات العالمية وما إلى ذلك كان كل ذلك من نشاط الحزب الوطنى وحده - كذلك لاشك فى أن الحزب الوطنى زادت ثورته نتيجة اختلاط قياداته إبان مؤتمرات السلام العالمى ومؤتمرات الشعوب المطالبة باستقلالها بالأحزاب الاشتراكية الأوروبية - ويبدو تأثر الحزب الوطنى بالتيارات الاشتراكية واضحا فى نشاط الحزب فى حركة النقابات فقد كان من الواضح أن الحزب يعمل فى حقل النقابات متأثراً بفكرة التفاضل الطبقي بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال (*) .

ولكن الحزب الوطنى صنف أوكاد من أيام ككتشنر وخلال الحرب العالمية الأولى واختفت قيادته بمخرج محمد فريد من مصر - فلما انتهت الحرب العالمية الأولى ولم يكن على المسرح السياسى من الناحية القيادية سوى عناصر حزب الأمة والجمعيات التشريعية وأعضائها إما أعضاء فى حزب الأمة أو قريون فى اتجاهاتهم من حزب الأمة - هذا هو القطاع من أصحاب المملكية الزراعية الكبيرة الذى قدر له أن يتصدى لقيادة ثورة ١٩١٩م ممثلاً فى الوفد المصرى بحيث يمكن القول بأن تشكيل الوفد كان دون نزاع من كبار أصحاب الأراضي الزراعية المعروفين باعتمادهم وتحفظهم وثورتهم المحدودة - وهذا موقف تنفرد به ثورة التحرر الوطنى فى ١٩١٩م فلم تكن فى القيادة رأسمالية وطنية تقدمية - والسبب فى ذلك ترجع إلى سيطرة الرأسمالية الأجنبية فى مجالس التجارة والصناعة ولذلك لم توجد ظروف موضوعية إبان الاحتلال لظهور رأسمالية وطنية واسعة النطاق على درجة من الثورية ترتفع إلى المعركة الوطنية ضد الاستعمار .

(*) لعل من أوضح الأمثلة على ذلك اتصال الحزب الوطنى بشخصية تيودور روزشتين مؤلف كتاب (خراب مصر) وكان روزشتين اشتراكياً منفيّاً من روسيا القيصرية يعيش فى المنفى مع الحزب الوطنى كمراسل لجريدة اللواء فى لندن ثم حضر إلى مصر ليصدر الطليعة الانجليزية من جريدة اللواء وظلت علاقاته بالحزب الوطنى حتى قامت ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ فى روسيا ، فعاد إلى روسيا وعمل سكرتيراً للوزير ثم سفيراً للاتحاد السوفيتى فى إيران ثم رئيساً للأكاديمية التاريخية فى لندرا حتى توفى عام ١٩٥٥ م .

إنما هذا لا يمنع من أن الرأسمالية المصرية التجارية على صغرها كانت قد بدأت تنشط قبل الحرب العالمية الأولى فأخذت تندد بتغلغل الغزو الاقتصادى الأجنبى — وكان طامعت حرب فى طليعة الذين عبروا عن الاتجاه الاقتصادى لهذا القطاع من الرأسمالية المصرية وكان من رأيه أن السبيل إلى تحرير مصر من الناحية الاقتصادية هو إنشاء بنك مصرى برؤوس أموال وإدارة مصرية وقد طرحت هذه الفكرة فى مؤتمر عقد عام ١٩١١م للنظر فى أحوال البلاد الاجتماعية فقرر المؤتمرون صلاحية الفكرة للنظر والدراسة — وفى عام ١٩١٣م أصدر طلعت حرب كتابا بالعربية سماه (علاج مصر الاقتصادى وإنشاء بنك للمصريين) ألم فيه بحالة البلاد الاقتصادية وإنتهى مرة أخرى إلى الإلحاح على فكرة إنشاء بنك مصر — وقد أحدث ظهور هذا الكتاب صدى قويا بين الرأسماليين الوطنيين . ثم شاهد هذا القطاع من الرأسمالية المصرية نوعا من الانتعاش إبان الحماية المؤقتة التى فرضتها الحرب العالمية الأولى بانقطاع الواردات من الخارج من جهة واشتداد الحاجة إلى صناعات مختلفة تسد حاجة الجيش من الغذاء والكساء والذخيرة وصيانة الأسلحة والصناعات المعدنية المختلفة — وقد ظهرت دلائل إهتمام الرأسمالية التجارية المصرية بتنظيم صفوفها والاستفادة من ظروف الحرب بتأليف (لجنة التجارة والصناعة) المعروفة فى ١٩١٦م من كبار الرأسماليين المصريين . وقد قدمت هذه اللجنة تقريرا ظل يعتبر لأمد طويل دستورا للسياسة الصناعية والتجارية فى مصر .

كل هذا لاشك فى أنه ساعد على بعض الانتعاش للرأسمالية المصرية التجارية والصناعية ولكن هذا القطاع من الرأسمالية كان أضعف من أن ينفرد بقيادة الحركة الوطنية أو أن يكون صاحب النفوذ الأكبر فى هذه القيادة — لذلك كانت العناصر المسيطرة على قيادة الثورة من البداية زراعية من كبار الملاك الزراعيين الذين آزرُوا الثورة العرابية فى بعض مراحلها ثم تغلوا عنها والذين ألفوا حزب الأمة إبان عهد الاحتلال وتركزوا فى الجمعية التشريعية ومجالس

المديرية - ولا بد أن نعى هذه الحقيقة جيداً لنفهم الكثير من حقائق ثورة ١٩١٩م؟ لنفهم البداية الضعيفة التي بدأها الوفد في المطالبة بالاستقلال عند مقابلة المندوب السامي البريطاني ريجنالد ونجت ولنفهم انزعاج الوفد من عنف ثورة مارس ١٩١٩م ولنفهم وجود جهاز سرى للثورة تابع « لسعد زغلول » دون أن يعلم به بقية أعضاء الوفد أو أعضاء لجنته المركزية في القاهرة (باستثناء عبدالرحمن فهمى سكرتير اللجنة المركزية) ولنفهم سبب الخلاف الذى حدث داخل الوفد أثر مفاوضات ملنر منذ صيف سنة ١٩٢٠م ذلك الخلاف الذى انتهى بخروج غالبية الهيئة الوفدية من جماعة الملاك الزراعيين وتأليفهم لحزب الأحرار الدستوريين فى ١٩٢٢م ولنفهم أخيراً السياسة البريطانية من وراء تصريح فبراير ١٩٢٢م ألا وهى تعميق الخلاف بين البورجوازية الوطنية ممثلة فى الوفد وبين كبار الملاك الزراعيين فى الأحرار الدستوريين .

ثالثاً : إذا كانت قيادة ثورة ١٩١٩م تمثل طبقة الملاك الزراعيين المحافظة المتفتحة إلى الثورية فما الذى حرك ثورة ١٩١٩م هذا التحريك العنيف الذى جعل منها ثورة من أعنف الثورات التى هزت المستعمرات فى الشرق بعد الحرب العالمية الأولى - الإجابة على ذلك بشكل مباشر وحاسم الذى حرك الثورة هى جماهير الشعب المصرى . هذه مسألة هامة جداً من ناحية التقييم التاريخى لثورة ١٩١٩م - فليس صحيحاً أن الوفد هو الذى حرك الثورة فانفرد بدأ بداية متواضعة جداً تتمثل فى حديث ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨م بين الزعماء الثلاثة : سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى وبين ريجنالد ونجت المندوب السامى البريطانى والذى استهدف منه الزعماء السماح لهم بالسفر إلى بريطانيا لمخاطبة الحكومة البريطانية فى أمر الحماية . وفى حركة التوكيلات ، والتى يفهم من صيغة التوكيلات ثورية طبقة متوسطة (لقد فوضنا ... للسعى للاستقلال بالطرق السلمية المشروعة ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً) ثم نفى بعض الزعماء إلى مالطه وعلى رأسهم « سعد » فانفجرت ثورة مارس ١٩١٩م -

وأحدث انفجار الثورة رد فعل متفاوت في قيادة الثورة ، الغالبية خافت من أن تتحول الثورة من ثورة سياسية بالحدود التي رسموها إلى ثورة اجتماعية — وحتى الأسلوب الثوري في الثورة السياسية لم يكن هو الأسلوب المفضل لدى قيادة الثورة التي كانت ترغب في السعي إلى الاستقلال (بالطرق السلمية المشروعة ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا) — وهذه الحقيقة تفسر بكل تأكيد حرص غالبية الوفد في ١٩٢٠ م على قبول مشروع مائت لتصفية الثورة وهو يفسر الكثير من الحقائق المتعلقة بالثورة والتي أدت إلى انطلاقتها بسرعة . فمن المعروف أن الثورة مرت بمرحلتين : مرحلة الثورة العنيفة في مارس سنة ١٩١٩ م وهي المرحلة التي اشتركت جموع الشعب فيها من الاسكندرية إلى أسوان ولا سيما الفلاحين والتي قادت القوات البريطانية بكل عنف وقسوة — ثم المرحلة الثانية بعد مارس وهي المرحلة الطويلة التي انحصرت أو كادت في المدن واتخذت شكل مظاهرات الطلبة وتحركات المثقفين — وفي هذه المرحلة الثانية خرج الفلاحون بل والعمال كقوة ثورية ضارية — في المرحلة الأولى كان لإنزعاج قيادة الثورة من عنفها واضحا جلليا فالبوليس الوطني الذي كوته قيادة الثورة للمحافظة على جلال المظاهرات حتى لا تتخذ شكل العنف والاعتداء على ممتلكات الأجانب كان مظهر آ من مظاهر هذا القلق من جانب القيادة — بل أن الحكومات الوطنية المحلية التي قامت في بعض المدن مثل المنيا أو زفتا أو المجالس الوطنية وهي التي يطلق عليها المعاصرون الإنجليز السوفييتات (مثل فلتين شيرول : المسألة المصرية) كانت في الحقيقة لحماية ممتلكات البورجوازية المصرية من جموع الشعب — ويرى فكرى أباطه في كتابه الضاحك الباكي أن جموع الفلاحين في أسيوط جاولوا الاستيلاء على ممتلكات محمود سليمان باشا الذي كان رئيسا للجنة المركزية للوفد — والد محمد محمود عضو الوفد المصري — وأن فكرى أباطه وجماعة من المثقفين تصدوا للفلاحين وقال لهم فكرى أباطه (كيف تريدون حرق ممتلكات محمود سليمان باشا وابنه محمد محمود عضو في

الوفد يسعى لاستقلال مصر في باريس (فرد الفلاحون على المثقفين بقولهم
(وهل وزع محمود سليمان باشا أرغفة العيش على الجائعين من الفلاحين) —
بمثل هذه المخاوف من أن تتحول الصورة السياسية إلى ثورة ذات مضمون
اجتماعي كان العرب يبتاب قيادة الوفد من حركة الجماهير .

لكن الواقع أن ثورة الشعب في مارس لم تحدث هذا التأثير المتخاذل في
كل أعضاء الوفد فنجاج سعد زغول أفاد كثيراً من ثورة مارس فبدأ يشعر بأن
وراءه قوة شعبية تحميه في موقفه الأمر الذي دفعه إلى مزيد من الشورية والتشدد
في موقفه فربط نفسه بالقوة الشعبية أكثر مما ربط نفسه بأعضاء الوفد من
الارستقراطية الزراعية — لذلك عارض زملائه في قبول مشروع ملنر رغم أن
غالبية الوفد من الارستقراطية الزراعية كانت تحبذ قبوله فالمسألة في نظره ليست
أغلبية بل مسألة توكيل بمعنى أن سعد لا يهيمه أن أغلبية الوفد تحبذ هذا
المشروع ولن يخضع للأغلبية ولكنه موكل عن الأمة ومسئول أمامها ولن
يحترم إلا أراقتها تلك حقيقة أساسية في الموقف داخل القيادة الوفدية ألا وهي
أن الخلاف بين سعد وبقية أعضاء الوفد باستثناء سينوت حنا وواصف غالى —
كان في تقدير قوة الشعب كطاقة ثورية بل في إنزعاج بقية أعضاء الوفد من
استقرار الثورة ورغبتهم في الإسراع بحل يتيح لهم شيئاً من التنفس السياسي
والاقتصادي هذا بينما كان سعد قد تطور بعد ثورة مارس التي أجبرت بريطانيا
على فك أسره وإطلاقه من منفاه فحسّت جوانب نفسه وأذابت جليد الاعتدال
الذي اتسمت به مواقفه في فترة الاحتلال وجعلته إبان فترة الاحتلال أقرب
ما يكون إلى حزب الأمة . أن ثورة مارس وحركة الجماهير أفهمّت سعداً أن
المسرح السياسي القديم في مصر قد اختفى كلية وأن حزب الأمة لا يستطيع أن
يكون الممثل الرئيسي فيه بل فهم أن مصر أصبحت مسرحاً لتحركات ثورية
شعبية لم يكن يحلم بها قبل الحرب العالمية الأولى — ومن ثم فقد كان الموقف
يتطلب تطوراً في ثورية القيادات القديمة لترتفع إلى مستوى التضحيات التي
(١٢٢ — المجتمع المصري)

بذاتها الأمة من سخاء في ثورة مارس — ولقد لحص سعد زغلول خلافة مع الاستقرارية الزراعية داخل الوفد في خطبته التي ألقاها في القاهرة في ٢١ يناير ١٩٢١ بعد عودته من لندن بقوله (لقد رأيتهم يقابلون بوجوه هشة باسمه كل خبر يدل على ضعف النهضة الوطنية وفتور الهمم وانحلال القوى ويعيشون للأخبار التي تدل على قوة روحها أن حزب الأمة عاد إلى بدايته وانتهى إلى غايته) .

ولقد أحس سعد زغلول خلال هذه الفترة بقوة الطبقات الشعبية وصدق ثورتها وعبر بنفسه عن ذلك الإحساس في خطابه الذي ألقاه في ٤ يوليو ١٩٢٤م في حفل نقابة عمال شركة السكك الحديدية وواحات عين شمس إذ قال (أفرح كثيراً وأسر كثيراً كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العالية فقط بل هي منبئة أيضاً وعلى الأخص في الطبقة التي سماها حسادنا طبقة الرعاع وأفخر بأنى من الرعاع مثلكم — ولو كانت هذه الحركة قاصرة على الطبقة العليا لما قامت لها قائمة ولما انتشرت هذا الانتشار ولما انتصر المبدأ الوطنى فطبقة الرعاع هي الطبقة الأكثر عدداً في الأمة والتي ليس لها صالح خاص والتي مبدؤها ثابت على الدوام : مبدؤها الاستقلال التام لمصر والسودان — أن الرجل صاحب الأموال وذلك الموظف في المنصب العالى إذ قال : يحيا الوطن فإنما يقول تحيا وظيفتي أو مصلحتي ولذلك رأيت كثيراً من أرباب تلك المصالح ومن ذوى الوظائف تقابلوا أو تغيروا ولكن الرعاع أمثالكم ما تغيروا ولا بدلوا عقائدهم) ومع ذلك فسعد زغلول لم يترجم هذا الإحساس إلى شعارات أو مطالب اجتماعية بشكل يحافظ على بقاء الطبقات الشعبية في الثورة ويجعل لها مصلحة رئيسية فيها بل أنه من الواضح أن سعد لم يكن يعترف بأن للطبقات الشعبية مطالب اجتماعية من وراء الاستقلال فيقول في نفس الخطاب (لا يطرب سمعى أكثر من أن رجلاً فقيراً لا قوت عنده ينادى ليحي الوطن وليس يطمع في شيء إلا أن يعيش كما هو) هكذا كان سعد

يرفض أن يعطى لحركة الجماهير في ١٩١٩م، مضمونا اجتماعياً وهذا واضح حتى من سياسته وهو رئيس وزراء في وزارة الشعب عام ١٩٢٤م فلم يعترف بنقابات العمال ولم يرفع شعار الأرض بالنسبة للفلاحين - والحقيقة أن المضمون الاجتماعي لثورة ١٩١٩م كان الضمان الوحيد لبقاء الطبقات الشعبية في صفوف الثورة - فلما دبر مصرع السردار لم يكن الأمر في حاجة إلى أكثر من دقائق لكي ينطفئ كل شيء وتقف الجماهير عاجزة عن أن تمسك يداها وتنتهي ثورة ١٩١٩.

هكذا يمكن القول بأن قيادة الثورة في سنة ١٩١٩م كانت تنتمي بصفة عامة إلى الارستقراطية الزراعية التي كانت تخشى الثورة وبالذات من تحولها من ثورة سياسية إلى ثورة اجتماعية ومن الأسلوب المسالم المهادن إلى أسلوب الثورة العنيف - أما سعد فمع أنه كان يدرك قوة الشعب وطاقاته الثورية ومع أن ادراكه لهذه الحقيقة هو الذي جعل منه الجناح المتشدد في قيادة الثورة إلا أنه بدوره كان يرفض المضمون الاجتماعي الشعبي للثورة.

ولا بد أن يجرنا هذا إلى أن نعرض للقوى الاجتماعية التي حركت ثورة ١٩١٩م وأفزعت الجناح المتخلف من قيادة الوطن وطورت ثورية سعد زغلول - وهذه القوى الاجتماعية الرئيسية الثلاث : المثقفون والعمال والفلاحون - وقد تطورت كل قوة من هذه القوى خلال فترة الاحتلال تطورا جعل من مجموعها ومن تحالفها القوة المضارية في ثورة ١٩١٩م.

(١) المثقفون في ثورة سنة ١٩١٩ :

قامت ثورة ١٩١٩م على فكرة التحالف بين الطبقات المعادية للاحتلال ولكن هذا التحالف لا يعني أن الطبقات كلها مثلت في الثورة بدرجات متساوية أو لعبت دوراً مماثلاً أو كسبت من الثورة مكاسب متكافئة فالتباين بين دور كل

الطبقات فى ثورة قائمة على التحالف الطبقي إنما يأتي من ثقل كل من هذه الطبقات فى الثورة .

وقد سلمنا بأن الطابع العام لقيادة الثورة كان الارستقراطية الزراعية وأن جناح سعد زغلول كان قد انفصل عن الارستقراطية الزراعية ليربط نفسه بالجناح المتقدم من البورجوازية المصرية ، جناح الرأسمالية التجارية الصناعية والمثقفين - ومعنى ذلك أن جناح سعد زغلول وهو الذى احتفظ بقيادة الجماهير كان أكثر تقدماً وثورية من الجناح الآخر ولكنه لم يخرج من المعسكر البورجوازي على كل حال - وهذه الحقيقة أى كون قيادة ثورية بأجنحتها المختلفة فى يد البورجوازية يصبغ الثورة بالطابع البورجوازي ويجعل محور الارتكاز فى الثورة بصفة عامة فى جانب الطبقة البورجوازية بكافة مستوياتها الأمر الذى أضفى الطابع البورجوازي على الثورة من ناحية أسلوب العمل السياسى والفكر السياسى الذى يقف وراءه .

وأبرز الطبقات الاجتماعية التى اشتركت فى ثورة ١٩١٩م والى التى تنتمى إلى البورجوازية وأن كانت أكثر قطاعات البورجوازية ثورة : المثقفون فى ثورة ١٩١٩م كانوا جزءاً من الطبقة البورجوازية أى الطبقة التى خرجت منها قيادة الثورة أو التى انتهت إليها هذه القيادة .

وبما لا شك فيه أن المثقفين كانوا أبرز الطبقات فى ثورة ١٩١٩م وفى الحياة السياسية فى مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر وهى طبقة الأفندية حتى أن بعض الكتاب يطلق على ثورة ١٩١٩م ثورة الأفندية ولكن الواقع أن هذه التسمية فيها تجسيم للدور القيادى لهذه الطبقة أى ثورة ١٩١٩م أساساً على اشتراك كافة الطبقات القومية .

وهناك عدة عوامل نمت منذ ثورة ١٨٨٢م وجعلت المثقفين المصريين

طبقة ثورية فى المجتمع إذا قورنوا بطبقة المثقفين فى بعض المستعمرات الشرقية كالهند مثلاً).

١ - العامل الأول أنها طبقة جديدة على تكوين المجتمع المصرى فلم يكن لهذه الطبقة جذور تاريخية أو تراث قديم فقد تألفت منذ مطلع القرن التاسع عشر كنتيجة للاحتكاك الفكرى والحضارى بين المجتمع الإقطاعى المتخلف فى مصر والحضارة الرأسمالية ونتيجة لحركة النقل من الفكر الغربى فى صورته المختلفة - وعندها ومن خلال هذه العملية بدأت معالم هذه الطبقة فى التكوين، هى إذن طبقة جديدة فى المجتمع المصرى وكانت هذه الحقيقة من مصادر قوتها فلم يكن لها تراث فكرى سابق يعوقها ولم تكن جزءاً من نظام الطوائف الذى يعطل نموها إنما نشأت ونمت مستقلة عن هذا وذاك ذلك الاستقلال الذى جعلها أكثر تقبلاً للتغيير الجذرى الثورى لتكوين المجتمع وأقرب إلى تمثيل فكرة الأمة عن غيرها من الطبقات .

حقيقة لقد أدى ظهورها إلى المشكلة التى اصطاح على تسميتها « بالثقافة الفكرية » مدرسة الأزهر والمدرسة الفكرية الجديدة ، وحقيقة أن المدرسة الجديدة لقيت حرباً شعواء من بجانب المدرسة القديمة منذ الهجوم على رحلة رفاعة الطهطاوى إلى باريز إلى الغمز واللمز فى كتابات النديم وحديث عيسى بن هشام ومع هذه الحرب أو بالرغم منها فقد استطاعت الطبقة الجديدة أن تنتزع القيادة الفكرية من رجال الدين وساهمت بالنصيب الأكبر فى قضايا التغيير الاجتماعى فى أواخر القرن التاسع وأوائل العشرين كتحرير المرأة والحياة النيابية بل حتى فى الحركة الوطنية منذ أواخر عصر اسماعيل لعبت هذه الطبقة الدور الرئيسى فيها حتى إذا نزل الاحتلال البريطانى بمصر كانت الطبقة الجديدة هى بحق العمود الفقرى فى المجتمع المصرى .

٢ — والعامل الثانى الذى يفسر سخط هذه الطبقة من الاحتلال كان يتعلق بنصيبها ومركزها فى مناصب الدولة فأسرة محمد على وإن كانت قد استعانت بهذه الطبقة فى إدارة الدولة إلا أن عناصر الأتراك الشرا كسة ظلت تحتل المناصب الرئيسية فى أجهزة الدولة من محمد على إلى اسماعيل ولهذا نشأت بين طبقة المثقفين المصريين وبين طبقة الأتراك والشرا كسة منافسة شديدة كانت فى مقدمة العوامل التى حركت ثورة ١٨٨١ — ١٨٨٢ م، وإن كان هذا التنافس فى أوضح صورته داخل الجيش المصرى — فلما حدث الاحتلال البريطانى نشب تنافس جديد بين المثقفين المصريين وبين عنصر جديد فى الموقف ألا وهى الجالية الشامية فى مصر وكان مجال التنافس مرة أخرى حول مناصب الدولة .

والجالية الشامية فى مصر كانت تشغل بعمالين رئيسيين : أعمال السمسة والرهونات على القطن بين الفلاحين من ناحية وشغل قطاع كبير فى وظائف الدولة من ناحية أخرى والأمر الذى لاشك فيه أن هذه العناصر الشامية (وأغلبها المسيحية) كانت قد وفدت إلى مصر لتحتل مناصب الدولة فى عصر اسماعيل إبان الهجرات الكبيرة فى لبنان أثر أزمة صناعة الحرير والاضطرابات الدينية على عهد السلطان عبد الحميد ولما كان اسماعيل حريصاً على أن يبنى دولة على النمط الأوروبى من الناحية المظهرية فقد استطاع أن يمتص جزءاً صغيراً من هذه الهجرات وتشغيلها فى أجهزة الدولة لإنقاذها اللغات الأجنبية من ناحية ولكفائتها من ناحية أخرى — ثم جاء الاحتلال البريطانى فلم يعدل من الموقف فى شيء بل حاول أن يستغل المنافسة بين المثقفين المصريين والعناصر الشامية التى كانت تحتل مناصب البيروقراطية فى مصر — فلشببت معركة بين الطرفين غذاها الاحتلال فى خبث . فكانت جريدة وادى النيل لصاحبها الأستاذ دنلوب الرد على المؤيد — وجرت مساجلات ومهارات الفريقين يعجب المرء لتورط الفريقين إلى هذا الحد فيها .

ولقد كان من أبرز جوانب هذه المناقشة ما حدث فى عام ١٨٩٥ م حين حاول

رياض باشا رئيس الوزراء إما تحت ضغط المثقفين المصريين أو بدافع ديني (لأن غالبية هذه العناصر الشامية كانت مسيحية) أن يستصدر قانوناً يحرم على الشاميين تولي مناصب الدولة المصرية — واحتلت هذه المسألة الكثير من اهتمام الرأي العام المصري في ذلك الوقت : هل هناك جنسية مصرية منفصلة أم أن مصر بحكم تبعيتها الرسمية والشرعية للدولة العثمانية مفتوحة ، مناصب الدولة فيها لرعايا الدولة العثمانية جميعاً . ولكن لم يصدر هذا القانون لأن كرومر نفسه في الفصل الذي كتبه عن الشاميين في مصر في كتابه مصر الحديثة — أن مثل هذا القانون لن يرى النور طالما أن هناك جندياً بريطانياً واحداً في شوارع القاهرة) .

وأنك لو اجد في أشد العناصر الوطنية الكثير من الأمور بسبب هذه
الآزمة — فقسيده حافظ ابراهيم :

لمصر أم لربوع الشام تنسب هنا العلا وهناك المجد والحسب
إذا ألمت بوادي النيل نازلة بات لها راسيات الشام تضطرب

وقصيدته :

أمناً أمكم وقد أرضعتمنا من هواها ونحن نأبى الفطاما
إنما الشام والكفانة صنوان برغم الخطوب عاشا لزاما

هذه محاولات للمصالحة بين الفريقين لقطع الطريق على مزيد من تفاقم المشكلة وقد راحت هذه الصيحات العاملة وسط تضارب المصالح المادية ومؤامرات الاحتلال للوقعة وأدى تفاقم النزاع إلى نتيجتين خطيرتين :

أولاً : نتيجة سلبية تتمثل في نزوع الحركة الوطنية المصرية بعيداً عن
النزاع العربي .

ثانياً : نتيجة إيجابية تتمثل في ثورية الطبقة المثقفة المصرية على الاحتلال باعتباره مسئولاً عن استمرار هذا الموقف .

وفي المراحل الأخيرة من الاحتلال ثم طوال فترة الحماية نزل الانجليز كقوة أخرى لمنافسة المصريين المثقفين في احتلال أجهزة الدولة وهى العملية التى أطلق عليها فى حينها (نجارة الإدارة المصرية) وكانت قد أخذت فى التفاقم بعد أن اطمأن الاحتلال إلى مركزه الدولى منذ ١٩٠٤م فبعد هذا العام تضاعف عدد الموظفين الانجليز فى مراكز الدولة وقام الدون جورست المعتمد البريطانى فى مصر بفتح مكتب وأتم فى لندن لتوظيف البريطانيين فى الحكومة المصرية وزادت هذه الظاهرة تفاقماً منذ ١٩١٤م بعد إعلان الحماية وحين أصبحت مصر مركزاً من مراكز الحرب العالمية الأولى - وتجمع المصادر التاريخية بما فيها البريطانية على أنه خلال هذه الفترة تسربت إلى أجهزة الدولة المصرية أسوأ العناصر البريطانية وأقلها كفاءة - كما يقدر الجود فى كتابه (مصر عند مغرق الطرق) عدد الموظفين البريطانيين فى مصر سنة ١٩١٤م بما يقرب من ١٦٠٠ بينما لم يزد عددهم فى أيام كرومر على ١٥٠

والدارس لمقدمات ثورة ١٩١٩م يحس بهذه القضية كعامل أساسى عند المثقفين المصريين فى المدة ما بين ١٦ أغسطس سنة ١٩١٨م وأول سبتمبر سنة ١٩١٨م أى فى حوالى نصف شهر تقدم للمكتب المصرى فى لندن ١٣٣ شاباً انجليزياً من راغبي التوظف فى مصر ونجحوا جميعاً ووفد هذا العدد على مصر حتى اضطرت الحكومة المصرية إلى إيجاد أقسام جديدة فى مصالحها لاستيفاء هذا العدد - وقد نشر الأستاذ فسكرى أباطة فى ذلك الحين (الأهرام ديسمبر ١٩١٩م) مقالا عبر فيه عن مخاوف طبقة المثقفين المصريين فقال (وفد علينا هذين اليومين جيش جرار من شبان الانجليز زاحمنا فى أصغر وظائف مصرنا العزيزة وصارت حكومتنا مع الوافدين على النصف الثانى من المبدأ المشهور :

أحراراً في بلادنا كرماء لضيوفنا فالحقهم بالوظائف الفنية وغير الفنية وترتب على هذا خروج عدد كبير من الموظفين المصريين فالتجأوا للحاكم طالبين العدل والإنصاف وكان دفاع الحكومة ولا يزال ملخصاً في كلمتين رفقتاه للاستغناء ولو أنصفت لقات رفقتاه للاستبدال .

ولإبان وجود لجنة ملتر في مصر ١٩٢٠م طلبت من كل وزارة بياناً بتوزيع الوظائف فيها بنسبة بعضها إلى بعض في سنوات ١٩٠٥ - ١٩١٠ - ١٩١٤ . -- ١٩٢٠م واتضح للجنة أن المصريين يشغلون من المناصب الصغيرة نحو ثلثها وينخفض نصيبهم إلى الثلث في المناصب المتوسطة والرواتب أما الوظائف الكبيرة فكان نصيب المصريين فيها لا يبلغ الربع .

إذا مسألة احتلال العناصر غير المصرية : التركية والشركسية والأرمنية أولاً ثم الشامية ثانياً ثم الانجليز ثالثاً مناصب الدولة كان عاملاً أساسياً في ثورة طبقة المثقفين المصريين .

٣ - وثمة عامل ثالث كان له أثره في تعاقب هذه الثورية عند المثقفين المصريين في هذه المرحلة ألا وهو سياسة الاحتلال البريطاني في التعليم . ومن الطبيعي أن تكون مسألة التعليم في طليعة المسائل التي تهتم طبقة المثقفين . فقد عمد الاحتلال إلى سياسة التقيير في التعليم على المصريين فأغلق عدداً كبيراً من المدارس حتى بلغ عدد المدارس الثانوية في مصر إبان فترة الحماية أربعة فقط بينما كان عددها خمسة وعشرين قبل الاحتلال مباشرة وضيق نطاق البعثات إلى أوروبا فبلغ عددها في سنة ١٩٠٥م اثنتين فقط . كما تدهورت ميزانية التعليم حتى وصلت في عام ١٨٨٨م إلى سبعين ألف جنيه فقط . حقيقة لقد اهتم الاحتلال بتعليم الكتاتيب ولكنه حارب في ضراوة التعليم العام والتعليم العالي بصفة خاصة . ولم يكن ذلك نتيجة لعزوف المصريين عن التعليم (إراحة لعقولهم عن التفكير) كما يقول كرومر فسياسة الاحتلال في إغلاق المدارس

والتفتير على المصريين في التعليم لم تحل دون انتشاره ، فبينما لم يزد عدد المدارس الثانوية في عام ١٩١٤م عن أربعة في بلد يزيد عدد سكانه على ٩ ملايين نسمة كانت هناك ٧٣٩ مدرسة خاصة يتعلم فيها ٩٩ ألف طالب بينما بلغت مدارس الارساليات التبشيرية ٣٢٨ تضم ٤٨ ألف طالب

ولعل من أخطر الخطوات التي أقدم عليها الاحتلال في هذا الصدد كان الغاؤه للمجانبة في التعليم ولقد أورد عباس محمود العقاد في كتابه « سعد زغلول » قصة الأزمة الوزارية التي حدثت في عام ١٩٠٧م حين حاول سعد منح أحد الطلبة النبهاء المجانية في إحدى المدارس الابتدائية وهي أزمة كادت أن تؤدي بسعد كمنظر للمعارف .

إن موضوع سياسة الاحتلال التعليمية موضوع واسع حافل بكل ما يدين الاحتلال إنما الأهمية التي يجب أن تبرز في هذا المجال هي أن التعليم بالنسبة للثقفين المصريين كان معركة من معارك الحركة الوطنية اتخذت أشكالاً مختلفة فالى جانب مسألة التوسع في التعليم مجانيته هناك كانت مشكله التعليم باللغة العربية التي خاضها الحزب الوطنى ضد الاحتلال بكل فخر واعتزاز . على هذا كانت مسألة التعليم تشكل جانباً من معركة المثقفين المصريين ضد الاحتلال وفى هذا الاطار نستطيع أن نفهم ونقوم جهود الحزب الوطنى فى فتح مدارس أهلية وليالية لتتقيد الطبقات الفقيرة بصفة خاصة وفى هذا الاطار أيضاً نستطيع أن نقوم معارك سعد زغلول حين كان ناظراً للمعارف مع دنلوب المستشار البريطانى فى هذه الوزارة فهذه المعارك يجب أن تقوم لاعلى أنها موقف الوزير المعتر بكرامته أمام مستشار بريطانى مستبد ولكن باعتبارها معركة وطنية حقيقية .

هذه بصفة عامة هي العوامل التي جعلت من المثقفين في مصر طبقة ثورية ضد الاحتلال نعود فتلخصها في النقاط التالية :

أولاً - كونها طبقة جديدة على تركيب المجتمع المصرى وتمثيلها لثقافة أكثر تطوراً من الثقافة القديمة :

ثانياً - حرمانها من وظائف الدولة حين شغلت هذه الوظائف عناصر غير مصرية .

ثالثاً - سياسة الاحتلال فى تضييق التعليم عامة على المصريين .

٤ - فهل حقيقة أن الفكر الذى يقف وراء المثقفين المصريين الجدد كان من شأنه أن يوجب هذه الثورة التى خلقتها عوامل مادية ومصالح اقتصادية ؟ .

إن الفكر السياسى منذ مطلع القرن التاسع عشر كان يسير فى خطين متوازيين : الفكرة القومية الليبرالية والفكرة الاسلامية - ووجدت الفكرة القومية الليبرالية تعبيراً عنه رواد هذه المدرسة الجديدة وفى مقدمتهم رفاة الطباطاوى بينما ظلت الفكرة الاسلامية جامدة متحجرة داخل المدرسة الازهرية حتى بدأت تتطور بتيار جديد تجديدى من صميم أصول الإسلام - عند الأفغانى وتلامذته . وعند الشيخ محمد عبده تشعر بأن الخطين على لقاء يكاد يكون تاماً - إنما بعد محمد عبده ، يعود الخط الإسلامى التجديدى إلى الابتعاد عن الخط القومى الليبرالى - وهذا واضح تماماً فى رشيد رضا والمنارين (نسبة إلى مجلة المنار المعبرة عن هذا الاتجاه) وتجد التيار القومى الليبرالى ممثلاً فى مصطفى كامل الذى كان أكثر التصاقاً بالعمل الثورى وحركة الجماهير بينما كان لطفى السيد أقرب إلى الفكر وأكثر بعداً عن حركة الجماهير . وعلى كل حال فبعد محمد عبده ينزوى التيار الإسلامى المتجدد ويصعد التيار القومى الليبرالى وهكذا ولدت ثورة ١٩١٩م فى رحم الفكرة الليبرالية وهكذا ، نستطيع مع رفع الثورة انشاء وحدة عنصرى الأمة بعد ما حدث من انقسام غزاه الاحتلال بين المسلمين والأقباط فى مصر .

إلما كان يؤخذ على التيار الفوق الليبرالى أنه لم يلتحم بالتيارات الاشتراكية العالمية التى اجتاحت أوروبا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين - لقد ذكرنا أن التيار القومى الليبرالى كان يمثل كل من مصطفى كامل ولطفى السيد ولقد أتيح للحزب الوطنى على أيام محمد فريد أن يحتك بالتيارات الاشتراكية العالمية فاشترك فى مؤتمرات السلام المعادية للاستعمار التى تنبثها الأحزاب الاشتراكية فى أوروبا - وكان من الممكن أن يتمخض كل هذا عن تطور فى الفكر القومى الليبرالى عند الحزب الوطنى لولا أن تيار محمد فريد كان قد أجهض على يد الاحتلال وفى ظروف الحرب العالمية الأولى وبقي التيار القومى الليبرالى ممثلاً فى لطفى السيد بمسلكه التقليدى كما عرفت أوروبا منذ الثورة الفرنسية بعيداً عن أى تأثر بالتيارات الاشتراكية - وهذا التيار الليبرالى المحافظ أو التقليدى هو الذى سيطر على الفكر السياسى لقيادة ثورة ١٩١٩ .

٥ - ولكن المثقفين فى ثورة ١٩١٩ كانوا موزعين بين ثلاثة أجنحة : أصحاب المهن الحرة ، والطلبة ، والموظفين - وأصحاب المهن الحرة كانوا من أخطر العناصر الثورية فى ١٩١٩م فكانت مكاتب المحامين خلايا للثورة - أما بالنسبة للطلبة فهم جنود الحركة الوطنية - ويلاحظ بعض المؤرخين أن الطلبة المصريين لعبوا فى الحياة السياسية المصرية دوراً يفوق الدور الذى لعبه الطلبة فى روسيا أو الصين إبان الكفاح الديمقراطى والوطنى هناك . وفى مصر كانت المدارس تشكل تجمعات جماهيرية تلتهم فى ظروف ١٩١٩م إلى الطبقة المتوسطة وذلك أمر طبعى بسبب سياسة الاحتلال فى التعليم وباستثناء الأزهر لا نجد إلا الطبقة المتوسطة أو المتوسطة العليا فى المدارس العليا .

وكان الطلبة فى مصر عند قيام ثورة ١٩١٩م يتميزون عن غيرهم من الطبقات مثل العمال والفلاحين بأن لهم خبرة سابقة فى ممارسة الكفاح الوطنى فكانوا سداء ولحمة الحزب الوطنى واشتد نشاطهم حين أنشأوا نادى المدارس العليا عام ١٩٠٥م

الذى كان من أخطر مراكز الانفجار الثورى - ولعل نادى المدارس العليا كان الجهاز التنظيمى الجماهيرى الذى - استطاعت ثورة ١٩١٩ م أن تعمل به حتى تحركت بقية الطبقات .

وحينما بدأت ثورة ١٩١٩ م فى التعثر أخذ الفلاحون والعمال فى الخروج من الثورة كقوة فعالة ولم يبق فى مجال الكفاح السياسى سوى الطلبة فلم يعد على المسرح السياسى كقوة فعالة لها وزنها فى الموقف سوى الطلبة (وتحرك العمال فى سنة ١٩٣٠ م يرجع فى تقديرنا إلى الأزمة الاقتصادية العالمية) لذلك لم يكن غريبا كما تصور بعض المراقبين للتطور السياسى فى مصر أن الطلبة كانوا يسقطون الوزارات - أن هذه الظاهرة ترجع إلى أنهم كانوا وحدهم فى العمل السياسى بعد تعثر الثورة .

أما موقف الموظفين فى الثورة فى حاجة إلى دراسة ، فلنلاحظ أنهم دخلوا المعركة متأخرين بالمقارنة ببقية الطوائف وهذا يرجع بطبيعة الحال إلى وضعهم الاقتصادى . ومع ذلك فلا شك أن دورهم فى الثورة كان يشكل شبحا خفيفا للسلطات البريطانية فلقد أسقط إضرابهم وزارة رشدى الرابعة وكان استمرارهم فى الاضراب يعنى أن جهاز الدولة قد إنتقل من سيطرة السلطات البريطانية إلى محسكر الثورة وهى مسألة أفرغت الانجايين إلى أبعد الحدود أضعاف ما كان يفزعهم طبعاً مقتل جندى أو موظف بريطانى .

إنما يلاحظ أن ثورية الموظفين كانت محدودة للغاية فالاضراب الثانى للموظفين انتهى حين وجه إليهم اللبى إنذاره بالفصل كما لم يعودوا إلى الاضراب بعد ذلك نتيجة لما اقترفه محمد سعيد فى وزارة رشدى الرابعة على الموظفين من علاوات ودرجات ونحن نذكر حين فوئح ولينم مكرم عبيد للسفر إلى أمريكا للدعاية للقضية المصرية اشتراطه منحه معاش سنتين من جانب الوفد - إن هذا لا ينتقص من وطنية مكرم عبيد ولكن من ثوريته وهو عن كل حال يكشف

عن وضعه الطبقي والاقتصادي - ومن المسائل التي لها دلالتها أن إضراب الموظفين حدث بعد أن كانوا يتسلمون مرتباتهم أول الشهر .

وهكذا حين بدأ تعثر الثورة خرج الموظفون بسرعة ثم تحول أصحاب المهن الحرة إلى أصحاب مطالب يطمعون في مناصب الوزارة والبرلمان وبقي العنصر الأخير والثالث وهو الطلبة .

إن الثورة لم تستطع أن تحقق شيئاً مباشراً للعمال والفلاحين ولكن الأوضاع بعد تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ م مكنت الوزارات المصرية المتعاقبة من تمصير الإدارة المصرية تدريجياً ولا سيما وزارة « سعد في ١٩٢٤ م » وكان ذلك لصالح المثقفين المصريين ثم مكنت هذه الأوضاع الحكومات المصرية منذ ١٩٢٤ م من التوسع في التعليم فزاد عدد الطلبة في المدارس سنة ١٩٢٤ م إلى ٣٢ ألف ، ثم إلى ما يقرب من ٩٠٠ ألف في سنة ١٩٣٣ م ، كما زادت ميزانية التعليم بالنسبة إلى الميزانية العامة من ٤٪ في سنة ١٩١٩ م إلى ٢٠ ٪ قبيل الحرب العالمية الثانية وكان هذا مكسباً أيضاً للمثقفين المصريين - هكذا كانت طبقة المثقفين في طليعة الطبقات التي خرجت بمكاسب واضحة من الثورة .

* * *

(ب) العمال وثورة ١٩١٩

١ - والطبقة العاملة المصرية كعنصر أساسي في التركيب الرأسمالي للمجتمع وقوة من قوى التناقض داخله تعتبر من القوى الاجتماعية الجديدة في مصر - فالطبقة العاملة المصرية من نتائج التحول الرأسمالي الذي طرأ على المجتمع المصري طوال القرن التاسع عشر - وقبل ذلك كان العمال ممثلين في الطوائف الحرفية التي

تعتبر من خصائص المجتمع الاقطاعي في المدن - كما كانت هذه الطوائف من أشد طبقات المجتمع الاقطاعي ثورية ليس في مصر وحدها بل في العالم العربي كله - فهي التي أعطت مجتمع المدينة خلال العصور الوسطى تلك الحيوية التي تميزت بها وكثير من الحركات الثورية السياسية والدينية في المجتمع الإسلامي ترجع بالذات إلى الطوائف الحرفية في المدن .

وتعرضت الطوائف الحرفية لضربات متعددة على يد احتكار محمد علي أولاً ثم نتيجة لدخول البضائع الأجنبية ورأس المال الأجنبي طوال القرن التاسع عشر - ويتخذ المؤرخون عام ١٨٩٠ م بمثابة التاريخ الرسمي لانحلال النقابات الحرفية لأنه العام الذي صدر فيه القانون «المقرر لحرية العمل والصناعة» ففقد بذلك على الطوائف نهائياً .

غير أن تصفية نظام الطوائف كنظام مركزي في السكيان الإقتصادي جاءت لتزيج من الطريق عقبة أمام الاستثمارات الرأسمالية الواسعة التي تعتبر بحق السبب في ظهور الطبقة العاملة المصرية الحديثة - وقد أوضحنا كيف تدفق رأس المال الأجنبي بشكل ملحوظ بعد ١٩٠٤ م، على نحو أدى إلى وجود صفاعات واستثمارات معينة أخصها : شركات السجائر والسكر وحاج القطن والترام والغاز وهلمبولى ليس فضلاً عن بعض المشروعات حكومية هامة أخصها السكك الحديدية . ونتيجة لذلك ازداد تدريجياً عدد العمال المشتغلين بتلك المشروعات وشعروا بأنهم يكونون طبقة كبيرة متميزة عن عمال الحرف الصغيرة وأن الفوارق بينهم وبين أرباب أعمالهم تزداد اتساعاً كلما ازدادت المشروعات حجماً وقوة . وهكذا وجدت الظروف الموضوعية في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والأولى من القرن العشرين لخلق الحركة العمالية المصرية - وليس هذا مجال الحديث عن تاريخ الحركة العمالية في مراحلها الأولى أى قبل ثورة ١٩١٩ م فقد كتب المحامي الفرنسي جان فاله بعد دراسة قام بها بنفسه عن طريق الإتصال المباشر بالعمال وأصحاب الأعمال بحثاً نشره في ١٩١١ م تحت عنوان (دراسة في أحوال العمال المصريين) وهو المرجع الأساسي

في تاريخ الحركة العمالية المصرية في مرحلتها الأولى التي تمتد حتى الحرب العالمية الأولى - لكن هناك حقائق أساسية مستمدة من دراسة فاليه لابد من ذكرها في مقدمتها :

(١) أحوال العمال في هذه المرحلة كانت على درجة من السوء والبشاعة تفوق ما كان عليه حال العمال في أوروبا عند حدوث الثورة الصناعية في أوائل القرن التاسع عشر . وجان فاليه يتحدث بإفاضة وتفصيل عن هذه الأحوال . ومن هذه الحقائق أيضا أن أول محاولة لتأليف نقابة للعمال في مصر كانت في عام ١٨٩٩ م على يد عمال السجائر بالقاهرة حين أضرب هؤلاء العمال في ذلك العام يطالبون برفع أجورهم فلما نجح الاضراب في تحقيق أغراضه اتجه تفكيرهم إلى تأليف نقابة وظلوا يكافون من أجل ذلك في عام ١٩٠٨ م من تأليف نقابة عمال السجائر وبعد ذلك تأليف عدة نقابات حتى بلغ عددها تسعا في عام ١٩١٠ م تضم ثلاثة آلاف عامل - وفي ١٩٠٩ م صدر قانون رقم ١٩ يقضى بتحريم استخدام الأطفال الأقل من تسع سنوات في محالج القطن - وهكذا كانت المكاسب للطبقة العاملة المصرية في هذه المرحلة الأولى من تاريخها على وجه التحديد : بداية تأليف النقابات العمالية وقانون ١٩٠٩ م .

(٢) فاهي التيارات الحركة للحركة العمالية في مصر في ذلك الوقت - كان هناك تياران يعملان في حدود التناقض الطبقى بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال : تيار الحزب الوطنى من ناحية والتيار الاشتراكي من ناحية أخرى - وهنا مسألة هامة وهى أن الحزب الوطنى بدشاطه النقابى والعمالى يؤخذ ويصور عادة على أنه نشاط تعاونى وعلى أن نقاباته نقابات تعاونية . والواقع أن هذا غير صحيح - فالنقابة الأساسية التي كان الحزب الوطنى يياشر نشاطه من خلالها كانت (نقابة عمال الصنائع اليدوية) - هذه النقابة تبين من لائحتها أنها نقابة تعاونية - ولكن الحقيقة أن نشاطها لم يكن يوحى بذلك وقد فطن الدكتور حسين خيلاف في كتابه (نقابات العمال في مصر) الى ذلك فيقول عنها (كانت

أغراض النقابة أغراضا تعاونية حرفية فلم تسكن من مقاصدها على الأقل طبقا
لنصوص تلك اللائحة المدافعة عن مصالح العمال إزاء أرباب الأعمال على نحو
ما تفعل النقابات العالمية الحققة — لكن الظاهر أن نقابة عمال الصنائع كانت تعمل
سراً لهذا الغرض ويستدل على ذلك بالصلة بين نشاطها وبين الاضراب الكبير
الذى أعلنه بعض أعضائها من عمال السكة الحديد بالقاهرة في أكتوبر سنة
١٩١٠ م). — هذا ما فطن إليه الدكتور حسين خلاف والحقيقة أن ثمة شواهد
أخرى تؤيد هذا الكلام، منها الخطاب الذى ألقاه الزعيم محمد فريد فى الجمعية
العمومية للحزب الوطنى عام ١٩١٠ م حول سياسة الحزب الاجتماعية فى هذا
الخطاب دعا محمد فريد إلى تأليف نقابات زراعية تكون مسئوليتها (تخفيف
الضرائب عن الأتبان وتحسين حال الفلاح والدفاع عن حقوقه أمام الملاك
الذين يزدون عليه الإيجارات بمناسبة وبغير مناسبة وأمام المربين الذين يأخذون
منه ما يبقى لهم من جشع الملاك وظلم الحكومة) كما دافع عن حقوق العمال
(مثلا قانون يلزم المقاتل بدفع تعويض لمن يموت شهيد عمله أو يفقد أحد
أعضائه فيصبح عديم الكسب) وهكذا نرى أن موقف الحزب الوطنى من
قضية العمال يحمل فى باطنه فكرة الصراع الطبقي .

أما التيار الآخر فهو التيار الاشتراكى وكانت تحركه عناصر أجنبية —
ولا بد من تفسير لظاهرة وجود عناصر أجنبية — ولا بد من تفسير لظاهرة
وجود عناصر أجنبية فى قيادة تنظيم الطبقة العاملة المصرية فى ذلك الوقت
ذلك أن نقابة عمال المصانع اليدوية التى كان الحزب الوطنى يسيطر عليها كانت
مصرية بحتة نقول ذلك لأن الكثير من الصناعات كان فيها أجانب من يونانيين
أو إيطاليين وهو وضع راجع إلى عدم خبرة العمال المصريين ببعض الصناعات
التي تحتاج إلى مهارة فنية خاصة لم تكن قد توفرت بعد فى العمال المصريين كما
يرجع من ناحية أخرى إلى وضع هاتين الجاليتين بالذات: اليونانية والإيطالية فى
مصر فهما يمثلان على الأكثر الطبقة العمالية والبورجوازية الصغيرة بعكس الجاليات

(١٣٢ — المجتمع المصرى)

الأوربية الأخرى . لهذا لم يكن من الممكن تجنب وجود قيادات أجنبية فى الحركة العمالية فى مصر فى ذلك الوقت خصوصاً بالنسبة لهذا القطاع الكبير من العمال الأجانب وكان من الطبيعى أن تكون هذه التيارات متأثرة بشكل أو آخر بالتيارات الاشتراكية العمالية ويدور هذا النوع الثانى من النشاط النقابى حول عناصر تتبنى الفكر الاشتراكى أما تيار الحزب الوطنى فصنى فى عهد كتشير وفى ظروف الحرب العالمية الأولى وهكذا حين أشرفت الحرب العالمية الأولى على الانتهاء لم يكن هناك سوى التيار الاشتراكى وهؤلاء الأجانب - ولكن عاملين من جراء الحرب العالمية الأولى ساعدوا كثيراً على تحريك العمال الوطنيين فى نشاط واسع النطاق الأول أن العمال الأجانب اضطربوا أثناء الحرب العالمية الأولى إلى مغادرة مصر فصار العمال الوطنيون أغلبية كبرى فى الدوائر العاملة أى اختفت قاعدة التيار الاشتراكى الأجنبى وبقيت قيادته - والعامل الآخر يتمثل فيما سببته ظروف الحرب العالمية من ارتفاع فى أسعار الحاجيات ولاسيما السلع الاستهلاكية على نحو أضر ضرراً بالغاً بالطبقات العاملة والبورجوازية الصغيرة فى مصر . لذلك كان تجدد النشاط العمالى بعد الحرب العالمية يمثل إرهاصة من إرهاصات ثورة ١٩١٩ م ، فبعد انتهاء الحرب مباشرة حدث أكبر اضطراب عمالى فى تاريخ مصر اشتركت فيه طوائف عمالية متعددة كادت أن تهدد الحياة الاقتصادية فى مصر بالتوقف ثم حدث انفجار ثورة ١٩١٩ م ، وفى أحضان هذا المد الثورى تم تأليف عدد كبير من النقابات بقدرها لأكبر فى كتابه (الشيوعية والقومية فى الشرق الأوسط) استناداً إلى الإحصاءات الرسمية - فى الفترة ما بين ١٩١٨ و ١٩٢١ م ، بنحو ٣٨ نقابة فى القاهرة و ٢٣ نقابة فى الاسكندرية و ١٨ فى منطقة القناة .

وكانت العناصر الاشتراكية وراء الاضطراب الكبير عقب الحرب العالمية الأولى كما كان من الواضح أنها استطاعت أن تسيطر على عدد كبير من النقابات ولاسيما نقابة (عمال الاضامة) ثم أتاحت ظروف الانفجار الوطنى الفرصة

لهذه العناصر لمزيد من النشاط في الحركة العالمية فبصماتها واضحة جداً في تأليف النقابات وفي الإضرابات التي لم تنقطع خلال عام ١٩١٩م، على نحو دفع الصحف الانجليزية والمصادر الانجليزية بصفة عامة إلى إتهام الحركة العالمية في مصر « بالبلشفية ». عندئذ أسرع الوفد ليقطع الطريق عن جماعة الاشتراكيين بإدماج الحركة العالمية في الحزب الوطني العام . ونجح عبد الرحمن فهمي سكرتير اللجنة المركزية للوفد - الذي تولى أمر تعبئة العامة في الحركة الوطنية نجاحاً كبيراً - إنما يبدو أن سيطرة الوفد كانت قاصرة على نقابات القاهرة بينما بقي الاشتراكيون الأجانب وأخصهم جوزيف روزنتال - يعملون على توسيع قاعدة نشاطهم في الاسكندرية حتى تمكنوا في ١٩٢١م، من تأسيس اتحاد النقابات بعدد لا يتجاوز ثلاثة آلاف عامل وكان مركزه الاسكندرية وكانت الخطوة التالية التي أقدم عليها روزنتال وجماعة من الأجانب الاتصال بعناصر من المثقفين المصريين من أصحاب الميول الاشتراكية لتأسيس الحزب الاشتراكي المصري ولكن الحزب الاشتراكي سرعان ما تعرض للانقسام فقد كانت هناك جماعة من المعتدلين يؤمنون بالاشتراكية الفأية على رأسهم سلامة موسى وكانت هذه الجماعة تنادي بتوسيع قاعدة الحزب حتى تشمل الطبقة المتوسطة من الأغنياء فلا تقتصر على الطبقة العاملة بينما كان فريق آخر يرى أن كل قيادة الحركة الاشتراكية عمالية أساساً .

وكانت شعبة الحزب في الإسكندرية في ثورة التمرد على قيادة الحزب المعتدلة وسرعان ما اجتمعت واتخذت قراراً بنقل مقر الحزب إلى الاسكندرية وفصل الأعضاء المعتدلين وحين عقد المؤتمر الرابع للدولة الشيوعية (الكومنترون) في موسكو أرسل الحزب الاشتراكي المصري محمود حسن العرابي من الاتحاد السوفيتي ليبلغ الحزب أن اللجنة المركزية الدولية الثالثة اشترطت لقبول الحزب المصري ثلاثة شروط هي :

(١) فصل روزنتال من الحزب الذي اتهم من جانبها بالميل الفوضوية .

(٢) تغيير اسم الحزب من الاشتراكي إلى الشيوعي المصري .

(٣) إعداد برنامج للفلاحين المصريين .

وقد قبل الحزب المصري الاشتراكي كل هذه الشروط وتلقب الحزب الشيوعي ولكن مسلك الحزب من الناحية العملية يتمكن أن يتم باليسارية المراهقة ويبدو أن اهتمامه الملح لإيجاد قاعدة للحزب في دوائر العمال هو الذي عرضه لهذه اليسارية فانعزل عن المجرى الأساسي في ثورة ١٩١٩م، وهو مجرى التحرر الوطني - ولقد كان من اللازم أن يلتحم الحزب فعلاً وبشكل مباشر بالحركة الوطنية وبالوفد - لو حدث هذا لكان من الممكن أن يتألف داخل الحركة الوطنية تيار اشتراكي لا أن تظل قيادة الحركة الوطنية تضم مجموعة من العمد والعصبيات الريفية - ثم لاشك في أن الحزب الشيوعي المصري يقتصر نشاطه على العمال لم تتسع قياداته لعناصر المثقفين والفلاحين التي كانت وحدها تستطيع أن تمنح الحزب فاعلية أكثر وارتباطاً أوسع بال جماهير العريضة .

ولاحاجة بنا إلى الخوض في تاريخ الحزب منذ تأسيسه في ١٩٢٢ م ، حتى وجهت اليه وزارة سعد زغلول في أوائل ١٩٢٤م ضربة قاصمة بمحاكمة أعضائه وحلت إتحاد نقاباته كل هذا قصة معروفة وهي دليل على المراهقة اليسارية من جانب الحزب الشيوعي من ناحية وعلى افتقار حزب الوفد إلى الثورة الكافية ورفضه لكل مضمون اجتماعي الحركة الوطنية(*) .

٣- وفي مارس عام ١٩٢٤ م ، بدأ الوفد يعمل على تأليف إتحاد نقابات جديدة للعمال والتوقيت واضح بين سعي الوفد لذلك في مارس وبين حزب إتحاد نقابات العمال في الإسكندرية في فبراير الذي كان يسيطر عليه الحزب

(*) حول هذا الموضوع على الطالب أن يقرأ مقال الدكتور أنيس عن (حزب العمال البريطاني وثورة ١٩١٩ م) في مجلة الهلال الشهرية عدد سبتمبر أو أكتوبر ١٩٦٤ م .

الشيوعى والتوقيت دليل على أن الوفد شاء أن يفرض وصاية البورجوازية على الحركة العمالية .

لقد صرحت وزارة سعد لإتحاد النقابات القديم وكأنها لم تعترف قانوناً بالاتحاد الجديد ولا حتى بالنقابات العمالية فالوفد قد شغل بالمسألة السياسية وحدها فارتكب خطأ مشابها للخطأ الذى وقع فيه الحزب الشيوعى المصرى حين شغل فقط بقضية العمال بعيداً عن المسألة الوطنية ، ويطول الحديث عما حدث للحركة العمالية بعد ذلك من مزايدات ومضاربات بين الأحزاب بل وحتى بين أفراد أسرة محمد على ، على نحو أدى إلى تمزيق الحركة العمالية تمزيقاً تاماً ولكن يكفى أن نذكر أن القانون الوحيد الذى خرج به العمال من ثورة ١٩١٩م كان قانون (لجنة التوفيق) بين العمال وأصحاب الأعمال وهو لم يصدر حتى فى عهد وزارة سعد زغلول بل صدر فى أغسطس ١٩١٩م — وكانت لجنة التوفيق لا تملك سلطة الإلزام بل هى تقدم المشورة فقط كما كانت اتجاهاتها وآراؤها أقرب فى الحقيقة الى اتجاهات ومصالح أصحاب الأعمال وأن القانون الخاص بلجنة التوفيق كان الشيء الوحيد الذى عاشت عليه الطبقة العاملة فى مصر على ضفاف وادى النيل حتى الحرب العالمية الثانية .

ونخلص من هذا إلى أن الطبقة العاملة المصرية نشأت ونمت ابتداء من السنوات الأولى من القرن العشرين على النحو الرأسمالى الأجنبى وإنما لعبت دوراً فى ثورة ١٩١٩م ، وإن كانت لم تخرج بمكاسب على الإطلاق من هذه الثورة بل سرعان ما فرضت البورجوازية المصرية وصايتها على الحركة العمالية .

الفلاحون وثورة ١٩١٩

إذا كانت طبقة المثقفين وطبقة العمال جديدين على الحياة الاجتماعية والسياسية في مصر فإن هذا لا يمكن أن يقال بالنسبة لطبقة الفلاحين فهي طبقة قديمة في تكوين المجتمع المصري الزراعى قدم نشأة هذا المجتمع منذ آلاف السنين . وبتحول مصر من مجتمع إقطاعى إلى مجتمع تسوده العلاقات الرأسمالية طوال القرن التاسع عشر لم تتحسن أحوال الفلاحين المصريين فى كثير فظلت مظاهر الإقطاع وأساليبه فى حياة الريف حتى بعد إلغاء الإقطاع من الناحية الفنية وآية ذلك ظاهرة هروب الفلاحين وتركهم لأرضهم نتيجة لنظام محمد على الاحتكارى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر أوجعهم بالسخرة بالآلاف لحفر قناة السويس فى النصف الثانى من ذلك القرن كما لم تتغير العلاقات الإنتاجية أو الاجتماعية بين صاحب الأرض والفلاح تغييراً محسوساً هذا إلى جانب عبء الأمانة المالية التى سببتها ديون اسماعيل قد وقعت بثقلها على الفلاحين وحدهم . لذلك كان الفلاحون فى مصر طبقة نائرة على الأوضاع السياسية والاجتماعية بصفة مستمرة كثوراتهم على الاحتلال الفرنسى فى مصر وثوراتهم ضد محمد على وابنه ابراهيم خصوصاً فى الصعيد كما اشترك الفلاحون فى الثورة العرابية ومن الثابت أن التبرعات والهبات من المحصولات الزراعية والماشية التى خاض بها الجيش العربى الحرب ضد الانجليز كانت من صغار الملاك وفقراء الفلاحين وهم الذين بنوا الخنادق للجيش المصرى فى معارك كفر الدوار .

وحين نزل الاحتلال الانجليزى بمصر أخذ يتبنى ادعاء وكذبا سياسة العطف على الفلاحين (أصحاب الجلايب الزرقاء) . والحق أن نجاح الاحتلال فى حل الأمانة المالية التى تسببها الإستعمار الانجليزى والفرنسى بالمشاركة مع الخديوية كان قد حسن من حال الفلاح كثيرأ عما كانت عليه فى عصر اسماعيل ثم أن

أهتمام الاحتلال بشكل واضح بالمسألة الزراعية ليجعل من مصر مزرعة لمصانع القطن البريطانية ذلك الاهتمام الذي تمثل في إنشاء شبكة كبيرة من المصارف والخزانات كل هذا كان من شأنه أن يخدع بعض قطاعات الفلاحين بالنسبة لنوايا الاحتلال نحوهم ورغم أن معدل التطور في الملكية الزراعية في عهد الاحتلال كان في صالح الملكية الكبيرة وضد الملكيات الزراعية الصغيرة إلا أن إلغاء السخرة وتخفيف وطأة الضرائب هذا إلى جانب الصراع بين العناصر التركية الارستقراطية التي عاشت تستبد بالفلاح المصري وبين الطبقة الحاكمة الجديدة ممثلة في كبار الموظفين الانجليز أدعياء الديمقراطية الغربية الذين عمدوا إلى التقرب من الفلاح كل هذا جعل من الشعور بأن الاحتلال صديق لأصحاب الجلايلب الزرقاء وظل هذا الاعتقاد سائداً حتى حدثت حادثة نشواى سنة ١٩٠٦م، وفيها اكتشف الفلاح المصري ضراوة الاحتلال وبشاعته وأنه لا يضم له خيراً ثم جاءت الحرب العالمية الأولى مؤكدة لهذه الحقيقة كما حدث في الحرب من جمع الفلاحين بالقوة تحت اسم المتطوعين للخدمة في الجيوش البريطانية ومن الاستيلاء على محصولات الفلاحين الزراعية وماشيتهم وهو ما عرف بالسلطة كل ذلك غير من نظرة الفلاح المصري نحو الاحتلال تغييراً جذرياً وأشعل ثورته إلى أبعد الحدود وقد يضاف إلى ذلك أن ارتفاع الأسعار بشكل عام إبان الحرب العالمية الأولى كانت تعاني منه الفلاحين مع العمال .

وقد اشترك الفلاحون في المرحلة الأولى من الثورة (ثورة مارس ١٩١٩م) وهم الذين أكسبوا هذه المرحلة تلك الصبغة العنيفة التي اتسمت بها ثورة مارس وكانت خطة الفلاحين في الثورة قطع الخطوط الحديدية لعزل مناطق القوات البريطانية بعضها عن بعض وقد كان من الممكن أن تنجح هذه الخطة لولا أن القوات البريطانية كانت مازال مركزة تركيزاً ثقيلاً في مصر منذ الحرب العالمية هذا إلى جانب أن حركات الفلاحين كانت تنفق إلى قيادات عسكرية وسياسية محلية على صلة ببعضها الأمر الذي انتهى إلى فشل خطة الثورة، ومن ناحية أخرى

فإن قيادة الثورة كانت قد أخذتها الرهبة والذهمية من عنف ثورة الفلاحين وبدأت ترتعد من أن تتحول الثورة السياسية ضد الاحتلال إلى ثورة اجتماعية تحتاج كبار الملاك الزراعيين في وجهها ولا يمكن تفسير قيام الحكومات المحلية أو المجالس الوطنية إلا بأنها محاولة للحفاظ على أوضاع الملكية الزراعية بعد أن فلت زمام الموقف من حكومة القاهرة وهكذا أدى إخماد ثورة الفلاحين وموقف قيادة الثورة أولاً إلى خروج الفلاحين من الثورة بسرعة وثانياً كان لخروج الفلاحين أثره على مجرى الثورة كلها بحيث أضحت السمة الرئيسية للثورة بعد مارس هي السمة السلعية والتركيز في المدن .

ومن المؤكد أن الفلاحين لم يكسبوا مثل العمال من ثورة ١٩١٩م، إذ بقيت مكاسب الثورة على ضآلتها محصورة في الطبقة التي قادت الثورة وهي البورجوازية .

رابعاً : لماذا فشلت ثورة ١٩١٩ م :

من الخطأ القول بأن ثورة ١٩١٩ م ، فشلت على النحو الذي فشلت فيه الثورة العراقية فالثورة العراقية رغم أنها كانت ذخيرة ضخمة جداً في كفاحنا الثوري إلا أنها انتهت فعلاً بالفشل الكامل ولم تستطع أن تفلت بمصر من قبضة الاستعمار الرأسمالي الغربي . حقيقة أن هذا في ظروف النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان أمراً متعذراً تماماً لكن هذه كانت نهاية الثورة العراقية على كل حال . ولم يكن هذا مصير ثورة ١٩١٩ م ، فلقد تمخضت الثورة عن بعض نتائج ذات الأهمية :

١ - استطاعت أن تلغى الحماية البريطانية سنة ١٩٢٩ م ، حقيقة أن إلغاء الحماية لم يؤد إلى الاستقلال الذي تطمح إليه المصريون بسبب التحفظات الأربع المصاحبة لإلغاء الحماية في تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ م ، ومع هذا فإن إلغاء الحماية قد أتاح فرصة للرأسمالية المصرية للتنفس السياسي وتمهيد وظائف الدولة

وفتح الباب أمام أبنائها الدخول كما أن مقاعد البرلمان والوزارات أناحت لها فرصة المشاركة في الحكم وبذلك اتسم موقف الرأسمالية المصرية بسبب هذه المشاركة بطابع المهادنة أو المساومة .

٢ - كما أدى هذا الحد من التنفس السياسي للرأسمالية المصرية إلى تأسيس بنك مصر كمؤسسة لتجمع الرأسمالية الوطنية في مواجهة الاحتكارات الأجنبية وإن كان تطور بعض قطاعات من الرأسمالية المصرية في الفترة ما بين الحربين العالميتين سينتهى إلى ظهور الرأسمالية الاحتكارية المصرية الأمر الذي سيخرج الرأسمالية المصرية بصفة عامة خارج معسكر الثورة الوطنية الديمقراطية .

٣ - ولا بد أن يشار إلى اشتراك المرأة في ثورة ١٩١٩م، باعتبارها علامة حاسمة في تلك المرحلة للحركة التي بدأت في السنوات الأولى من القرن العشرين ألا وهي حركة تحرير المرأة المصرية غير أن هذا التطور في الحركة النسائية كان مشوباً بكثير من الشواحب لأن الحركة النسائية بدلا من أن تتطور تطوراً ثورياً حدث لها ما حدث للحركة العمالية وقد استخدمت الحركة النسائية في مصر لخدمة القصر والأحزاب الرجعية كذلك عجزت الحركة النسائية المصرية بسبب طبيعة العناصر المسيطرة عليها من أن تتطور تطوراً ثورياً فضالياً فظلت تنسجم بطابع الانحلال إلى حد كبير والابتعاد عن مجال العمل الوطني السياسي وحصر نشاطها في مجال الخدمة الاجتماعية ذات الطابع الإحسانى فتتبع حقيقة التناقضات الرئيسية بين الطبقات الشعبية والأرستقراطية المستغلة .

ويحق لنا في هذه المرحلة أن نطرح السؤال الثانى لماذا تعثرت ثورة ١٩١٩م، وعجزت عن تحقيق مقامات من أجله . أن ثورة ١٩١٩م، لم تكن ثورة اشتراكية هذا أمر مسلم به وليس من المعقول أن نفترض فيها ذلك وطبيعة قيادتها لا تؤهلها لهذا حتى ثورة التحرر الوطنى القائمة على فكرة التحالف بين الطبقات وهى الرأسمالية المصرية والمثقفون والعمال والفلاحون والتحالف بقيادة الرأسمالية ، ولقد خرج العمال والفلاحون دون مكاسب على الإطلاق من هذه

الثورة بل أنه من الواضح أن قيادة الثورة كانت حريصة على خروج هذين القطاعين من الثورة منذ البداية حتى لا تكتسب الثورة ذلك الطابع النضالي العنيف الذى اتخذته فى مارس أو حتى لا يكون هناك احتمال تحول الثورة كلها من ثورة سياسية واجتماعية معاً .

ولقد أثر خروج العمال والفلاحين على مسار الثورة كلها إذ جعل منها أو انتهى بها إلى حركة سياسية أسلوبها فى تحقيق الاستقلال أسلوب المساومة السياسية مع الاحتلال حقيقة أن هذا التحول الجذرى فى مجرى الثورة قد بدأ فى سنة ١٩٢٤م، ولكن تحول الثورة من ثورة إلى حركة سياسية مركزة فى المدن أسلوبها مظاهرات الطلبة وتجمعات المثقفين هذا كله لابد أن يحدد بخروج العمال والفلاحين من معسكر الثورة رغم إرادتهم .

كذلك من الأسباب التى أدت إلى تحول الثورة ضد الانجليز إلى حركة سياسية دستور ١٩٢٣م، وما أدى إليه من نزاع بين الوفد وهو قيادة الحركة الوطنية من ناحية وبين الرأى من ناحية أخرى ودون شك كان لهذا الصراع دلالاته البالغة لكن الوفد لم يرفع أبداً شعار إسقاط الرأى فلم يتطور هذا الصراع تطوراً ثورياً بل بقى فى إطار دستور ١٩٢٣م، الأمر الذى جعل الحركة الوطنية دائماً فى موقف الضعيف عاجز من حسم ذلك التناقض بين الحركة الوطنية والأسرة الحاكمة .

كذلك لابد من الإشارة إلى أن الموقف الدولى لم يكن بصفة عامة من شأنه أن يخدم الحركة الوطنية فى مصر أو غيرها من المستعمرات الآسيوية أو الأفريقية فالمعسكر الاستعمارى كان فى عنفوان قوته ، حقيقة لقد أدت ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧م، إلى ظهور الاتحاد السوفيتى الذى استطاع أن يقدم بعض المساعدات للحركات الوطنية فى البلاد القريبة منه مثل تركيا والصين وإيران ولكنه يسبب بعده عن مصر من ناحية ومشاكله الداخلية (حرب التدخل)

لم يتمكن من تقديم أية مساعدة للحركة الوطنية المصرية . وحتى إذا كان في إمكانه ذلك فمن المشكوك فيه تماماً أن قيادة ثورة ١٩١٩ م، كانت على استعداد لتقبل هذه المساعدة فالوفد خلال عام ١٩١٩ م، كان يركز في اعتماده دولياً على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ومن هنا جاء نشاط الوفد لدى الدوائر الأمريكية الرسمية وغير الرسمية (بعثة من محمد محمود في أمريكا ونشاط مثل الوفد مستر بورا في دوائر الكونغرس الأمريكي) فلما فشلت هذه المحاولات واعترفت الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر كان سعى الوفد إلى حل القضية المصرية في إطار التفاهم المباشر والضيق مع انجلترا وحدها وذلك هو الخط السياسي الذي ظل الوفد يتبعه حتى وقع معاهدة سنة ١٩٣٦ م، ولذلك يجب أن نعتبر معاهدة سنة ١٩٣٦ م، النتائج الطبيعية للخط الذي شاعت ثورة ١٩١٩ م، أي تسهيل عليه بالحاح وكان توقيع معاهدة ١٩٣٦ م، مع العوامل التي أضعفت الوفد فبدأ نفوذه في السيطرة على الحركة الوطنية يتدهور ولما كان الوفد يمثل بشكل رئيسي اتجاهاً لبراليّاً برجوازيّاً فإن معاهدة ١٩٣٦ م، وتدهور نفوذ الوفد سيؤدي إلى ظهور تيارات سياسية في أقصى اليمين ذات الاتجاه الفاشستي مؤيدة من الرأسمالية الاحتكارية وتيارات سياسية في أقصى اليسار ممثلة في نشاط جماعات ماركسية متخبطة . ومنذ الحرب العالمية الثانية والحركة الوطنية المصرية عبارة عن محصلة التفاوض أو التناقض بين هذه الاتجاهات الثلاث السياسية والاجتماعية : التيار الليبرالي البرجوازي التقليدي ممثلاً في الوفد في الوسط . وتيار فاشستي ديني ممثلاً في حركة الإخوان في اليمين . وتيار يساري في أقصى اليسار ممثلاً في جماعات ماركسية . ولا بد أن يجرنا هذا إلى الحديث عن التطور الاقتصادي والاجتماعي في مصر فيما بين الحرمين العالميتين فأدى إلى ظهور الرأسمالية والاحتكارية المؤيدة للاتجاهات الفاشستية وإلى تفاقم قوى الطبقة العاملة الأمر الذي أدى إلى ظهور التيارات اليسارية والاشتراكية .

التناقضات الأساسية في المجتمع المصري

[في أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٩٥٢ م]

الجزء الأول

Handwritten text, possibly a title or header, appearing as a series of connected cursive letters.

Handwritten text, possibly a subtitle or a line of a letter.

Handwritten text, possibly a date or a short phrase.

Large, stylized, and somewhat faded handwritten letters, possibly forming the word "ASR" or a similar acronym.

التناقضات الأساسية في المجتمع المصري

في أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٩٥٢م

الجزء الأول

لا بد لتفهم حقيقة كيف أن ثورة ١٩٥٢م كانت ضرورة تاريخية لحسم التناقضات بين قوى الشعب في مصر من ناحية وبين القوى المعادية للثورة ممثلة في الاحتكار الرأسمالي وطبقة كبار الملاك الزراعيين والاستعمار من الخارج من أن نعرض للموقف في كل من المعسكرين .

معسكر الثورة الوطنية ومعسكر القوى المعادية للثورة

أولاً : معسكر الثورة الوطنية :

١ - الرأسمالية الوطنية والوفد :

انتهت ثورة ١٩١٩م، إلى الفشل في تحقيق الاستقلال السياسي كما كان يبتغيه المصريون وخرجت الطبقات من المجتمع من هذه الثورة دون مكاسب على الإطلاق ونقصد بهذه العمال والفلاحين . ولكن الطبقة التي استطاعت أن تكسب إلى حد كبير من هذه الثورة كانت طبقة كبار الملاك الزراعيين وكذلك طبقة الرأسمالية التجارية والصناعية ، وجاءت هذه المكاسب على درجتين سياسيتين : تصريح فبراير ١٩٢٢م، الذي أتاح للطبقتين نوعاً من المشاركة السياسية في الحكم مع السراى وسلطات الاحتلال (رغم التحفظات الأربعة) ثم معاهدة ١٩٣٦م

التي كان من أهم نتائجها إلغاء الامتيازات الأجنبية — غير أنه لما كان من المفهوم أن ما قدمه تصريح فبراير ١٩٢٢م، أو معاهدة ١٩٣٦م، لم يكن استقلالاً حقيقياً بل مشاركة من جانب هاتين الطبقتين في السلطة فقد اتسمت الفترة ما بين الحربين العالميتين بالصراع بين طبقة كبار الملاك — الزراعيين من ناحية وبين الرأسمالية المصرية من ناحية أخرى — وكانت أولى صور الصراع ما حدث في عام ١٩٢١م، حين حدث انسلاخ طبقة الملاك الزراعيين الكبار من الوفد (وكان يضم الطبقتين في نشأته) فالفوا في عام ١٩٢٢م، حزب الأحرار الدستوريين وهو الحزب الذي كانت إنجلترا تعتقد أنه يمثل التوازن بين السراى من ناحية والوفد (أى الرأسمالية المصرية) من ناحية أخرى. وهذا الحزب أقرب إلى مهادنة الإنجليز وأكثر استعداداً لذلك ثم هو الحزب الذى لعب الدور الأكبر فى بناء دستور ١٩٢٣م، وهو دستور يخدم الطبقات العليا بصفة عامة وكبار الملاك الزراعيين بصفة خاصة التى أطلقت على نفسها أصحاب المصالح الحقيقية : بمعنى أنهم كانوا يرون أن الانتخابات أو التمثيل النيابى وظيفة وليست حقاً ولذلك كانوا يرون حصر الانتخابات والتمثيل النيابى فى أولئك الذين تؤهلهم مصالحهم الاقتصادية فى بلد زراعى لذلك .

ولكن خروج هذه الجماعة الزراعية كان فى الحقيقة تطهيراً للقادة الوطنية أكثر منها انقساماً فى صفوفها كما يذكر عادة — فخرجوا جعل القوى المركزية المسيطرة فى الوفد تنتمى إلى الطبقة الوسطى الأمر الذى ساعد بالتالى على تقارب قيادة الوفد من قواعد الجماهيرية — وعلى ذلك فالرأسمالية المصرية كانت قد كسبت إلى حد كبير خلال الحرب العالمية الأولى وإبان ثورة ١٩١٩م، وأصبحت هى التى تقود جماهير الشعب المصرى فى ثورته من إحلال الاستقلال والحياة النيابية وكان الوفد بشكل أساسى فى الفترة ما بين الحربين العالميتين هو المعبر عن الرأسمالية المصرية .

ومع ذلك فقد تعرض الوفد باعتباره التنظيم السياسي للرأسمالية المصرية للتدهور الشديد .

أولاً : اضطر الوفد في الفترة ما بين الحربين العالميتين أن يخوض معركة الدستور ضد السراى وحزب الأحرار الدستوريين (وبقية الأحزاب التي وقفت بجانب السراى) فلم يستطع أن يتفرغ لقضية الصراع في سبيل الاستقلال ضد الإنجليز كما بدأت ثورة ١٩١٩م ، ولقد كان طبيعياً أن تؤدي الانسلاخات التي خرجت من الوفد إلى تضاعف معسكر القوى المضادة للثورة الوطنية — ولكن الوفد باتباعه الأساليب السلمية المشروعة في الكفاح كان عاجزاً عن أن يحقق مكسباً واحداً ضد السراى في معركة الدستورية ضد السراى أو في معركة الاستقلال ضد الإنجليز فلم يتخذ الوفد أسلوباً ثورياً في النضال ضد هاتين الجبهتين : فلم يرفع شعار إسقاط الملكية وإعلان الجمهورية بل ظل يتمسك بدستور ١٩٢٣م ، طوال نضاله من أجل حياة ديمقراطية — والعلاقة بين كفاح الوفد في سبيل دستور ١٩٢٣م ، وبين سعيه في سبيل الاستقلال وثيقة ، فالوفد يتمسك بدستور ١٩٢٣م ، لياتى إلى الحكم ثم يدخل سريعاً في مفاوضات مع الإنجليز ، فإذا فشلت المفاوضات لا يكون أمام الوفد إلا أن يستقيل أو يقال ويظل هكذا عاجزاً عن إحراز نجاح في قضية الاستقلال — وخلاصة هذه النقطة أن الوفد رغم التفاف الجماهير الشعبية حوله إلا أنه لم يستطع أن يحرز انتصاراً حاسماً بسبب أسلوبه غير الثورى في الكفاح ضد السراى أو ضد الاستعمار البريطانى — ومن ناحية أخرى لم يحاول الوفد أن يلتحم بالحركات الوطنية في المنطقة العربية ليعمل من خلالها كتوة ضخمة في مواجهة الاستعمار في المنطقه(*) كذلك لا نعرف أن الوفد حاول أن يرتبط بحركة تحرر عالمى فى

(*) بل على العكس كان للوفد موقفاً معادياً للحركة العربية الوطنية الموحدة وحادث اللاجئين الليبيين الوطنيين الهاربين من وجهه الإرهاب الإيطالى فى ليبيا عام ١٩٢٤ ورفض حكرمة سعد زغلول السماح لهم فى البقاء فى مصر ثقف دليلاً على ذلك .

آسيا وأفريقية وبذلك بقى كفاح الوفد ضد الإنجليز فى مصر معزولاً عن الكفاح العربى من ناحية والحركات التحررية العالمية من ناحية أخرى إلى جانب الأسلوب السلمى له فى الكفاح ، ونتيجة لذلك لم تكن قوة الوفد فى الحركة الوطنية تتعاضد - هذا بينما كانت قوى الثورة المضادة تكبر نتيجة لانضمام قوى متعددة إلى معسكر هذه الثورة المضادة - فإذا كان - الإنجليز قد ألقوا فى المعركة بحزب الأحرار الدستوريين فإن السراى بدورها ألفت بحزب الاتحاد وحزب الشعب والسعديين ضد الوفد .

ثانياً : عقد الوفد - مع بقية الأحزاب فى اللجنة الوطنية - معاهدة ١٩٣٦ ، التى فرضتها الظروف الدولية ونقص عدد الاستعداد للحرب العالمية الثانية بعد استيلاء إيطاليا على الحبشة وتطلعها إلى السودان ومصر لربط ممتلكاتها فى شمال أفريقيا بالامبراطورية الإيطالية فى شرق أفريقيا - ولذلك فقد كان الطابع الغالب على معاهدة سنة ١٩٣٦م الطابع العسكرى استعداداً لقيام الحرب العالمية الثانية - ورغم ما أحاطه الوفد بهذه المعاهدة من هالة كبيرة باعتبارها انتصاراً للحركة الوطنية إلا أن المصريون سرعان ما أدركوا أن المعاهدة كانت فى الحقيقة حماية مقنعة - وبدأت مفاوضات ١٩٣٩م ، حتى من جانب وزارة محمد محمود لتعديل بعض نصوص المعاهدة باعتبارها مرهقة للحكومة المصرية بسبب التزامات المعاهدة المالية على مصر - ثم جاءت أحداث الحرب العالمية الثانية لتؤكد للمصريين أن المعاهدة لم تكن علائقاً موضع احترام من جانب انجلترا ، فقد فرض الإنجليز على السراى وزارة الوفد فى حادث فبراير سنة ١٩٤٢م ، ومع أن الموقف العدائى الذى وقفه الوفد فى خلال الحرب العالمية الثانية ضد الفاشستية والنازية كان من الناحية الموضوعية موقفاً سليماً تماماً إلا أن التسايم المطلق من جانب الوفد للإنجليز كان من شأنه أن يثير الشعور الوطنى ضد الوفد لا حباً أو احتراماً للسراى ولكن كراهية فى الإنجليز ودون شك خرج الوفد من هذا الحادث بخسارة كبيرة .

ثالثاً : لما كان الوفد قبل ١٩٣٦ م، أبعد ما يكون عن حزب سياسي بل كان « هيئة موكلة عن الأمة للسعى للاستقلال » بقيادة الرأسمالية المصرية - لذلك لم يكن للوفد برنامج اجتماعي شأن بقيمة الأحزاب السياسية عادة - ولكن لما كان الوفد قد اعتقد أنه حقق هذا الاستقلال في سنة ١٩٣٦ م، فقد وجد الوفد نفسه في أزمة وكان عليه أن يبرز حالة وجوده - وكان في استطاعة الوفد في ذلك الوقت أن يتحول إلى حزب جماهيري له برنامج اجتماعي تقدمي - حقيقة لقد حدثت مثل هذه المحاولات في مؤتمر الوفد ابتداء من ١٩٣٧ م، لمواجهة مشكلة برنامج اجتماعي تقدمي للوفد ولكن هذه المؤتمرات لم تنخفض عن مثل هذا البرنامج الشعبي الذي يتعلق به الجماهير - وكان على الوفد أن ينتظر حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية ليجدد كفاحه في سبيل الاستقلال بنفس الأسلوب السابق وهو أسلوب المفاوضة وإن فرضت عليه قوى الشعب في ١٩٥١، الكفاح المسلح - كذلك فقد أضاع الوفد من حياته فترة طويلة منذ ١٩٣٦ م حتى نهاية الحرب العالمية الثانية دون أن يكون لنفسه برنامجاً اجتماعياً يعمل في إطاره - هذا في الوقت الذي كان الوفد قد خسر كثيراً على المستوى الوطني بسبب معاهدة ١٩٣٦ م وبسبب موقفه الاستسلامي الملطف في حادثة فبراير ١٩٤٢ م .

رابعاً : لذلك لم يكن غريباً بعد ١٩٣٦ م - وبالذات خلال الحرب العالمية الثانية أن - تنسرب إلى قيادات الوفد عناصر تنتمي إلى كبار الملاك الزراعيين (أشباه الإقطاعيين) أمثال سراج الدين والبدر أوى والوكيل، وقد ترتب على ذلك صراع داخل الوفد بين العناصر التقليدية التي تنتمي إلى الطليقة الوسطى والتي تعتبر نفسها صاحبة الحق أصلاً في قيادة الوفد (أمثال عبد الفتاح الطويل) وبين العناصر شبه الإقطاعية الجديدة - الأمر الذي هدد الوفد بالتفريق الشديد ولكن النتيجة الأكثر خطورة كانت اتساع الهوة السحيقة بين قيادة الوفد الجديدة وبين القواعد الجماهيرية للوفد .

وخلاصة القول أن الوفد الذي تمخضت ثورة ١٩١٩م، عن قياداته المنفردة للحركة الوطنية كان قد بدأ نفوذه يتدهور وضعفت قدرته على خوض معركة الاستقلال للأسباب التالية :

أولاً : كان أسلوبه غير نوري الأمر الذي جعله عاجزاً عن مواجهة السراي ومواجهة الانجليز .

ثانياً : خسر الوفد كثيراً بسبب توقيع معاهدة ١٩٣٦م، وموقفه في حادثة فبراير ١٩٤٢م

ثالثاً : لم يكن الوفد بعد ١٩٣٦م برنامج اجتماعي تقدمي كبديل لكفاحه في سبيل الاستقلال يبرر وجوده .

رابعاً : أن تسرب عدد من العناصر شبه الإقطاعية إلى قيادة الوفد بعد ١٩٣٦م ، أدى إلى صراع داخلي حول قيادة الوفد كما أبعده القيادة عن واعدتها الجماهيرية .

وفي الوقت الذي كانت سيطرة الوفد على القواعد الجماهيرية تتحلل ويتدهور نفوذ الوفد كقيادة لمعسكر الثورة كانت القوى الاجتماعية المشكلة لهذا المعسكر أخذت في النمو والغليان .

٢ - المتفقون :

والمتفقون قوة اجتماعية كان لها أثرها الواضح دائماً في الحياة السياسية والحركة الوطنية وهم يهتمون بصفة أساسية إلى الطبقة الوسطى أي الرأسمالية الوطنية غير أن تدهور الوفد خصوصاً بعد خيبة الأمل فيه عقب توقيع معاهدة ١٩٣٦م، وحادثة فبراير ١٩٤٢م، جعل جملة هذه الفئة تنفض من حول

الوفد في محاولة للبحث عن طريق أكثر ثورية الأمر الذي جعل منها قوة اجتماعية قائمة بذاتها في المجتمع المصري تسعى إلى تغيير أوضاعه — وكانت هذه الفئة بالذات حين استردت مصر حريتها في التشريع الضرائبي نتيجة لمعاهدة مونترية التي ألغت الامتيازات قد استفادت من تنوع الضرائب وزيادتها حين أقدمت الدولة على بعض المشروعات ذات الطابع الإصلاحى كال توسع في الجيش وإنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية وفي مقدمة كل هذا التوسع في التعليم فأتيح لأبناء الكثير من الطبقة الوسطى الصغيرة بما فيهم صغار الفلاحين وهي أكثر قطاعات الطبقة الوسطى ثورية ومن فرصة التعليم بالملاحظ فيما بين الحريين العالميتين ظاهرة التوسع في إنشاء المدارس وكذلك تخفيض أو إلغاء الرسوم المدرسية ولقد ترتب على ذلك تمكن طبقة من المثقفين الذين ينتمون إلى أصول اجتماعية فقيرة من الوصول إلى أعلى مراحل التعليم — فإذا كانت جامعة القاهرة قد أنشأت في عام ١٩٢٥م، فإن جامعة الاسكندرية أنشأت إبان الحرب العالمية الثانية كما أنشأت جامعة عين شمس بعد الحرب العالمية الثانية بقليل ليس هذا فقط بل ترتب على هذا الموقف اشتغال — المثقفين من أبناء الطبقة المتوسطة الصغيرة في الصحافة يبدون أفسارهم الاجتماعية ودخل عدد من أبناء هذه الطبقة في الجيش ليغيروا تغييراً جذرياً من الأوضاع الاجتماعية داخل الجيش المصري الذي كان قاصراً على أبناء الطبقة الارستقراطية ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الكثير من أبناء هذه الطبقة المتوسطة الصغيرة كانت قد تأثرت بالآفسار الاجتماعية ذات الطابع الاشتراكي التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية بعد إندحار الفاشية العالمية وبدأت تقبلور في أذهان هذه الطبقة الحاجة إلى ضرورة إعادة تركيب المجتمع — ولقد كانت هذه القوة الجديدة رعم اتجاهاتها الثورية وإحساسها الكامل بضرورة تغيير القيادات السياسية التقليدية تفتقر إلى وضوح في معالم الثورة الجديدة وإلى خطن للعمل الثوري لتغيير المجتمع . وبمعنى آخر فإن دور هذه القوة الجديدة كان يتركز في إيقاف الوهى الاجتماعى والسياسى دون أن تكون لديها فكرة متكاملة

عن طريق المستقبل وأسلوب العمل للتغيير فوقفت هي الأخرى عاجزة عن تشكيل معسكر الثورة وخلق تحالف ثورة من العمال والفلاحين ومنهم لاجئون هذا التغيير . وإذا شئنا حصر المنابع التي نشأت فيها هذه القوة الجديدة فيمكن أن نضعها على النحو التالي :

١ - صغار ومتوسطى موظفي الدولة .

٢ - ضباط الجيش الصغار في الرتب العسكرية .

٣ - صغار ومتوسطى الموظفين في الشركات والمؤسسات غير الحكومية .

٤ - الجبهة من رجال المهن الحرة كالأطباء والمحامين والمهندسين والكتاب والصحفيين .

٥ - طلاب الجامعات والمعاهد العليا .

٦ - ولا بد أن يضاف إلى هؤلاء عدد وافر من صغار التجار والصناعة وكذلك صغار الملاك الزراعيين .

٣ - العمال :

وصلنا في محاضرة سابقة عن ثورة ١٩١٩ م ، إلى أن العمال خرجوا من الثورة دون مكاسب على الإطلاق بل أن اشتراك العمال في الثورة وإكسابهم إياها ذلك الطابع العنيف الذي لم يكن موضع رضا القيادة دفع الحكومات المتعاقبة إلى محاربة الحركة العمالية . ففي ١٩٢٣ م ، أضيفت مواد جديدة إلى قانون العقوبات كالمادة ٣٢٧ (مكرر) والمادة ٣٢٨ (٣) وكلها تتعلق بعدم حق العمال في تكوين أحزاب أو جمعيات عمالية - فالتقوانين المحاربة لنوع الحركة العمالية كانت أسلوبا من أساليب الحكومات المصرية - وثمة أسلوب آخر استخدمته الأحزاب الرأسمالية أو الزراعية الكبيرة وهو فرض نوع

من الوصاية على الحركة العمالية كإنشاء اتحاد ونقابات عمال وادى النيل برعاية عبد الرحمن فهمى سكرتير اللجنة المركزية للوفد وعضو مجلس النواب فى عام ١٩٢٤م، (*) وأكثر من ذلك كانت هناك وصاية من بعض أفراد أسرة محمد على كالاتحاد العام للعمال الذى شكله عباس حلمى بعد ذلك — وما أسرع ما تعرضت الحركة العمالية التى كانت قد وصلت إلى مرحلة الغليان فى ظروف المد الثورى الوطنى فى ثورة ١٩١٩م، إلى التمزق — فى عام ١٩٣٥م، انقسم اتحاد عباس حلمى على نفسه ثم سرعان ما استعاد قوته وزاد عدد الأعضاء ونجح إلى حد كبير فى تحريف الحركة العمالية عن مسيرتها الطبيعية غير أن محاولات عباس حلمى واتحاد العمال الذى أنشأه لم يحل إطلاقاً دون تحريك العمال تحركات تلقائية نتيجة لسوء الأحوال الاقتصادية وإرتفاع أسعار المعيشة وتمسكهم بضرورة صدور قانون النقابات وحدثت اضطرابات فى بعض المدن من جانب العمال الذين اعتصموا بالمصانع ووصلت هذه الاضطرابات إلى ذروتها فى عام ١٩٣٨م، نتيجة لإرتفاع ثمن القمح بصفة خاصة فى ذلك العام — وفى نفس السنة فقد عقد مؤتمر عام بالقاهرة يمثل أربعين نقابة عمالية واتخذ قرارات مشددة بضرورة العمل على إصدار تشريعات النقابات، ويمكن القول إذاً أن الطبقة العمالية مرت بأطوار فى الفترة ما بين الحربين العالميتين من ناحية الكم والكيف — ولقد كان نمو الطبقة العاملة المصرية أمراً طبيعياً من ناحية الكم نتيجة لازدهار التجارة والصناعة التدريجى فى مصر وقيام عدد كبير من المشروعات الصناعية والتجارية الأمر الذى أدى إلى زيادة عدد الطبقات العاملة وتركزها فى عديد من المناطق غير أنه مما تجدر ملاحظته حول نمو الطبقة العاملة المصرية من ناحية الكيف أن قضية التناقض بينها وبين أصحاب رؤوس الأموال لم تكن المسألة الوحيدة التى شغلهم بل كان للمسألة الوطنية وزنها الكبير فى الحركة العمالية لأن

(*) لم تعرف الحكومة حتى حكومة سعد زغلول فى ١٩٢٤م، بهذا الاتحاد و

ولأن استغنته إلى حد بعيد .

الكثير من هذه المشروعات الصناعية والتجارية كانت في يد رؤوس أموال أجنبية فكفاح العمال في سبيل قضايهم كطبقة ارتبطت أوثق الارتباط بكفاحهم الوطنى وهذه حقيقة على جانب كبير من الخطورة في تقويم الحركة العالمية في مصر .

ومع أن الرأسمالية الأجنبية والمصرية على السواء — وقفت بالمرصاد لكل نمو أو مطالب للحركة العالمية المصرية إلا أن العمال المصريين استطاعوا أن يحرزوا بعض الانتصارات التي لا يجب التقليل من أهميتها ومن أهمها :

(١) قانون ٤٨ لسنة ١٩٣٣م ينظم تشغيل الأحداث من الذكور والإناث في الصناعة .

(ب) قانون رقم ٦٤ لعام ١٩٣٦ م ، بشأن إصابات العمال .

(ج) ومع هذا فإن أكبر انتصارات الطبقة العاملة المصرية جاءت في ظروف الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها مباشرة — فالحرب العالمية الثانية ضاعفت من قوة الطبقة العاملة بسبب مستلزمات القوات المحاربة العالمية ، كما أن النشاط دب في الصناعات المصرية بسبب ظروف الحرب وانقطاع الوارد من الخارج تقريباً وازداد عدد العمال نتيجة لازدياد المشروعات الصناعية والتجارية المصرية التي فرضتها ظروف الحرب العالمية — وإزاء ذلك اضطرت الحكومة المصرية إلى إصدار قانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢م ، الذي يعطى العمال كل مهنة أو صناعة الحق في تأليف نقابة — وبعد الحرب العالمية الثانية وفي ظروف المد الثورى الوطنى في مصر والحركة التقدمية العالمية صدرت عدة تشريعات لصالح العمال كالقانون رقم ٧٦ في عام ١٩٤٧م ، الخاص بالتأمين الإجبارى عن حوادث العمل والقانون رقم ٤١ لعام ١٩٤٤م ، الخاص بعقد العمل الفردى والقانون رقم ٧٢ لعام ١٩٤٦م الخاص بتنظيم ساعات العمل في المحال التجارية ودور العلاج والقانون رقم

١٠٦ لعام ١٩٤٨ م، بصدد التوفيق والتحكيم في منازعات العمل ثم قانون عقد العمل الجماعى .

وعلى الرغم من أن هذه التشريعات كانت خطوة كبيرة كسبتها الطبقة العاملة المصرية بكفاحها المستمر إلا أنها جاءت قاصرة عن تحقيق الكثير من المطالب الرئيسية للطبقة العاملة المصرية - ومن أهم نواحي النقص فيها : عدم تكوين نقابات زراعية حرصاً على بقاء الموقف فى الريف على ما هو عليه فقد كانت الحكومات - حتى حكومة الوفد التى أصدرت قانون النقابات فى عام ١٩٤٢ م ، تخشى من أن يودى تكوين نقابات العمال الزراعيين إلى حركة جماهيرية فلاحية فى الريف ضد كبار الملاك أو أن يودى ذلك إلى تحالف قوة العمال الصناعيين والزراعيين معاً الأمر الذى ينذر بثورة اجتماعية عارمة . ثم من جوانب القصور فى مجموعة هذه المكاسب عدم وجود حد أدنى للأجور وكذلك عدم وجود نظام للتأمين الاجتماعى أو نظام التأمين البطالة - غير أن أخطر جوانب الضعف فى الموقف العالى كان فى تلك المحاربة المستمرة فى دوائر الحكومة وأصحاب الأعمال للنشاط النقابات وتدخلهم المستمر بصورة سافرة فى انتخاباتها - الأمر الذى دفع الطبقة العاملة المصرية إلى مزيد من الكفاح لاستكمال حقوقها ومطالبها - وكان الموقف فى أعقاب الحرب العالمية الثانية أقرب ما يكون بالموقف فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، فإذا تذكرنا أن الحركة العالمية المصرية وحركة تأليف النقابات تمت بشكل ضخم فى معركة الكفاح الوطنى فى ثورة ١٩١٩ م ، فعلينا أن نذكر هنا أيضاً أن العمال نزلوا بثقلهم فى المعركة الوطنية من مراكز قيادية وما لجنة العمال والطلبة فى عام ١٩٤٦ م ، التى قادت حركة الجماهير إلا دليلاً على ذلك ومرة أخرى تؤكد هذه الحوادث الظاهرة التى أشرنا إليها حول تاريخ الحركة العالمية المصرية وهى اختلاط القضية الوطنية بالقضية الطبقية وأن نمو الحركة العالمية ومكاسبها تتم دائماً فى مصر فى ظروف مدثورى وطنى وفى هذا المجال أيضاً علينا أن

نذكر موقف العمال المصريين حين ألغيت معاهدة ١٩٣٦ م ، في سنة ١٩٥١ م ، وتلبيتهم للدعوة الوطنية حين امتنع العمال المصريون المشتغلون بأعمال الشحن في موانئ قناة السويس عن العمل في السفن البريطانية وتركهم للعمل في المعسكرات البريطانية إبان معركة الكفاح المسلح في منطقة القناة بعد إلغاء المعاهدة .

ونلخص من هذا إلى الحقائق التالية :

أولاً : تضاعفت قوة الطبقة العاملة المصرية من ناحية العدد في الفترة ما بين الحربين العالميتين وبالذات في الحرب العالمية الثانية .

ثانياً : رغم كل العراقيل استطاعت الطبقة العاملة أن تنزع بعض المكاسب مثله في عديد من التشريعات العالية وإن كانت دون مطالب هذه الطبقة ومحل محاربة مستمرة من السلطات الحكومية ودوائر الأعمال .

ثالثاً : ان الطبقة العاملة المصرية كانت تكافح في جبهتين : جبهة كفاح طبقى ضد أصحاب الأعمال ثم الجبهة الوطنية العريضة - فقد خرجت من الحرب العالمية الثانية أكثر ما تكون وعياً بحقوقها الطبقية وبدورها في معسكر الثورة الوطنية .

رابعاً : رغم الإمكانيات الكبيرة لدى الطبقة العاملة المصرية إلا أنها كانت تفتقر آخر الأمر إلى قيادة عمالية معبرة تعبيراً صادقاً عن هذه الطبقة كما كانت تفتقر إلى قيادة وطنية ثورية تضع الطبقة العاملة المصرية في موضعها الصحيح في معسكر الثورة ، وربما يكون الأقرب إلى الصحة أن الاتجاه العام بين القيادة الوطنية التقليدية هو إبعاد هذه الطبقة بقدر الإمكان عن معسكر الثورة .

٤ - الفلاحون :

لما كان كبار الملاك الزراعيين في مصر هم الذين يتحكمون بشكل رئيسي في الحياة السياسية والحزبية (مع عدم تجاهل الإحتلال البريطاني طبعاً) فإن حالة الفلاحين كانت أسوأ بكثير من حالة العمال - والمتتبع لتوزيع المسكاسب الزراعية عند عام ١٩٥٢م، (قبل قانون الإصلاح الزراعي) يلاحظ أن حوالى ٧١,٦٪ من الملاك الزراعيين لا يملكون سوى ١٣٪ من مجموع الأراضي المنزرعة بينما ٢٠١٥ شخصاً في حوزتهم ١,٢٥٤,٤٩٣ فداناً أى أكثر من ٢١٪ من مجموع الأراضي المنزرعة، ومعنى هذا أن صغار الملاك لا يملك الواحد منهم أكثر من ربع فدان وهو وضع لا يكفي مطلقاً لسد حاجاته - ولهذا فإن الملكية الزراعية في مصر في الفترة ما بين الحربين العالميتين كانت تعنى تجمع وتركز الملكيات الكبيرة وتشقت وتمزق الملكيات الصغيرة ولهذا أصبحت المشكلة الرئيسية هى إعادة توزيع الأرض الزراعية في مصر، هذا بينما كان صغار الفلاحين يواجهون بإيجارات عالية إلى حد بعيد، ثم هناك قطاع هام من الفلاحين وهم العمال الزراعيون، هؤلاء كانوا يشتغلون في موسم الزراعة فقط ثم حرموا من تأليف نقابات تدافع عن حقوقهم كما لم يكن هناك حد أدنى لأجر العامل الزراعي. فإذا أضيف إلى ذلك إرتفاع أسعار الحاجيات إبان الحرب العالمية الثانية على نحو كان يطحن هذه الطبقات الفقيرة من الفلاحين والعمال الزراعيين فلا غرابة أن تخرج هذه الطبقة من الحرب العالمية الثانية مشحونة بالثورة، وقد يقال أن بعض الحكومات إزاء هذه الأزمة الملحة إلى بعض الحلول العرجاء بالنسبة لأصحاب الدخول الثابتة عن طريق منح الموظفين إعانة الغلاء ووضع نظام للتسعيرة الجبرية وتقييد الإستيراد ومنع التصدير للسلع التي يحتاجها السكان بغير إذن خاص منها، إلا أن هذه المحاولات بادت بالفشل السريع :

(أ) لأن الزيادة لم تكن توازى الإرتفاع فى أسعار الحاجيات .

(ب) لم تنجح التسعيرة الجبرية بسبب تلاعب المنتجين والتجار وإهمال وضعف الرقابة الحكومية بل وتدخل بعض المسئولين على أعلى المستويات فى خدمة هذا التلاعب .

(ج) كانت الطبقات ذات الدخل العالية بفضل مواردها الكبيرة من أهم العوامل فى عدم نجاح سياسة تقييد الاستهلاك التى تكفل عدالة التوزيع والحد من إرتفاع الأسعار .

وفى الوقت الذى كانت الأزمة الاقتصادية تطحن صغار الفلاحين والعمال الزراعيين كان الوعى بضرورة تغيير هذه الأوضاع أخذ فى التزايد لأسباب متعددة لعل أهمها إنتشار التعليم الإلزامى فى الريف وفتح أبواب مراحل التعليم العام أمام أبناء الفلاحين وأهم من هذا كله تأثر الفلاحين العميق بالحركة الوطنية ذات المضمون الإجتماعى منذ ١٩٤٦م، والتى كانت تظهر أحياناً فى الدعوة إلى ضرورة إعادة تنظيم الملكية الزراعية وتعديل نظام الإيجارات ورفع أجور العمال الزراعيين ومع أنها كانت تصدر أساساً من المثقفين الثوريين فى المدن إلا أنها تسربت إلى الريف عن طريق أبناء الريف المثقفين أو الصحفيين حتى بدأت عوامل التخمر الثورى فى الريف تتخذ بحركة فلاحية جماهيرية — وقبيل ثورة ١٩٥٢م مباشرة حدثت فى بعض مناطق الريف حوادث تشير إلى هذا الشحن الثورى ومن أهمها الحادث المعروف فى هام ١٩٥١م ، بثورة الفلاحين بقرية بهوت الواقعة فى إحدى المناطق التى تملكها أسرة البدراوى وكذلك الثورة الفلاحية التى حدثت فى أملاك الأمير محمد على ، وتدخل البوليس حينئذ لقمعها — ومرة أخرى كما لاحظنا فى حركة العمال بعد الحرب العالمية الثانية كانت حركة الفلاحين فى بعض المناطق يختلط وعيها الطبقي المعادى لاشتباه الاقطاعيين بالوعى الوطنى العام وليس من قبيل المصادفة أن الحوادث

التي أشرنا إليها في قرية جهوت وأملاك الأمير محمد على قد وقعت في وقت غايبان الحركة الوطنية — وأهمية هذه الحقيقة أن الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية في مصر كانت ترفض أن تكون الثورة الوطنية خالية من المضمون الإجتماعي كما حدث في ثورة ١٩١٩ م.

ثانياً : القوى المضادة للثورة :

إذا كانت القوة السابقة هي المشكلة لمعسكر الثورة فلا بد من أن نعرض للقوى المشكلة للثورة المضادة عند حدوث عام ١٩٥٢ م :

١ — كبار الملاك الزراعيين — عرضنا في حديثنا عن الفلاحين إلى أن الوضع في الريف كان يتطور إلى تجمع وتركز الملكية الزراعية الكبيرة في يد فئة قليلة وإلى تفتيت الملكيات الزراعية الصغيرة وكان الملاك الزراعيون الكبار يلجأون إلى أساليب متعددة لزيادة أملاكهم الزراعية يساندون في ذلك أنهم يشكلون غالبية الأحزاب السياسية والمجالس التشريعية ومن هذه الأساليب : انتزاع أملاك صغار الفلاحين بعرض أثمان عالية أحياناً واستخدام الإرهاب أحياناً أخرى واستغلال الأزمات التي يتعرض لها هؤلاء لتارة ثالثة . ومنها الاستيلاء على أراضي الدولة المستصلحة بأثمان تافهة أو رمزية ومنها استئجار الأملاك الحكومية وأراضي الأوقاف بإيجارات منخفضة إلى حد بعيد ثم تأجيرها من الباطن بأضعاف الإيجار الأصلي .

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتزيد من أرباح هذه الطبقة الزراعية الكبيرة بسبب ارتفاع الإيجارات الزراعية وأثمان الغلات الزراعية وبخاصة القطن ورغم تضخم ثراء هذه الطبقة إلا أنها لم تبذل جهداً لإصلاح الإنتاج الزراعي وذلك لاستمرار استخدامهم الأساليب الضعيفة في الزراعة والإنتاج . وأكثر من ذلك أن أغلب الملاك الزراعيين الكبار بلغ من إهمالهم لأراضيهم

أنهم كانوا يقطنون في القاهرة وتنقطع صلتهم بالريف باستثناء تحصيل أرباحهم ويمثل هذه السياسية في إقناء الأراضي الزراعية على حساب الفلاحين الصغار إلى جانب إنفاق دخلهم من الأرض في الترف واللهو لا تحويلها إلى مشروعات إنتاجية في الصناعة والتجارة أضحت هذا الدخل ثروة قومية مضيعة هكذا كانت هذه الطبقة عقبة تماماً في سبيل التطوير الإقتصادي القومي كما فقدت وظيفتها الاقتصادية تماماً بحيث أضحت من اللازم إعادة تركيب الريف تركيباً جديداً .

٢ - الرأسمال الاحتكاري :

لعل من أهم النتائج التي انتهت إليها ثورة عام ١٩١٩ م، ظهور طبقة رأسمالية وطنية تشغل في الصناعة والتجارة بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى والنجاح المحدود للثورة - فالصعاب المختلفة القائمة في سبيل استيراد المصنوعات الأوروبية واحتياجات قواعد الحلفاء في منطقة الشرق الأوسط في الحرب العالمية الأولى وارتفاع الأسعار نتيجة تعذر استيراد السلع الخارجية كان هذا كله من العوامل التي شجعت على الصناعي المحلي في مصر وأول ما نشطت في مجال الصناعة في مصر بسبب هذه الظروف كانت صناعات الغزل والنسيج والسكر والكحول والدباغة والأثاث وغيرها - وبمعنى آخر كانت الحرب العالمية الأولى بمثابة حماية جمركية مؤقتة للصناعة المصرية بصفة عامة .

ثم خطت الرأسمالية المصرية النامية بعد ثورة ١٩١٩ م، خطوة ضخمة بتأسيس بنك مصر في عام ١٩٢٠ م برأسمال قدره ٨٠.٠٠٠ جنيه ثم بدأ بنك مصر في النمو حتى بلغ رأسماله في نهاية ١٩٤٤ م ، ٢١٤٨٠٤١٠ جنيه وبذلك دخل بنك مصر منافساً للرأسمالية الأجنبية في مصر فنمت شركاته منذ ١٩٢٢ م، حتى وصلت إلى ١٩ شركة في ١٩٤٧ م، ومع أن الأزمة العالمية الاقتصادية في ١٩٣٠ م، كانت طاحنة بكثير من البلاد الصناعية إلا أن مصر

استطاعت أن تخرج منها بصناعاتها الوليدة سليمية إلى حد كبير بفضل منح السلف الصناعية بفائدة معتدلة والإعانات الحكومية وإرتفاع أسعار القطن وانخفاض أجور العمال كذلك بفضل التعديل الجمركي في ١٩٣٠ م، وهكذا نستطيع أن نقول أنه منذ ١٩٣٠ م، استمر اطراد وتقدم الصناعة المصرية بشكل ملحوظ حتى الحرب العالمية الثانية .

وحدث في الحرب العالمية الثانية أشبه بما يكون حدث في الحرب العالمية الأولى إذ جاء في الحرب كناية جبرية فتحت الطريق واسعاً أمام أصحاب الصناعة — كما يلاحظ في الحرب العالمية الثانية أن أصحاب المصانع دأبوا إلى تحسين مصانعهم وأساليب الإنتاج فيها وهكذا استطاعت الصناعة المصرية أن تمد البلاد بمعظم إنتاجها من بعض السلع والمقارنة بين رؤوس الأموال المصرية المستثمرة في السوق المصري ورؤوس الأموال الأجنبية في مصر بين ١٩١٩ م، و ١٩٤٨ تشير إلى أن رؤوس أموال الشركات في مصر في ١٩٤٨ م، كانت أكثر من ٤٠٪ بعد أن كانت تصل إلى حد العدم في ١٩١٩ م، وهكذا نستطيع أن نتبين مبلغ الزيادة الكبيرة في ثروة الرأسمالية المصرية بعد ١٩١٩ م، وبالذات خلال الحرب العالمية الثانية ، وبذلك دخلت الرأسمالية المصرية بعد الحرب العالمية الثانية مرحلة الإحتكار ولا بد من أن نربط هذا النمو الرأسمالي بالتطور السياسي الذي كسبت منه الرأسمالية المصرية : الحماية الجمركية في ١٩٣٠ م، إلغاء الإمتيازات الأجنبية في معاهدة مونتريه ١٩٣٧ م ، التي وضعت الرأسمالية المصرية في موقف معادل للرأسمالية الأجنبية ثم الحرب العالمية الثانية .

ولا شك أن من أهم مظاهر تطور الرأسمالية المصرية كان إتجاه قطاع منها نحو الإحتكار منذ ١٩٣٠ م، وإن كان هذا النمو يصل ذروته بعد الحرب العالمية الثانية — فصناعة الأسمنت (بورتلاند بطره وشركة المعصرة) كان شكلاً واضحاً للإحتكار الجديد في ١٩٣٠ م، وتمتكرر نفس الظاهرة في بنك مصر الذي

فرض سيطرته على شركات كبيرة وأسهم في رأسهاها ، وكان معنى ظهور
أشكال الرأسمالية الاحتكارية أن قلة من أصحاب المال أصبحت تسيطر سيطرة تامة على
بعض نواحي الحياة الاقتصادية وتتكتل لقتل كل صناعة ناشئة منافسة ولعل
أوضح مثل لهذا التكتل (اتحاد الصناعات المصرية) ثم كان لابد من أن
تتحالف الرأسمالية المصرية مع الرأسمالية الأجنبية الاحتكارية لإزاء الثورة
الشعبية خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية حين أضخى للثورة الوطنية مضمون
مضمون اجتماعي قد يطيح بالرأسمالية الاحتكارية بأطرافها المختلفة ولهذا نجد
أنفسنا بعد الحرب العالمية الثانية إزاء ظاهرة تحالف الرأسمالية الاحتكارية
المصرية مع الرأسمالية الاحتكارية الأجنبية - وقد يكون من المفيد في هذا
المجال أن نورد هنا ما فعلته الحرب العالمية الثانية في نمو في الرأسمالية المصرية
حتى أوصلتها إلى إتخاذ الشكل الاحتكاري .

١ - زادت رؤوس الأموال المستخدمة في كافة الشركات المساهمة
الصناعية والتجارية من ٨٦ مليون جنيه في ١٩٣٩ م ، إلى ١٠٦ مليون جنيه
في ١٩٤٥ م .

٢ - ارتفعت رؤوس الأموال المستخدمة في الشركات المساهمة
الصناعية وحدها من ١٥ مليون جنيه في ١٩٣٩ م ، إلى ٣٣ مليون جنيه
في ١٩٤٥ م .

٣ - زاده انتاج النسيج من ١٠٠ مليون متر في ١٩٣٩ م ، إلى ١٤٢ مليون
متر في ١٩٤٥ م .

٤ - ارتفع انتاج الغزل من ١٧ ألف طن في ١٩٣٨ م ، إلى ٤١ ألف طن
في ١٩٤٦ م .

٥ — زاد إنتاج الاسمنت من ٣٧٠ ألف طن في ١٩٣٨ م إلى ٥٩٠ ألف طن في ١٩٤٦ م .

٦ — زاد إنتاج زيت البترول الخام من ٢٢٦ ألف طن في ١٩٣٨ م، إلى ١٣٥٠٠٠ طن في ١٩٤٥ م .

٧ — زاد إنتاج السكر من ١٥٩ ألف طن في ١٩٣٨ م، إلى ٢٢٢ ألف طن في ١٩٤٧ م .

٨ — زاد إنتاج الكحول من ٩٤ ألف لتر في ١٩٣٨ م، إلى ٩٠٣ ألف لتر في ١٩٤٧ م .

التناقضات الأساسية في المجتمع المصري

في أعقاب الحرب العالمية حتى ثورة ١٩٥٢ م

الجزء الثاني

A S R

التناقضات الأساسية في المجتمع المصري

في أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٩٥٢

الجزء الثاني

طرحنا فيما سبق عدداً من القضايا تعتبر في حقيقة الأمر مفتاحاً للحركة الثورية التي بدأت في ١٩٥٢ م، بنزول طليعة الجيش المصري المعركة الوطنية ضد معسكر الثورة المضادة وتعبئة قوى معسكر الثورة لتحقيق ثورتين: ثورة التحرر الوطني ثم الثورة الاشتراكية — وكانت هذه الأسئلة هي :

١ — لماذا عجزت القيادة التقليدية السياسية المتبقية من فترة ما بين الحربين العالميتين عن قيادة معسكر الثورة .

٢ — ما هي نوعية القيادة الجديدة اللازمة للقيام بهذه المسؤولية .

٣ — ما هي أشكال الصراع بين معسكر الثورة، والثورة المضادة من ١٩٤٦، إلى حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ .

٤ — كيف ولماذا فشلت قوى معسكر القوى المضادة في حسم الموقف من يناير ١٩٥٢ حتى يوليو ١٩٥٢ م.

٥ — لماذا كان نزول طليعة الجيش المصري ضرورياً في يوليو ١٩٥٢ لمواجهة الثورة المضادة وتصفيتها .

(١) حين نتحدث عن القيادات السياسية التقليدية المتبقية من فترة ما بين

الحريين العالميتين علينا أن نقسمها إلى قسمين : قسم خرج من معسكر الثورة ليضع نفسه تحت تصرف السراى أو الاحتلال سواء فيما يتعلق بقضية الاستقلال أو حتى فيما يتعلق بقضية الديمقراطية السياسية وفق دستور ١٩٢٣م، وهذا القسم يتمثل فى مجموعة الأحزاب التى خرجت من الوفد أو ألفت فى هذه الفترة خصيصا المناهضة الوفد — وهذه كلها فى ظهورها تعكس بطبيعة الحال التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى كان يشق طريقه فى المجتمع قبل الحرب العالمية الثانية وأثنائها — ولكننا نغنى بالقسم الثانى القيادة الوطنية التى ظلت فى معسكر الثورة ترتبط بشكل أو آخر بال جماهير : هذه عند نهاية الحرب العالمية الثانية كانت تتمثل فى الوفد وجماعات الإخوان المسلمين والجماعات الاشتراكية المتطرفة — أما الوفد فى عام ١٩٤٦م، فلم يكن هو الوفد فى عام ١٩١٩م، فلقد تسربت إلى قيادته عناصر إقطاعية ثم كان الوفد قد فقد الكثير من نفوذه الجماهيرى لعقده معاهدة ١٩٣٦م، ولموقفه الاستسلامى المطلق لانتحرا إبان الحرب العالمية، وأهم من هذا أن أسلوب الوفد فى العمل الوطنى لم يكن قد تغير فى كثير أو قليل وأقصد بذلك المفاوضة السلمية وطرح فكرة الكفاح المسلح جانبا — وقد انتهى كل ذلك إلى انقراض جماهير كثيرة وخاصة فى المدن من حوله فلم يصبح قادرا على تنظيم الجماهير أو حشد ها أو تحريكها إنما أصبح عمادها أساسا الإثارة الصحفية — كذلك لم يدرك الوفد أن المرحلة الجديدة من الكفاح الوطنى كانت تتطلب مضمونا اجتماعيا للثورة بمعنى أنه كان يستحيل ضرب قوى الاحتلال البريطانى دون ضربة مماثلة للاحتكار والإقطاع اللذين يقفان ضد معسكر الثورة — فالوفد فى الحقيقة كان عاجزا بسبب أخطائه من ناحيته وأسلوبه فى العمل الوطنى وتفكيره الأساسى عند حشد أو تعبئة الجماهير أو وضع برنامج واضح محدد أو حلول عملية لمواجهة معسكر الثورة المضادة .

وكان لا بد أن يودى تدهور الوفد وهو فى ثورة القيادة المركزية للحركة الوطنية إلى ظهور قيادات جديدة فى اليمن واليسار به فى اليمن جماعة

الإخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة الذى أطلق على نفسه بعد الحرب العالمية الثانية الحزب الاشتراكي وفي اليسار الجماعة الماركسية — وبين هذه القوى الثلاث فى تناقضها أو تحالفها مع بعضها فشكلت المسيرة الوطنية بين ١٩٤٥، ١٩٥٢ م، وكان الغالب على هذه التناقضات والمحالفات تحالف اليسار المتطرف مع الوفد بل تأثرت أجنحة داخل الوفد بالاتجاهات الاشتراكية وتمخض هذا التأثير عن ظهور مجموعة أطلق عليها (الطليعة الوفدية) ولكن كل هذه القوى بسبب ما بينها من تناقض أساسى عجزت عن أن تكون قوة ضاربة لمعسكر الثورة المضادة فهناك تناقض وصراع بين الوفد فى قيادته العليا وبين الطليعة الوفدية وهناك تناقض ثانوى آخر بين الطليعة الوفدية وبين اليسار المتطرف ثم هناك تناقض بين الوفد واليسار من ناحية والأخوان من ناحية أخرى — أما الإخوان فبسبب أفعالهم المتخلفة فقد عجزوا عن رؤية واضحة لطبيعة المرحلة وحركة التاريخ كما دفعتهم خصوصتهم الشديدة لليسار إلى أن يقفوا أحيانا مواقف خاطئة لاتخدم معسكر الثورة كذلك كانت أساليبهم الارهابية من شأنها أن تنفر الجماهير هذا بينما كانت جماعات اليسار ضعيفة من ناحية ممزقة مشتتة من ناحية أخرى عاجزة بدورها عن تفهم الواقع المصرى ومتطلباته ، هذا إلى جانب تأثيرها فى نظرتها للواقع العربى باتجاهات ليست نابعة من هذا الواقع — كل ما كان لليسار من فضل أنه كان يدرك أن المرحلة المقبلة من الحركة الوطنية تتطلب مضمونا اجتماعيا وليس سياسيا فقط — لهذه الاعتبارات السابقة كانت القيادات السياسية بعد الحرب العالمية الثانية أضعف فى الحقيقة من أن تتولى مسؤولية قيادة الثورة .

(٢، ٣) ولهذه الحقيقة أيضاً بدا واضحاً أن الموقف يتطلب قيادة جديدة من بين القواعد الجماهيرية أو القطاعات المتقدمة فى المجتمع — وكانت أكثر هذه القطاعات تقدماً هى الطبقة والعمال وبدأ النشاط يدب فى هذين القطاعين الذات — أما بالنسبة للعمال فقد حدث فى أواخر عام ١٩٤٥م، أن أعلن

الاتحاد العالمى لنقابات العمال عن مؤتمره التأسيسى الأول وأهاب باتحادات العمال ونقاباتهما أن ترسل مندوبين مفوضين عنها للاشتراك فى المؤتمر وكان أن قامت فى مصر هيئتان للعمال : اللجنة التحضيرية لعمال القطر المصرى ثم مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى وأرسل العمال المصريون إلى المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمى للنقابات الذى عقد فى باريس فى أواخر سنة ١٩٤٥ م بوفدين وفد يمثل اللجنة التحضيرية ووفد يمثل المؤتمر وفى باريس توحد الوفدان وفى المؤتمر طرح العمال المصرى عدة موضوعات من أهمها :

- العمال المصريون يطالبون بطرد القوات الأجنبية من وادى النيل .
- الاستعمار البريطانى وأثره فى تأخر الصناعة المصرية .
- الاستعمار البريطانى ومحاربه للحركة النقابية فى مصر .
- الاستعمار البريطانى والمشكلة الزراعية .
- الاستعمار البريطانى عدو للحياة الديمقراطية .

وكان أن ظهر بين قرارات الاتحاد العالمى للنقابات قرار يندد بالاستعمار البريطانى وأعدائه فى مصر - وفى افوقت الذى كان العمال المصريون يتحركون على هذا النحو كان الطلبة المصريون قد بدأوا كنتيجة مباشرة للموقف الضعيف المتهاافت من حكومة النقراشى من قضية الاستقلال واعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ م، يتحركون ضد حكومة النقراشى بزعامة اللجنة التنفيذية العليا لطلبة الجامعة والمعاهد العليا - وتمخض هذا التحرك عن عقد اجتماع تاريخى كبير فى مؤتمر جامعى فى ٩ فبراير ١٩٤٦ م . كما تمخض المؤتمر بدوه عن مظاهرة ضمت بضعة آلاف من الطلبة تحركت نحو قصر عابدين حيث حدثت مذبحة كوبرى عباس وأشعلت مذبحة كوبرى عباس النار فى جموع الشعب فى المدن المختلفة وقامت معارك حقيقية بين الطلبة والبوليس لعل من أشهرها معركة القصر العينى التى

استمرت يوماً كاملاً وهنا أدركت السراى خطورة الطابع الجديد لحركة الطلبة فلما استقالت وزارة النقراشى تحدث السراى الشعب واختارت اسماعيل صدقي رئيس اتحاد الصناعات وعضو مجلس إدارة شركة القناة لرئاسة الوزارة .

عندئذ بدأ الإتصال بين الطلبة والعمال وتمخض هذا الإتصال عن تأليف (اللجنة الوطنية للعمال والطلبة) وأصدرت قراراً هاماً ننشره بنصه نظراً لأهميته كوثيقة تاريخية (قررت نقابات العمال بالقطر المصرى وطلبة الجامعات المصرية والأزهر والمعاهد العليا والمدارس الخصوصية والثانوية أن يكون يوم الخميس ٢١ فبراير ١٩٤٦ م ، يوم الجلاء ، يوم اضراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفه — يوم استئناف للحركة الوطنية المقدسة التى تشترك فيها كل عناصر الشعب المصرى متكاملة حول حقها فى الاستقلال التام والحرية الشاملة يوم اشعار المستعمر البريطانى والعالم الخارجى أجمع أن الشعب المصرى قد أعد عدته للكفاح الإيجابى حتى يتجلى كابوس الاستعمار الذى ظل جائماً على صدورنا منذ ٦٤ عاماً يوم هو وثيقة فى أيدى المفاوضين المصريين يقدمونها دليلاً للمستعمرين على أن الشعب المصرى مصمم على ألا يتخلى لحظة واحدة عن الجلاء عن مصر والسودان يوم يقظة عامة للشعب المصرى يؤكد فيها أنه لن يقبل أى انحراف أو تهاون فى حقه فى الاستقلال والحرية يوم تتعطل المرافق العامة ووسائل النقل والمحلات التجارية والعامة ومعاهد العلم والمصانع فى جميع أنحاء القطر — ان جلال هذا اليوم ليهيب بنسا جميعاً ألا تنحرف بقضيتنا المقدسة الى شغب أو تخريب أو إخلال بالأمن العام — فترفع جميعاً لواء الوطن عالياً ولتنبذ وحدتنا التى لا تنقسم عمالاً وصناعاً وطلبةً وتجاراً وموظفين شعباً متكتملاً يرفع عن نفسه وصمة الذل والاستعباد) ومع أن البيان كما هو واضح ينصب فقط على قضية الاستقلال الوطنى إلا أن الطابع الاجتماعى فيه يبدو من أمرين :

أولاً : أن ثمة قيادة جديدة أصبحت فى مقدورها مخاطبة الجماهير مخاطبة

مباشرة وتتألف هذه القيادة من العمال والطلبة وهو موقف ثورى جديد على الحركة الوطنية .

ثانيا : أن الوثيقة فى آخرها تحديد للقطاعات الاجتماعية لمعسكر الثورة فى العمال والصناع والطلبة والتجار والموظفين — وان فاتها وضع الفلاحين فى إطار معسكر الثورة .

ولم تنزعج السراى وخدها من هذه القيادة الجديدة بل وجدت القوات البريطانية أن الموقف يتطلب نزولها المعركة فلما سارت المظاهرة التى دعت اليها لجنة العمال والطلبة فى ٢١ فبراير ١٩٤٦م، تصدت لها القوات البريطانية فى ميدان التحرير ووقعت مجزرة رهيبة كانت أشبه بمعركة حربية غير متكافئة — وبهذه الضحايا التى سقطت فى المعركة استطاعت لجنة الطلبة والعمال أن تمنع صدق من فتح باب المفاوضات مع إنجلترا — وعندئذ لجأ صدق إلى أسلوبيين :

أولا : دفع بعض أعوانه إلى تكوين ماسموه (اللجنة القومية) وفتح لها أبواب النشر المختلفة .

ثانيا : حرم على الصحف مجرد الإشارة إلى اسم (اللجنة الوطنية إلى العمال والطلبة) ومع هذا فقد استطاعت هذه القيادة الجديدة أن تحرك الجماهير فى القاهرة وخارجها من فبراير حتى يوليو حين وجه صدق إليها الضربة القاتلة فى ١٠ يوليو عن طريق حملة اعتقال جماعية ومصادرة عدد كبير من الصحف . ثم بدأ بعد ذلك مفاوضاته مع إنجلترا وهى المعروفة بمعاهدة صدق ويغن والتى تقوم على قاعدة (إنشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة من الحكومتين) وهى المعاهدة التى واجهها الشعب بالمعارضة — بل انقسم وفد

المفاوضة حولها وأراد صدق أن يفلت بدوره من المسؤولية معلنا نفسه سيرا
الاتفاق ، لم توافق عليه الحكومة البريطانية فاضطر إلى الاستقالة - وكان سقوط
معاهدة صدق - ينفذ ذروة الانتصار للحركة الوطنية - كما تعتبر الفترة ما بين
منذحة كوبرى عباس فى ٩ فبراير إلى سقوط مشروع صدق - ينفذ فى نوفمبر
١٩٤٦م، من أعنف وأخصب فترات النضال الوطنى بين معسكر الثورة وأعداء
الثورة ودون شك أن الفضل الأول فى كسب الشعب المصرى للمعركة خلال
هذه الفترة يربو إلى تلك القيادة الشعبية الجديدة - فما هى السمات الرئيسية
لهذه القيادة الجديدة الممثلة فى (اللجنة الوطنية للعمال والطلبة)

أولا : أنها لم تكن فى الحقيقة تابعة لحزب من الأحزاب التقليدية .

ثانيا : أنها كانت تحاول تأليف جبهة وطنية شعبية عريضة ضد الاستعمار
والاحتكار والإقطاع .

ثالثا : أنها تدرك الارتباط الوثيق بين الاستعمار وبين الاحتكار
والإقطاع .

ولذلك فهى تضع الثورة فى إطارها السياسى والاجتماعى معا ، فمن
بياناتها يتضح نوع تفكيرها : تقول فى هذه البيانات (الحكومة تريد الأغنياء
غنى والفقراء فقراء - إن جانبنا ضخما من ثورة مصر تحتكرها أقلية من الناس
لا تبغى لغالبية الشعب غير المرض والفقير والجهل أن الباشوات الرأسماليين
يشتركون فى مجالس إدارة عدة شركات بلغ استغلالها للشعب حدا كبيرا
ولا هدف لها غير توفير الأرباح الفاحشة لحفنة من كبار الرأسماليين - أن
مجموع الأمة عاقدة العزم على تغيير الأوضاع الاجتماعية - أن القوانين فى
معظمها لمصلحة الرأسمالية يجب على الطبقات الشعبية أن تقوم اليوم بالدور
الرئيسى فى الحركات الوطنية لأن الطبقات الحاكمة الحالية تتعاون مع الاستعمار

— أن سوء توزيع الثروة القومية يتطلب إعادة توزيع الأرض ومنحها للفلاحين في شكل ملكيات صغيرة وإنشاء نظام تعاوى ، أن الشرق يتحرر لا بالمهادنة والاستجداء ولكن بالغنف والثورة وفي مصر ثورة تأخذ نيرانها في ازدياد كل يوم بل كل ساعة) .

وهكذا يتضح من اتجاهات هذه القيادة الجديدة الخط الرئيسى للحركة الوطنية المصرية بعد الحرب العالمية الثانية : فالثورة الوطنية ليست موجهة ضد الاستعمار والأحلاف الاستعمارية فحسب بل موجهة كذلك ضد الاحتكار والاقطاع ورفع الاستغلال الواقع على الشعب المصرى .

على الرغم من أن (اللجنة الوطنية للعمال والطلبة) كانت تشير إلى طبيعة المرحلة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية إلا أنها بدورها كانت عاجزة عن الاستمرار في قيادة الثورة — فهي لم تعمّر أكثر من بضعة شهور لضعفها أمام القوة المعادية للثورة — ثم لارتكابها بعض الأخطاء التي كانت تدل على عدم نضجها السكافي — ولعل من أوضح نواحي الخطأ في مسلك هذه اللجنة :

أولاً : أن نشاطها كان قاصراً على المدن وحتى تسميتها بلجنة الطلبة والعمال كان يعنى إستبعاد الفلاحين من نشاطها وفي مصر الفلاحون هم جيش الثورة الوطنية كما رأينا في ثورة ١٨٨٢م، وثورة ١٩١٩م .

ثانياً : من الناحية التنظيمية البحتة لم تسارع اللجنة إلى خلق لجان ذات جذور عميقة بين صفوف الشعب ، أى أنها بقيت لجنة فوقية تفتقر إلى لجان فرعية في المصانع والكليات والمدارس .

ثالثاً : غير أن من أخطر نواحي الضعف في هذه القيادة الشعبية الجديدة كان يتمثل في إنقسامها وتعدد اتجاهات قيادتها والخلافات الثانوية داخل الاتجاه الشعبى العام .

وإزاء الفشل الذى منى به الاستعمار البريطانى ومُنيت به السراى لجأ الإنجليز إلى سياسة التهدة كعادلة لاطفاء الحركة الوطنية المشتعلة - وكان الموقف الدولى خصوصاً فى الشرق يدفع الاستعمار البريطانى إلى إتباع سياسة المهادنة فى مصر، ومن أهم هذه الأحداث الدولية التى تشير إلى اندحار الاستعمار العالمى انتصار ثورة الصين لانتصار ساحقاً على القوى الرجعية الصينية والاستعمار من ورائها فى ١٩٤٩م، وكذلك حركة تأميم البترول فى إيران على أيام مصدق فى عام ١٩٥٠م هذا إلى جانب انتصار الحركة الوطنية فى إندونيسيا على الاستعمار الهولندى فى ١٩٤٩م، ثم الهزائم التى كانت تنزل بالاستعمار الفرنسى فى الهند الصينية - واتخذت سياسة التهدة من جانب الاستعمار البريطانى فى مصر أشكالا ثلاث متتابعة :

أولاً : جلاء القوات البريطانية عن القاهرة والإسكندرية والتركيز فى منطقة القناة .

ثانياً : عرض القضية المصرية عرضاً هزىلاً على مجلس الأمن الذى لم يصل إلى نتيجة حاسمة .

ثالثاً : إجراء انتخابات حرة ونجىء الوفد للحكم فى ١٩٥٠ م .

ولكن نجىء الوفد للحكم كان مخيباً لآمال القوى الوطنية وذلك بسبب سيطرة الجناح اليمى للوفد على الموقف فبالنسبة للسراى اتبع سياسة الاستسلام المطابق بل سياسة التستر على مخازى الملك وحاشيته وبالتالى حمايته من غضب الشعب ويتضح هذا جلياً من ذلك التشريع الذى يحول من سلطة الصحافة ويحول بينها وبين نشر الأخبار التى تتصل بالقصر إلا إذا أجازت من السلطة التنفيذية ولولا ضغط الشعب - ومنها عناصر وفدية راديكالية لكان من الممكن للشروع أن يمر فى البرلمان - كذلك بالنسبة للحريات تردد الوفد فى إطلاقها فرغم نجىء الوفد إلى الحكم فى يناير ١٩٥٠م إلا أنه لم يلغى الأحكام العرفية إلا بعد خمسة

شهور ثم جاء قراره يحمى كافة التصرفات الارهابية للحكومات السابقة فلا يجوز إعادة النظر فيها أو تعويض من أصابهم الضرر بسببها - كما حاول الجناح اليميني في الوفد إصدار قانون أسماء المشبوهين السياسيين سلاحاً في يد الحكومة ضد العناصر الشعبية ، أما بالنسبة لقضية الاستقلال فقد عاد الوفد الى سياسة المفاوضات التي أجمع الشعب على نبذها وقضى الوفد في هذه المفاوضات التي لم تسفر عن نتيجة ما يقرب من عام ونصف - ثم لا يجب أن ننسى ما كانت تتسم به تصرفات كثير من العناصر المستولية في وزارة الوفد من استغلال للسلطة مما يطعن في نزاهتها .

وإزاء فشل الوفد في المفاوضات وتحت ضغط القوى الشعبية اضطر الى اعلان إلغاء معاهدة ١٩٣٦م، ومعاهدة ١٨٩٩م الخاصة بالسودان وتحت ضغط القوى الشعبية أيضاً اضطر الى إعلان الكفاح المسلح في القناة ضد القوات البريطانية . ولكن حتى بالنسبة للكفاح المسلح كانت هناك نقاط ضعف كثيرة:

أولاً : أن وزارة الوفد أعلنت الكفاح المسلح دون أن تعد له إعداداً كافياً يضمن نجاحه بل حتى يقلل من خسائر الوطنيين .

ثانياً : كانت معسكرات الفدائيين مائة بجواسيس السراى والإنجليز وشركة قناة السويس الأمر الذي كان يعرض الفدائيين للخسائر الفادحة .

ثالثاً : كانت حركة الفدائيين في الواقع معزولة عل الشعب وبالذات عن الفلاحين في تلك المنطقة وكان لذلك آثاره الخطيرة بسبب جهل الفدائيين بالمنطقة وعدم الاستفادة بإمكانات سكان المنطقة استفادة كاملة .

ولقد حدث أن عقد مؤتمر القيادات الشعبية الواعية لتدارك كل هذه النقاط بتحويل حركة الفدائيين إلى معركة فلاحين أساساً وإنشاء تنظيمات مسلحة

فى القرى وخصوصاً فى الشرقية كنخط دفاعى لمنطقة القناة ثم إنشاء قيادة موحدة للمنطقة كلها وأخيراً إصدار مجلة سياسية عسكرية تربط مختلف أوجه النشاط - ولقد كان لتنفيذ هذه القرارات نقطة تحول فى معركة القناة بدت واضحة فى معركة قرية القرين (التى كانت بين الفلاحين والقوات البريطانية أكثر منها بين القوات البريطانية والفدائيين وحدهم) وبينما كانت معركة الكفاح المسلح تنحو هذا النحو السليم اضطرت وزارة الوفد تحت ضغط المعركة الوطنية إلى التفكير جدياً فى بحث قطع العلاقات التجارية والدبلوماسية مع إنجلترا وسحب السفير المصرى من لندن وإباحة حمل السلاح لكل فرد من أبناء وادى النيل ومعاينة كل من يتعاون أو يتعامل مع القوات الأجنبية فى مصر بل بدأ تفكير جدى فى عقد اتفاقات تجارية مع دول الكتلة الشرقية .

وإزاء فشل سياسة التهدة التى حاولها الإنجليز والسراى وبأوغ الحركة الوطنية تلك المرحلة من الغليان ضرب الاستعمار والسراى ضربتهما القاتلة فى تصفية الثورة ممثلة فى حريق القاهرة .

(٤) كيف سارت الثورة المضادة حتى يوليو ١٩٥٢ م :

فى غمرة الكفاح الذى كان الشعب يدفع فيه الكثير من عرقه وورقه ودمه فوجئ الناس جميعاً بأمر ملكى عين بمقتضاه حافظ عفيفى رئيساً للديوان - وحافظ عفيفى صديق معروف للإنجليز منذ اشتراكه فى انقلاب صدق فى ١٩٣٠م، وهو صاحب كتاب (الإنجليز فى بلادهم) ودخل الحياة الاقتصادية والمالية المصرية فسيطر على بنك مصر والشركات التى أسهم البنك فى إنشائها وأصبح وثيق الصلة بالمصالح الاقتصادية الأجنبية وكان من المؤيدين لمشروع صدق - ييفن ونادى بإفساح المجال الواسع أمام رؤوس الأموال الأجنبية - ولذلك فقد كان من الطبيعى أن يتوقع الناس انقلاباً مضاداً ضد الثورة ويحب

أن نعد هذا أيضاً من أخطاء الوفد الذي لم يحسب حسابه لمواجهة هذا الإجراء من جانب السراى وإن كان الموقف برمته قد خرج من يد الوفد تحت ضغط القوى الشعبية — ثم كان الخطأ الآخر الذى أقدم عليه الوفد حين حدث حريق القاهرة أن أعلنت أن الأحكام العرفية ذلك أن حريق القاهرة كان مفتعلاً وله غاية محددة وليس من المعقول أن يتكرر ثم أن نزول الجيش إلى شوارع القاهرة وسيطرته التامة على الحالة كان يضمن عدم تكرار مثل هذه الحوادث ولذلك لم يكن هناك مبرر لإعلان الأحكام العرفية من جانب الوزارة الوفدية سيما وأن القصر هو الذى طلب ذلك ، بل أن طلب القصر ذلك لدليل واضح كان من شأنه أن يدفع الوزارة الوفدية إلى رفضه وكان عليها أن تدرك أن حريق القاهرة كان مؤامرة لإقالة وزارة الوفد وإخراجها من الحكم. وأكثر من ذلك أن وزارة الوفد لم تقرر إعلان الأحكام العرفية بأجل محدود لإنهائها ولو فعلت لأخرجت على الأقل الحكومات التى ستخلفها — وتجمع المصادر على أن النية كانت سيئة لطرد الوفد ، والوفد بإعلانه الأحكام العرفية وسط هذه الظروف سهل للسراى هذه العمالية .

وبحريق القاهرة وإعلان الأحكام العرفية وسقوط الوفد تصل الثورة المضادة إلى ذروة — نجاحها — ولكن تبدأ من ناحية أخرى ما يعرف « بأزمة الحكم » حتى نزول الجيش المعركة فى يوليو ١٩٥٢م، فمن الواضح أن الموقف بين حريق القاهرة كان يتحكم فيه عاملان :

العامل الأول العزلة التامة بين الشعب والسراى ونظرة القوى الوطنية إلى أن حريق القاهرة كان مؤامرة ضد الثورة لتصفيتها والعامل الثانى كان محاولة القصر ليضع الحكم فى يده بشكل مباشر لذلك فقد كان من الطبيعى أن تشكل الوزارات التابعة مباشرة للقصر وأن تسقط واحدة وراء الأخرى فى هذه الفترة القصيرة لعبجزها عن مواجهة الموقف وجاءت وزارة عل ماهر بعد نصف

ساعة من إقالة الوفد معده أسماء الوزراء وهو دليل آخر على أن النية كانت مبيتة لهذا الانقلاب . وأسرع على ماهر بتحديد برنامج وزارته فيما يلي :

١ — تحقيق الجلاء ووحدة وادى النيل .

٢ — التعويض على المنكوبين .

٣ — إقرار الأمن والسكينة .

واستقبلت بعض دوائر الوفد الوزارة الجديدة بالارتياح فقد اتصل رئيسها منذ اللحظة التي تقرر فيها أن يرأس الوزارة ببعض قادة الوفد ووعدهم بأن يكون معتدلاً ويعمل على تحقيق الأهداف المتفق عليها وهى الجلاء ووحدة وادى النيل وذهب فرار النحاس غداة تأليف الوزارة وباحثه فى الموقف فوعده بالتأييد كما زار زعماء الأحزاب الآخرين . وكانت الخطوط الكبرى التي رسمها لوزارته تقوم على تأليف لجنة من زعماء الأحزاب وممثليها تكون برلماناً أو هيئة استشارية لوزارته تساعدوا وتمدها بأرائها وتعاون معها حين إجراء المفاوضات ولكن هذه السياسة لم تلق تأييداً فارق ، فقاروق كان يعتبر وزارة على ماهر معبراً أو جسراً لوزارات تكون تابعة تبعية مباشرة بدرجة أكبر للسراى — وفوجيء على ماهر بتصريح إيدن الذى تمسك فيه بمعاهدة ١٩٣٦ م ، حتى يتم الاتفاق على معاهدة أخرى ومن ناحية أخرى كان السفير البريطانى يوالى إجتماعه بالقصر ويشترط لاستئناف المفاوضات سحب كتائب الفدائيين من القناة وإلغاء قانون منع التعامل مع الأجانب وكان من الواضح أن القصر يتولى الاتصال المباشر مع الإنجليز متجاهلاً وزارة على ماهر . وعلى ذلك فقد وضع على ماهر مشروعاً للمفاوضات مع الإنجليز يقوم على خطة مشروع الدفاع المشترك القائم على مشروع الضمان الجماعى — ورفضت إنجلترا المشروع لأن مصر أصرت على عدم اشتراك إسرائيل فى الحلف (١٦٢ — المجتمع المصرى)

الإقليمي الجديد بيد أن أمريكا كانت تنصر على اشتراك إسرائيل بعد تسوية جميع مشاكلها مع الأفطار العربية وفي مقدمتها مشكلة عودة اللاجئين ، وقبل من تبدأ المحادثات بساعة واحدة فقط تسلم على ماهر من السفارة البريطانية مذكرة تتضمن المطالبة بتنفيذ ما يأتي :

١ — محاسبة السياسيين المصريين المعادين لبريطانيا .

٢ — تشديد الأحكام العرفية .

٣ — فرض رقابة شديدة على الصحف الوطنية .

٤ — وقف حركة الفدائيين في القناة .

٥ — الترخيص للإنجليز بإخراج ثرواتهم من مصر .

فاستقال على ماهر في أول مارس سنة ١٩٥٢م، وخلفه في الوزارة نجيب الهلالي — وكان من المفهوم أن استقالة على ماهر ما هي إلا مقدمة لمجيء الهلالي لتنفيذ سياسة مرسومة محدودة تم الاتفاق عليها بين الهلالي والقصر . وكان الهلالي رغم انضمامه إلى الوفد عام ١٩٣٨م، قد خرج من الوفد عام ١٩٤٩م لخلاف بينه وبين سراج الدين وأصبح عدواً معروفاً للوفد — وأعلن الهلالي عن برنامجه الذي تضمن اتهامات لوزارة النحاس من ناحية نزاهة الحكم أكثر مما تضمن برنامجاً وزارياً وهو البرنامج الذي عرف بالتطهير وكان المقصود به الوفد وافتتح الهلالي حكمه بتأجيل اجتماع مجلس النواب وتعطيل الدراسة في جامعة القاهرة وجميع المدارس الأخرى وبحملة واسعة النطاق من الاعتقالات — وبذلك وصل الإرهاب أشده في وزارة الهلالي . وبدأت المساجلات بين الوفد والهلالي ، فقد فهم الوفد بحملة التطهير التي أعلنها أن الوفد هو المقصود بذلك كما طالب الوفد بإلغاء الأحكام العرفية بينما رد الهلالي على ذلك مؤكداً اتهام الوفد بعدم النزاهة وبأنه هو السبب في حريق القاهرة — ثم شرع في التأهب

للمفاوضات مع الإنجليز ، ولما كان الإنجليز يشعرون بضعف حكومة الهلالى وانتفاض الجماهير من حولها فقد تشددوا فى المفاوضات المبدئية التى جرت فى القاهرة خصوصاً بالنسبة لمسألة السودان ، كما قدم الهلالى من جانبه على تأجيل الانتخابات بعد أن يجرى حملة التطهير الداخلية الواسعة النطاق ولكن فشل مفاوضاته مع الإنجليز دفعه إلى تقديم استقالته فى ٢٧ يونيو .

جاءت بعد ذلك وزارة حسين سرى كوزارة ائتلافية تسعى للتوفيق بين السراى والهلالى ولما نجح فى ذلك استقال فى ١٨ يوليو أى بعد ١٨ يوماً من تأليف وزارته ليخلفه الهلالى فى وزارته الثانية التى ألفها فى ٢٢ يوليو أى قبل ساعات من إعلان الثورة فكانت آخر وزارة تؤلف فى عهد الملكية - ويستنتج من السمات الرئيسية للفترة ما بين حريق القاهرة فى يناير وتحرك الجيش المصرى فى ٢٣ يوليو :

أولاً : التحالف التام بين إنجلترا والسراى لتصفية الثورة الوطنية .

ثانياً : الإصرار على مشروعات الدفاع المشترك كبديل لمعاهدة ١٩٣٦ م مع إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على دخول إسرائيل فى هذا الدفاع المشترك عن المنطقة .

ثالثاً : تصفية الحياة النيابية تصفية كاملة وهذا الاتجاه واضح كل الوضوح فى وزارة الهلالى .

رابعاً : فتح المعتقلات لحشد العناصر الوطنية وتغذية حركة الفدائيين .

ولكن هذه السياسة كانت تواجه بصعوبات جامدة : من - ا عزلة السراى ووزاراتها عزلة تامة عن الشعب ومنها أن إنجلترا رأت أن تشدد فى مفاوضاتها

مع هذه الوزارات إحساناً بضعفها الكامل وآخرها رفض الشعب رفضاً كاملاً أن تتولى السراى بنفسها تسيير أمور البلاد .

٥ — لماذا كان نزول الجيش ضرورة تاريخية لمواجهة الثورة المضادة ؟

لا بد أن يجرنا هذا الحديث عن دور الجيش المصرى فى الحركة الوطنية فلم تكن ثورة يوليو ١٩٥٢م الأولى التى يقود فيها الجيش الثورة ضد أعداء الوطن — لقد حدث هذا على يد الثورة العراقية عام ١٨٨١ — ١٨٨٢م ، ثم لما حدث الاحتلال الانجليزى كان أول ما فعله الانجليز حل الجيش المصرى وتكوين قوة عسكرية رمزية بقيادة بريطانيا تتولى الأمن أكثر منه جيش بالمعنى الحقيقى — ومع ذلك فى أثناء الاحتلال لم يخل تاريخ هذه الفترة من تمرد القوات المصرية الوطنية ضد الاحتلال مثل حادثة الحدود عام ١٨٩٤م ، وكذلك تمرد حامىة أم درمان عام ١٨٩٩ م .

ولكن الجيش المصرى كان منذ الاحتلال قاصراً على أبناء الطبقة — الارستقراطية الموالية للسراى ، هكذا كان الموقف حتى حدثت معاهدة ١٩٣٦م ، ومعاهدة مونتريه فى ١٩٣٧م ، وتأهباً للحرب العالمية الثانية بدأت الحكومات المصرية الشروع فى التوسع فى الجيش المصرى وكان ذلك معنى دخول طلبة من أبناء الطبقة المتوسطة والمتوسطة الصغيرة الكلية الحربية وبالتالى وجودهم فى صفوف الجيش وهم أكثر اتصالاً بالاصول الاجتماعية الشعبية وهكذا وجدت نواة فى الجيش المصرى من أبناء الطبقات الشعبية التى تشتركها آلامها وتستشعر باتجاهاتها الوطنية وبمعنى آخر وجدت الطليعة فى الجيش المصرى التى رفضت أن تضع نفسها فى خدمة السراى وربطت نفسها بالقوى الوطنية الشعبية . وكان لذلك أثره البالغ فى وضع الجيش كسلاح فى يد السراى والحكومات الرجعية لقمع الحركة الوطنية وكان يعنى انفصام طليعة قوية من ضباط الجيش الصغار عن الدولة الرجعية .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن طبيعة القوة العسكرية في البلاد المستعمرة تختلف اختلافاً يدياً عن طبيعة ووظيفة الجيش في البلاد وصاحبة الامبراطوريات ، فبينما في الثانية كانت وظيفتها أولاً بناء الامبراطورية الاستعمارية ثم الدفاع عن هذه الامبراطورية الاستعمارية كانت القوة العسكرية في المستعمرات رغم استخدامها أحياناً في قمع الحركة الوطنية ترجع في حقيقة الأمر إلى هذه القوة الوطنية فهي لم تكن امبراطورية ولم تدافع عن امبراطورية بل كان يلتجئ إليها دائماً الإحساس بضرورة مساعدة الحركة الوطنية .

ووهاء هذه الخلفية التاريخية حدثت أحداث أشعلت الحركة الثورية في الجيش المصري :

أولاً : حين اشتد ضغط المحور في الحرب العالمية الثانية على حدود مصر دافع الانجليز عنهم يجمعون نزع السلاح من القوات المصرية - الأمر الذي أثار موجة من الاستياء في صفوف الجيش وعقد بعض الضباط فيما بينهم العزم على مقاومة هذه الخطوة .

ثانياً : كان لحادث فبراير ١٩٤٢م ، أثره السيئ في صفوف الجيش إذ اعتبره الضباط الوطنيون امتحاناً لكرامة بلادهم وعدواناً على استقلالها - أنهم لم ينظروا إلى الأمر على أنه خاص بالملك وإنما كانت نظرهم إليه قومية وطنية .

ثالثاً : حوالي عام ١٩٤٣م ، حدث التهام بين القوى الثورية في الجيش والمنظمات الوطنية آنذاك ومنذ ١٩٤٥م ، بدأت تظهر المنشورات الأولى ومن أهمها منشور عنوانه (الجيش يحذر) .

رابعاً : غير أن الحدث الذي زاد فعلاً من حدة الحركة الثورية في الجيش كانت الحرب الفلسطينية ، فلقد كان قرار تقسيم فلسطين أول الأمر قد أثار

طليعة الضباط الأحرار ووجدت موجة من الحماس لضرورة التدخل العسكـرى لمنع قيام إسرائيل وما أسرع ما أدرك الضباط والجنود أنهم فريسة لجهل وإهمال الضباط النظام الذين كانوا يديرون المعركة من مكاتبهم - وزاد الموقف تأزما أن الأسلحة والذخائر التي كانت تبعث بها القيادة من القاهرة كانت فاسدة وسقطت المئات من أبناء الجيش لا لشجاعة العدو ولكن لأنهم لا يملكون السلاح الحقيقي للحرب ، وكان الجنود يعبرون عن هذا الموقف بقولهم (خانونا يا فندم) ثم لما عاد الجيش المصرى من فلسطين تلقفتهم السلطة وكانوا قد امتلأت نفوسهم بالمرارة تلقفتهم بالتفريق والتشتيت والاعتقال ولكن النتيجة الحاسمة التي خرج بها ضباط الجيش المصرى من عناصر الخيانة ثم إعادة تنظيمه وما أسرع ما ربطوا بين ضرورة ذلك وضرورة تطهير البلاد من الطغيان والفساد وكان ذلك يعنى الالتحام التام بين الجيش والحركة الوطنية وإثر ذلك تكونت جماعة الضباط الأحرار التي أخذت فى النمو لتكوين طليعة الجيش المصرى الوطنى والقوة المضاربة التي انفصلت من السلطة الحاكمة فكانت القوة الوحيدة القادرة على المبادرة والحركة لحماية ثورة الشعب بسبب فشل كافة المنظمات الوطنية عن القيام بهذا الدور .

طبعة الأولى
٢٠٠٢م مع التزعة البولاقية

رقم الإيداع: بدار الكتب ١٩٧٧/٠٠٠٩١

